

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر
شعبة: العلوم السياسية، تخصص: العلاقات الدولية
بغنوان

الجزائر وأزمة الهجرة غير النظامية في منطقة المتوسط: التحديات والرهانات
(2011- 2025)

إشراف الأستاذ:
-أ. د. عرجون شوقي

إعداد الطالب:
- العيفاوي حمزة

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
		رئيسا
د: عرجون شوقي		مشرفا، ومقررا
		ممتحنا

السنة الجامعية: 2025/2026م.



شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع، وأخص بالذكر الأستاذ المشرف على توجيهاته القيّمة ونصائحه السديدة التي كانت عوناً لي طوال مراحل إعداد هذا البحث.

كما أتوجه بالشكر إلى جميع أساتذتي الكرام الذين أفادوني بعلمهم ومعارفهم خلال مسيرتي الدراسية، وإلى أعضاء لجنة المناقشة على تفضّلهم بقراءة هذا العمل وتقويمه. ولا يفوتني أن أتقدم بأسمى عبارات الشكر والامتنان إلى عائلتي الكريمة، لما قدّموه لي من دعم وتشجيع وصبر، فكانوا السند الحقيقي في سبيل إتمام هذا العمل. كما أشكر كل الأصدقاء والزملاء الذين قدّموا لي المساعدة والدعم، ولو بالكلمة الطيبة. وفي الأخير، أرجو أن يكون هذا العمل المتواضع قد وُفّقت فيه، وأن يقدّم إضافة علمية نافعة. والله وليّ التوفيق.

الإهداء

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل.

أهدي ثمرة جهدي إلى الوالدين الكريمين، تقديرًا لما بذلاه من تضحيات ودعم متواصل.

إلى أساتذتي الأفاضل، عرفانًا بما قدموه من علم وتوجيه.

إلى كل من مدّ لي يد العون من قريب أو بعيد.

وإلى كل باحث يسعى إلى العلم والمعرفة.

العيفاوي حمزة

مقدمة

مقدمة:

تُعَدّ الهجرة غير النظامية في منطقة المتوسط من أبرز الظواهر الأمنية والإنسانية التي فرضت نفسها منذ بداية القرن 21 على الأجندة الدولية والإقليمية، خصوصاً في دول المغاربية التي أصبحت فضاءات عبور واستقرار وتحول في آنٍ واحد. وتأتي الجزائر في صدارة الدول المتأثرة بهذه الديناميكيات بحكم موقعها الجغرافي الرابط بين الساحل الأفريقي وال الضفة الأوروبية، وما يترتب عن ذلك من رهانات أمنية وسياسية واقتصادية معقدة.

وقد شهدت الفترة الممتدة من 2011 إلى 2025 تحولات نوعية في مسارات الهجرة، سواء من حيث أعداد المهاجرين، أو أشكال التنظيم الشبكي لعمليات التهريب، أو طبيعة الضغوط الأوروبية على الدول المغاربية، إضافة إلى التغيرات التي طرأت على السياسات الجزائرية في مراقبة الحدود والترحيل والتعاون الإقليمي.

أ/ أهمية الموضوع:

1_ أهمية عملية:

الهجرة غير النظامية أصبحت مشكلة تؤثر على الأمن الوطني الجزائري، عبر تهديدات عابرة للحدود مثل شبكات التهريب والجريمة المنظمة.

تكمن أهمية الموضوع في اقتراح سياسات عملية لصانعي القرار، خاصة في مجال التعاون الإقليمي والدولي.

تفيد المؤسسات الأمنية والاجتماعية والصحية في إدارة التدفقات واحتواء آثارها السلبية.

2_ أهمية علمية:

تتمثل الأهمية العلمية لدراسة الهجرة غير النظامية في حوض المتوسط خاصة في حالة الجزائر في كونها تسمح بتحليل الظاهرة من خلال مقاربات نظرية متعددة في حقل العلاقات الدولية إذ تساعد النظريات المختلفة مثل الواقعية والليبرالية والبنائية على تفسير سياسات الدول تجاه الهجرة غير نظامية سواء من زاوية الأمن القومي وضبط الحدود أو من زاوية التعاون الدولي بين الدول

الضفتين الشمالية والجنوبية للمتوسط أو من خلال تحليل الخطابات والتصورات المرتبطة بالمهاجرين وبالتالي يسهم هذا الموضوع في إثراء الدراسات الأكاديمية وفهم أعمق للعلاقة بين قضايا الهجرة والأمن والتعاون الدولي.

ب/ مبررات اختيار الموضوع:

1. مبررات ذاتية:

اهتمام الباحث الشخصي بقضايا الأمن الإقليمي والتحولات الجيوسياسية في منطقة شمال أفريقيا. الرغبة في الإسهام في فهم ظاهرة تلامس الواقع الجزائري بشكل مباشر ومتزايد.

2. مبررات علمية:

ندرة الدراسات الجزائرية التي تدرس الظاهرة من منظور شامل يجمع بين الأمن والهجرة والسياسات العامة.

الحاجة إلى سد فجوة بحثية تتعلق بمرحلة ما بعد 2011، خصوصاً بعد بروز مسارات جديدة في الهجرة عبر الجزائر.

3. مبررات موضوعية:

تزايد تدفقات المهاجرين من دول الساحل (مالي، النيجر، بوركينا فاسو) نحو الجزائر منذ نهاية سنة 2010.

تزايد الضغوط الأوروبية على الجزائر بشأن مكافحة الهجرة، ما يجعل الموضوع ذا أهمية كبيرة. تصاعد الأحداث والأزمات الإقليمية (الساحل، ليبيا) التي تؤثر مباشرة على الجزائر في قضايا الهجرة عموماً.

3/ الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: تعدّ دراسة عبد الرحمان بوعزة (2020) الواردة في كتابه "الهجرة غير الشرعية في المغرب العربي: الأسباب والتداعيات" من الأعمال الأساسية التي تناولت الظاهرة من منظور شامل، إذ ركّز الباحث على تحليل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحركة للهجرة غير النظامية في الفضاء المغربي. ويبين الكتاب كيف أسهمت البطالة وضعف التنمية وتراجع

الاستقرار الإقليمي في دفع الشباب نحو الهجرة، إلى جانب إبراز دور شبكات التهريب عبر الحدود. وتكمن أهمية هذا الكتاب في تقديمه إطاراً نظرياً عاماً يساعد على فهم السياق المغربي للهجرة، غير أنه لا يخصص معالجة معمّقة للتحوّلات الخاصة بالحالة الجزائرية بعد سنة 2018. ما قدمته الدراسة وضحت العوامل الدافعة للهجرة غير النظامية من خلال إبراز العوامل الاقتصادية والاجتماعية للظاهرة ومدى تأثيرها على الدول المصدرة والمستقبلة للهجرة إلا أنها أهملت الجانب السياسي والأمني ولم تتعمق في دور الجزائر ضمن أزمة الهجرة في حوض المتوسط مع محدودية توظيف النظريات في حقل العلاقات الدولية لتفسير الظاهرة.

الدراسة الثانية: أما دراسة مراد دهينة (2022) في كتابه "الأمن الإقليمي في الساحل والصحراء وتأثير الهجرة على دول شمال أفريقيا"، فتتميّز بتركيزها على البعد الأمني للظاهرة من خلال إبراز العلاقة بين الهجرة والجريمة المنظمة، وشرح كيف أدى تدهور الأوضاع في الساحل والصحراء إلى تعزيز نشاط شبكات الاتجار بالبشر والتهريب. ويعطي الكتاب أهمية خاصة للدور الجزائري في مكافحة هذه الشبكات وفي ضبط الحدود ضمن بيئة إقليمية مضطربة ركزت هذه الدراسة على تحليل البعد الأمني للهجرة غير النظامية مع إبراز دور السياسات الأوروبية في إدارة الهجرة ووضحت آليات التعاون بين دول المتوسط لمكافحة الظاهرة لكنها لم تركز بشكل معمق على حالة الجزائر ولم تربط بين التحديات الداخلية والسياسات الخارجية المرتبطة بالهجرة مع محدودية تحليل الرهانات المستقبلية للظاهرة.

يأتي هذا البحث لاستكشاف هذه التحوّلات ورصد آثارها على الجزائر، وتحليل التحديات والرهانات المرتبطة بإدارة هذه الأزمة المتصاعدة من زاوية أكثر شمولاً وذلك من خلال تحليلها في الجزائر في إطار أزمة الهجرة غير النظامية في المتوسط مع توظيف المقاربات النظرية في حقل العلاقات الدولية لتفسيرها كما تهدف هذه المذكرة إلى إبراز التحديات الأمنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تطرحها الظاهرة بالنسبة للجزائر إضافة إلى تحليل الرهانات المستقبلية المرتبطة بإدارة هذه الظاهرة على المستوى الإقليمي والدولي الأمر الذي يساهم في تقديم فهم أعمق للظاهرة مقارنة بما تناولته الدراسات السابقة .

4/الإشكالية:

ما هي توجهات وابعاد المقاربة الجزائرية تجاه ظاهرة الهجرة غير النظامية في منطقة المتوسط، على ضوء جدلية التهديدات الأمنية والمضامين الإنسانية؟

5.التساؤلات الفرعية:

1. كيف برزت ظاهرة الهجرة مفاهيميا ونظريا في العالم المعاصر؟
2. ما هي مسارات ظاهرة الهجرة غير النظامية في منطقة المتوسط؟
3. ما هي الأسباب البنيوية والعرضية للهجرة من وإلى وعبر الجزائر خلال منذ سنة 2011؟
4. ما هي الاستراتيجيات الجزائرية لمواجهة هذه الظاهرة؟
5. ماهي سبل وفاق مواجهة الظاهرة في ظل التنسيق الإقليمي والدولي؟

6/- حدود الإشكالية:

أ/ الحدود الزمنية:

تمتد الحدود الزمنية للبحث من 2011 إلى 2025، وهي فترة ذات دلالة تحليلية مهمة، باعتبارها تشمل مرحلة ما بعد الربيع العربي وما رافقها من تحولات سياسية وأمنية عميقة في دول شمال إفريقيا ، والتي أدت إلى تغيير أنماط ومسارات الهجرة غير النظامية. كما تمثل هذه المدة مرحلة ذروة تدفق المهاجرين عبر المتوسط، وتتماي نشاط شبكات التهريب، إضافة إلى تأثر الجزائر بشكل مباشر بالتقلبات الإقليمية، والتشريعات والسياسات الأوروبية الجديدة. وتمكّن هذه الفترة من رصد تطور الظاهرة بشكل دقيق، وتحليل مسار التحولات التي عرفتتها الهجرة حتى سنة 2025.

ب /الحدود المكانية:

_ الجزائر كنقطة عبور واستقرار.

_أذن الحدود المكانية هي منطقة شمال افريقيا وال الضفة الشمالية للمتوسط وبالتحديد (فرنسا،اسبانيا ،ايطاليا).

الحدود الموضوعية:

_ التركيز على الهجرة غير النظامية فقط، دون التطرق للهجرة الشرعية أو لجوء في حالة الحرب إلا بقدر ارتباطه بالظاهرة.

7/الفرضية العامة:

إن الجزائر باعتبارها فاعلا محوريا ومركزا جيوبوليتيكيا في منطقة المتوسط، تتبنى مقاربة أكثر شمولاً في التعامل مع ظاهرة الهجرة غير النظامية في المنطقة، وذلك مقارنة مع المبادرات الإقليمية والدولية الأخرى.

8/الفرضيات الفرعية:

_ تزايد الضغط الاقتصادي والبطالة لدى الفئات الشابة في الجزائر والدول المجاورة هو المحرك الأساسي للموجات من الهجرة نحو المتوسط.

_ تسعى الجزائر للعب دور قيادي في معالجة أزمة الهجرة ضمن المقاربات الإفريقية (مثل الاتحاد الأفريقي) لموازنة النفوذ الأوروبي في المنطقة، مع التركيز على معالجة الأسباب الجذرية للهجرة في دول المنشأ.

_ تتأثر المقاربة الأمنية الجزائرية جزئياً بالضغوط والاحتياجات الأمنية لدول الضفة الشمالية للمتوسط مما يدفع الجزائر لتعزيز دورها كشريك أمني في ضبط التدفقات، دون المساس بالسيادة.

9/المناهج وأدوات التحليل:

سنعتمد لتحليل الموضوع على مجموعة من الأدوات، منها ما هو نظري، ومنها ما هو منهجي ومنها ما يتعلق بالمفاهيم.

أ/ الإطار النظري:

يرتكز هذا البحث على مقاربتين نظريتين أساسيتين لفهم ديناميكيات الهجرة غير النظامية عبر الجزائر، شكلتا جدلاً نظرياً مؤسسا لسياسات وتشريعات أوربية متناقضة ومختلفة وهما:

أولاً : **نظرية الدفع والجذب (Push Pull Theory)**: تقوم هذه النظرية على تحليل العوامل التي تدفع الأفراد إلى مغادرة بلدانهم، والعوامل التي تجذبهم نحو وجهات جديدة. ويُعدّ "إرنست

جورج رافينشتاين من أوائل الباحثين الذين أسسوا لقوانين الهجرة في نهاية القرن التاسع عشر، حيث قدم مبادئ أساسية حول خصائص المهاجرين واتجاهات انتقلهم. وقد طوّر "إيفرت لي" (1966) هذه الفكرة في عمله الكلاسيكي "A Theory of Migration"، من خلال بناء نموذج نظري يُبرز أربعة عناصر رئيسية:

عوامل الطرد في بلد الأصل، عوامل الجذب في بلد الوصول، العوائق بين المنطقتين، والخصائص الفردية للمهاجرين.

وتتيح هذه المقاربة في سياق الدراسة فهم الأسباب التي تدفع المهاجرين من دول الساحل والصحراء مثل: النزاعات، هشاشة الأوضاع الاقتصادية، وانعدام الخدمات إلى مغادرة بلدانهم، مقابل عوامل الجذب المرتبطة بالجزائر وشمال المتوسط مثل فرص العمل المتصورة، والاستقرار النسبي، وقرب المسافة الجغرافية.

ثانياً: مقاربة الأمانة (Securitization Theory) تعود مقاربة الأمانة إلى مدرسة كوبنهاغن في دراسات الأمن، خاصة أعمال "باري بوزان" و"أولي ويفر" و"بنّ ابر دي وايلد"، الذين وسّعوا مفهوم الأمن ليشمل قضايا غير عسكرية مثل الهجرة، الصحة، والهوية، ويُعدّ "ويفر" صاحب الإسهام الأبرز من خلال مفهوم "القول الإنجازي الأمني" (Speech Act) الذي يوضح كيف تتحول قضية اجتماعية عادية مثل: الهجرة إلى تهديد أمني عندما تُعرض في الخطاب الرسمي بوصفها خطراً وجودياً يتطلب إجراءات استثنائية، أما "باري بوزان" فقد ساهم في توضيح البعد الهيكلي للأمانة، من خلال تحليل كيفية انتقال قضية معينة من المجال السياسي إلى المجال الأمني، وما يترتب عن ذلك من سياسات وتشريعات مشددة.

وتساعد هذه المقاربة في تحليل كيفية تعامل الجزائر والاتحاد الأوروبي مع الهجرة غير النظامية، وكيف تحولت الظاهرة إلى ملف أمني بامتياز، تجسّد في تشديد الرقابة الحدودية، تطوير آليات التعاون الأمني، ورفع مستوى التنسيق في مكافحة شبكات التهريب.

من خلال هاتين المقاربتين، يمكن فهم الإطار النظري والسياقي لظاهرة الهجرة، عبر تحليل التفاعل بين العوامل البنوية الطاردة من دول الساحل وعوامل الجذب في شمال إفريقيا. كما تسمح النظريتان بتفسير دوافع ومسارات وتأثيرات الهجرة عبر الجزائر.

من خلال فهم مسارات العبور وشبكات التهريب، إضافة إلى دراسة سياسات الاستجابة والرهانات المستقبلية التي أفرزتها عملية الأمنة في السنوات الأخيرة.

ب/ الإطار المنهجي:

إعتمدت الدراسة على مجموعة من المناهج العلمية المتكاملة التي تتناسب مع طبيعة الظاهرة وتعقيد أبعادها ويمكن تلخيصها كما يلي:

أولاً : المنهج المقارن : تم توظيفه من خلال دراسة الظاهرة عبر مقارنة تجلياتها في الجزائر مع محيطها الإقليمي (دول الساحل والمتوسط) وذلك بهدف تحليل أوجه التشابه والاختلاف في السياسات والإستراتيجيات مع فهم العلاقات والروابط بين العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في الظاهرة واستخلاص أنماط عامة تساعد في تفسير الظاهرة بشكل أعمق.

ثانياً: منهج دراسة الحالة: اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة من خلال التركيز على الجزائر كنموذج رئيسي وذلك عبر تحديد الحالة (الجزائر وأزمة الهجرة غير النظامية في المتوسط 2011 - 2025) وجمع المعلومات من مصادر مختلفة وتحليلها وتفسير الظاهرة في سياقها الواقعي (الأمني، الاجتماعي، الاقتصادي) مع الوصول إلى تشخيص دقيق يمكن البناء عليه في تقديم التوصيات .

ثالثاً: المنهج التاريخي : تم إستخدام المنهج التاريخي لرصد تطور ظاهرة الهجرة غير النظامية عبر الزمن خاصة في تتبع التحولات منذ ما بعد 2011 (مرحلة الربيع العربي) ولفهم السياق التاريخي الذي ساهم في بروز الظاهرة مع تحليل التغيرات في مسارات الهجرة والسياسات المرتبطة بها.

ج/الإطار المفاهيمي:

أولاً: الهجرة السرية: (Irregular Migration) هي انتقال الأفراد عبر الحدود الدولية دون احترام القوانين المنظمة للدخول أو الإقامة داخل الدولة المستقبلة، سواء عبر العبور غير القانوني أو الإقامة دون وثائق رسمية.

ثانياً : الهجرة القيسرية: (definition of forced migration) هي انتقال الأفراد او الجماعات من موطنهم إلى مكان آخر داخل الوطن او خارجه بشكل إجباري بسبب الحروب او الاضطهاد او الكوارث بحثا عن الأمان والبقاء.

ثالثاً : هجرة الأزمات: (crisis migration) هي إنتقال الأفراد او الجماعات من مكان إقامتهم إلى أماكن أخرى نتيجة الأزمات مثل الحروب والأزمات الاقتصادية او الكوارث الطبيعية بحثا عن الامن وتحسين ظروف العيش.

رابعاً: الحدود الذكية: (Smart Borders) هي منظومة تقنية تعتمد على الرقمنة والذكاء الاصطناعي وأنظمة المراقبة المتقدمة لتعزيز أمن الحدود، وتشمل أجهزة الاستشعار، والطائرات المسيرة، والتعرف البيومتري.

خامساً:المراقبة المتقدمة للحدود: (Advanced Border Surveillance)

هي استخدام تقنيات عالية الدقة لرصد التحركات عبر الحدود، مثل الرادارات، الصور الحرارية، الأقمار الصناعية، وأنظمة كشف التسلل، بهدف منع العبور غير القانوني.

سادساً: الأمن الإنساني: (Human Security) هو مقارنة أمنية تركز على حماية الفرد من التهديدات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية، وتعتبر الإنسان محور أمن الدولة وليس العكس.

سابعاً: مسارات الهجرة في المتوسط (Mediterranean Migration Routes) هي الطرق الرئيسية التي يسلكها المهاجرون عبر البحر المتوسط للوصول إلى أوروبا، وأهمها:

المسار الغربي (Western Mediterranean Route)

المسار الأوسط (Central Mediterranean Route)

10/- الصعوبات التي اعترضت البحث:

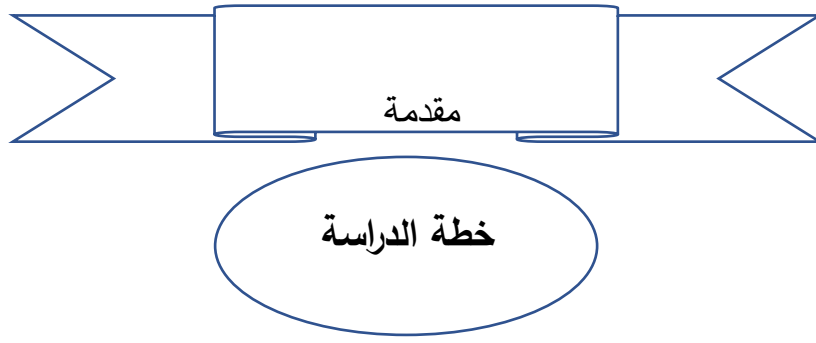
1. نقص الإحصائيات الرسمية حول عمليات الترحيل أو الأعداد الدقيقة للعبور.
2. تباين المعلومات بين المصادر الدولية والجزائرية.
3. حساسية الموضوع سياسياً وأمنياً مما يحدّ من الوصول لبعض البيانات.
4. ندرة الدراسات الجزائرية الحديثة التي تغطي فترة 2023-2025.
5. محدودية المقابلات الميدانية بشأن المهاجرين وشبكات التهريب.

11 /- هيكل البحث:

قمت بتقسيم البحث الى ثلاثة فصول اما الفصل الاول: يتناول الإطار النظري والسياقي لظاهرة الهجرة وقد قمت بتقسيمه الى ثلاثة مباحث، اما المبحث الاول يتناول المفاهيم والنظريات المفسرة للهجرة غير نظامية، اما المبحث الثاني يتناول السياق التاريخي والجغرافي للجزائر.

أما الفصل الثاني: يتناول دوافع مسارات وتأثيرات الهجرة غير نظامية عبر الجزائر وقد قمت بتقسيمه الى ثلاثة مباحث، اما المبحث الاول يتناول عوامل الدفع والجذب للهجرة غير نظامية اما المبحث الثاني يتناول مسارات وشبكات التهريب اما المبحث الثالث فيتناول الآثار والتبعات.

اما الفصل الثالث يتناول سياسات الإستجابة والرهانات المستقبلية قمت بتقسيمه الى ثلاثة مباحث اما المبحث الاول يتناول تقييم السياسات الوطنية والاقليمية اما المبحث الثاني يتناول التحديات والرهانات اما المبحث الثالث يتناول توصيات السياسات وافاق الحلول.



مقدمة :

الفصل الأول: الإطار النظري والسياقي لظاهرة الهجرة

المبحث الأول: المفاهيم والأطر النظرية المفسرة لظاهرة الهجرة

المطلب الأول: مفهوم الهجرة وتصنيفاتها.

المطلب الثاني: الأطر النظرية المفسرة لظاهرة الهجرة.

المطلب الثالث: الهجرة غير النظامية

المبحث الثاني: السياق التاريخي والجغرافي للهجرة غير النظامية في الجزائر

المطلب الأول: التطور التاريخي للهجرة غير النظامية في الجزائر

المطلب الثاني: المعطى الجيوبوليتيكي والجغرافي للهجرة غير النظامية في الجزائر

الفصل الثاني: دوافع، مسارات، وتأثيرات الهجرة غير النظامية في الجزائر

المبحث الأول: عوامل ودوافع ظاهرة الهجرة غير النظامية من وإلى الجزائر

المطلب الأول: العوامل الداخلية

المطلب الثاني: العوامل الإقليمية والدولية

المبحث الثاني: مسارات الهجرة والفواعل الرئيسية

المطلب الأول: خرائط المسارات البرية والبحرية للهجرة غير النظامية في الجزائر

المطلب الثاني: الفواعل الرئيسية ورهاناتها

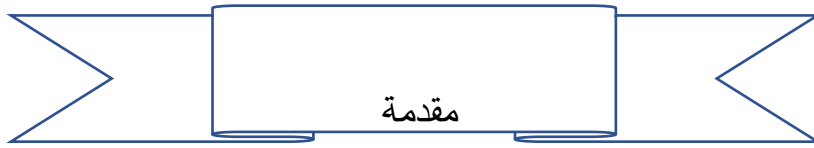
المبحث الثالث: انعكاسات الهجرة غير النظامية على الامن القومي الجزائري

المطلب الأول: الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية

المطلب الثاني: الانعكاسات الأمنية والسياسية والعسكرية.

الفصل الثالث: الاستراتيجيات الجزائرية لمكافحة الظاهرة والرهانات المستقبلية

المبحث الأول: الاستراتيجيات الجزائرية والمبادرات الدولية



مقدمة

المطلب الأول: الاستراتيجية الجزائرية: من الأمنة إلى محاولات الانسنة.

المطلب الثاني: المبادرات الأممية والأوربية وبرامج التعاون.

المبحث الثاني: تحديات ورهانات المقاربة الجزائرية

المطلب الأول: الحوكمة والقوانين الدولية.

المطلب الثاني: الرهانات الجيوبوليتيكية والاقتصادية.

المبحث الثالث: آليات المواجهة والاستجابة لظاهرة الهجرة غير النظامية

المطلب الأول: الآليات السياسية الداخلية.

المطلب الثاني: تفعيل التعاون الإقليمي والدولي

_خاتمة:

الفصل الأول

الإطار النظري والسياقي لظاهرة الهجرة

الفصل الأول: الإطار النظري والسياقي لظاهرة الهجرة

الفصل الأول: الإطار النظري والسياقي لظاهرة الهجرة

تُعَدّ الهجرة إحدى الظواهر الإنسانية التي رافقت تطور المجتمعات منذ العصور القديمة، إذ شكّلت عبر الزمن آلية من آليات التفاعل بين الأمم، ووسيلة لإعادة إنتاج الموارد البشرية، ونمطاً من أنماط التكيف الاجتماعي والاقتصادي. ومع تطور النظام الدولي الحديث، واتساع الفجوة بين الشمال والجنوب، واختلال توزيع الثروة والفرص، اكتسبت الهجرة وخاصة غير النظامية أبعاداً غير مسبقة، لاسيما في الفضاء المتوسطي الذي يشكّل نقطة تماس بين عالمين متناقضين: عالم يملك الموارد ويريد الحفاظ على استقرار ديمغرافي واقتصادي، وعالم يعاني أزمت بنيوية تدفع أفراده دفعاً نحو البحث عن بدائل وجودية في الضفة الأخرى.

وفي السياق الجزائري، برزت ظاهرة الهجرة غير النظامية كموضوع استراتيجي تتداخل فيه اعتبارات الأمن والتنمية، والجريمة المنظمة، والجيوبوليتيك. فالجزائر، بحكم موقعها الجغرافي الرابط بين أوروبا والساحل الإفريقي، أصبحت مستقبلاً ومرسلاً وبلد عبور في الوقت ذاته، ما يجعل مقارنة الظاهرة أكثر تعقيداً من مجرد فهم حركات بشرية عابرة، بل هي منظومة ديناميكية تتقاطع فيها العوامل المحلية والإقليمية والدولية.

هذا الفصل يقدم معالجة تحليلية معمّقة للإطارين النظري والسياقي للهجرة غير النظامية، انطلاقاً من المفاهيم الأساسية وتصنيفات الهجرة، مروراً بأهم النظريات المفسرة للظاهرة، وصولاً إلى التطور التاريخي والجيوسياسي للهجرة غير النظامية في الجزائر.

الفصل الأول: الإطار النظري والسياقي لظاهرة الهجرة

المبحث الأول: المفاهيم والأطر النظرية المفسرة لظاهرة الهجرة.

المطلب الأول: مفهوم الهجرة وتصنيفاتها.

يعود تعاظم هذه الظاهرة السياسية المعقدة التي تشغل إهتمام الدول المتوسطية، لاسيما الجزائر التي تحولت خلال العقد الأخيرين إلى دولة عبور وإقامة في آن واحد. على تداخل عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية تجعل من مفهوم الهجرة غير النظامية مفهوماً متعدد الأبعاد، تتباين دلالاته بين المقاربات القانونية والاجتماعية والحقوقية.

أولاً: التعريف اللغوي والاصطلاحي للهجرة غير النظامية

1. **التعريف اللغوي:** يرتبط مفهوم الهجرة في اللغة العربية بالجزر (هجر) الذي يدل على الانتقال من مكان إلى آخر بحثاً عن ظروف أفضل أو هرباً من وضع غير مرغوب فيه. وجاء في المعاجم العربية أنها تعني "الانتقال من الوطن إلى غيره"، أو "الخروج من أرض إلى أخرى" بهدف البحث عن الرزق أو الأمن.¹

2. **التعريف الاصطلاحي:** تعرّف المنظمة الدولية للهجرة (IOM) الهجرة غير النظامية بأنها الانتقال عبر حدود الدول دون استيفاء الشروط القانونية المطلوبة للدخول أو الإقامة. وتستخدم عبارة "غير نظامية" بدلاً عن "غير شرعية" لتقادي الوصف الأخلاقي السلبي الذي قد يصف المهاجر نفسه لا فقط الفعل.²

وفي السياق الجزائري، يشير القانون 08-11 المتعلق بشروط دخول الأجانب وإقامتهم إلى أن أي دخول أو إقامة دون وثائق رسمية يندرج ضمن الهجرة غير القانونية.³

¹ - ابن منظور، *لسان العرب*، الجزء الخامس، دار صادر، بيروت، 1997، ص 23.

² International Organization for Migration (IOM), *Glossary on Migration*, International Migration Law Series No. 34, Geneva: IOM Publications, 2019, p. 12.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 08-11 المؤرخ في 25 حزيران 2008، المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم وتنقلهم، *الجريدة الرسمية*، العدد 36، 2008، ص 4.

الفصل الأول: الإطار النظري والسياقي لظاهرة الهجرة

ويلاحظ الباحثون الجزائريون أن هذا التعريف القانوني لا يحيط بجميع أبعاد الظاهرة، إذ تستمر فئات واسعة من المهاجرين في دخول الأراضي الجزائرية لأسباب إنسانية أو طبيعية أو اقتصادية، ما يجعل الفعل "غير نظامي" قانونياً، لكنه في كثير من الحالات "مبرراً اجتماعياً".¹

ثانياً: أبعاد الهجرة غير النظامية: (اقتصادية - اجتماعية - أمنية - إنسانية)

أ_البعد الاقتصادي: يمثل العامل الاقتصادي أحد أبرز المحركات الأساسية للهجرة غير النظامية في المغرب العربي عموماً وفي دول الضفة الشمالية للمتوسط خصوصاً. فالأوضاع الاقتصادية المتذبذبة، وتنامي معدلات البطالة، وضعف فرص التشغيل، كلها عوامل تدفع الشباب إلى البحث عن آفاق بديلة خارج الوطن، ولو بطرق غير نظامية.²

1. البطالة وغياب آفاق العمل: تعاني شرائح واسعة من الشباب المغرب العربي من ارتفاع معدلات البطالة، حيث تشير الإحصائيات الحديثة إلى أن البطالة لدى الفئة العمرية (16-35 سنة) في دول المغرب العربي مجتمعة (الجزائر، تونس، المغرب) تتجاوز 35,8% سنة 2025.

هذا الواقع يجعل الهجرة حتى لو كانت محفوفة بالمخاطر تُعتبر "فرصة" للهروب من الضائقة الاقتصادية.

2. التفاوت الجهوي في التنمية: المناطق الداخلية والجنوبية أكثر استفادة من المشاريع الاقتصادية مقارنة بالمدن الساحلية، ما يجعلها أكثر عرضة لانتشار شبكات الهجرة والتهريب.³

3. اقتصاديات التهريب والربح السريع: ظهور شبكات تهريب البشر في المناطق الحدودية الجنوبية خلق ما يشبه اقتصاداً موازياً قائماً على تهريب المهاجرين مقابل مبالغ مالية تصل أحياناً إلى 2,000 دولار للفرد هذا الاقتصاد الإجرامي يُغري البعض بالانخراط فيه، ويجعله عاملاً اقتصادياً إضافياً يغذي الظاهرة.

1_ عبد القادر جلال، "الهجرة السرية في الجزائر: قراءة اجتماعية تحليلية"، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر 2، العدد 15، 2020، ص 88.

2_ عبد الحميد بورايو، اقتصاديات الهجرة في الجزائر، دار الهدى، الجزائر، 2020، ص 67.

3_ عبد القادر جلال، "التفاوت الجهوي والهجرة غير النظامية"، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر 2، العدد 12، 2019، ص 102.

الفصل الأول: الإطار النظري والسياقي لظاهرة الهجرة

4. **الهجرة كتحول اقتصادي مستقبلي:** الكثير من الشباب ينظر إلى الهجرة بوصفها استثماراً مستقبلياً يتيح له إرسال التحويلات المالية إلى الأسرة، كما أثبتت تجارب الجالية المغربية في أوروبا منذ التسعينات يشكّل عامل الفقر والبطالة المحرك الأساسي للهجرة في دول الساحل والصحراء وفي الجزائر نفسها. فارتفاع البطالة وسط الشباب إلى مستويات تتجاوز 27% في بعض المناطق الساحلية يدفع العديد إلى المجازفة عبر "قوارب الموت".¹

ب_ البعد الاجتماعي :

1. **فقدان الثقة في الحراك الاجتماعي:** يعبر عدد من الشباب عن إحساس عميق بغياب العدالة الاجتماعية وغياب تكافؤ الفرص، ما يدفعهم إلى تبني "ثقافة الهجرة" كخيار اجتماعي للتقني.²

2. **تأثير وسائل التواصل الاجتماعي:** تلعب المنصات الرقمية دوراً حاسماً في خلق صورة مثالية ومضللة عن الحياة في الخارج، حيث تُصوّر أوروبا كفضاء للحرية والثراء، مما يعمق الرغبة في الهجرة.³

3. **التفكك الأسري وتدهور الروابط الاجتماعية:** تشكل الهجرة غير النظامية عاملاً يؤدي إلى تفكك الأسر، خصوصاً مع غياب الأبناء لفترات طويلة أو اختفائهم في البحر، كما شهدت عدة ولايات ساحلية حالات اختفاء أثرت على البنية الأسرية.⁴

4. **وصم اجتماعي وتغيّر القيم:** البعض يعتبر "الحرق" نوعاً من البطولة والتحدي، بينما يعتبرها آخرون مظهراً للفشل الاجتماعي، ما يعكس الانقسام القيمي داخل المجتمع.

ج. **البعد الأمني:** يمثل البعد الأمني أحد أكثر الأبعاد حساسية، نظراً لارتباط الهجرة غير النظامية بشبكات تهريب، وجريمة عابرة للحدود، ومخاطر تمس الأمن الوطني.

1. **نشاط شبكات الجريمة المنظمة:** تستغل جماعات التهريب هشاشة المناطق الحدودية الجنوبية لتهريب المهاجرين من مالي والنيجر وتشاد، بالتوازي مع تهريب السلاح والمخدرات.

¹ رابح بن مدور، الهجرة والتحويلات المالية، منشورات جامعة الجزائر، 2018، ص 33.

² كمال عاشور، "أزمة الثقة الاجتماعية لدى الشباب الجزائري"، مجلة البحوث النفسية، جامعة وهران، العدد 7، 2020، ص 54.

³ مركز البحث في الأنثروبولوجيا، "وسائل التواصل الاجتماعي وخطاب الهجرة"، الجزائر، 2021، ص 28.

⁴ وزارة التضامن الوطني، تقرير حول الأسر المتضررة من الهجرة غير النظامية، الجزائر، 2021، ص 12.

الفصل الأول: الإطار النظري والسياقي لظاهرة الهجرة

2. **التحديات الحدودية:** طول الحدود المغاربية يجعل مراقبتها تحدياً صعباً، خاصة في ظل الاضطرابات الأمنية في مالي وليبيا.¹
 3. **مخاطر تسلل عناصر متطرفة:** احتمال تسلل عناصر إرهابية ضمن "تدفقات المهاجرين"، خصوصاً مع انتشار جماعات مسلحة في مالي والنيجر.
 4. **التحديات البحرية:** محاولات الهجرة عبر البحر تفرض ضغطاً كبيراً على القوات البحرية، التي تقوم سنوياً بعمليات إنقاذ تفوق 10,000 محاولة في بعض السنوات
- تعتبر الهجرة غير النظامية في المتوسط ظاهرة ذات تداعيات أمنية عابرة للحدود، إذ تتقاطع مع: الجريمة المنظمة، تهريب البشر، شبكات الاتجار بالمخدرات، الجماعات المسلحة في منطقة الساحل.²
- د/ البعد الإنساني:

1. **انتهاكات حقوق الإنسان:** يواجه المهاجرون غير النظاميين مخاطر جسيمة تشمل:
_ الاستغلال الجنسي، العمل القسري، الابتزاز، الاحتجاز العشوائي، الموت في الصحراء أو البحر.
2. **وفيات البحر:** تُعدّ طرق البحر الأبيض المتوسط الغربية من أخطر طرق الهجرة عالمياً، حيث تُسجّل سنوياً مئات الوفيات لمهاجرين جزائريين وأفارقة.³
3. **هشاشة الفئات الضعيفة:** تتعرض النساء والأطفال تحديداً لمخاطر أكبر، تشمل الاستغلال الجنسي والعمل غير القانوني وانعدام الحماية الاجتماعية.
4. **عدم توفر الخدمات الأساسية للمهاجرين الأفارقة في الجنوب:** يعاني المهاجرون القادمون من مالي والنيجر من نقص الرعاية الصحية والتغذية والمأوى، إضافة إلى كونهم عرضة لشبكات الاتجار بالبشر.⁴

¹ _ وزارة الدفاع الوطني، حصيلة مراقبة الحدود 2022، الجزائر، 2022، ص 4.

² _ حرس السواحل، تقرير العمليات السنوية، الجزائر، 2023، ص 64.

³ _ IOM, Missing Migrants Project Report, Geneva, 2023, p. 7.

⁴ _ الهلال الأحمر الجزائري، تقرير التدخلات الإنسانية في الجنوب، الجزائر، 2022، ص 8.

الفصل الأول: الإطار النظري والسياقي لظاهرة الهجرة

تعاني دول المغرب العربي من موجات دخول مهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء لأسباب إنسانية تتعلق بالنزاعات (مالي، النيجر)، أو لتدهور الأوضاع المناخية (الجفاف في النيجر وتشاد).

ورغم الطابع "غير النظامي" لدخولهم، إلا أن دوافعهم إنسانية بالأساس، ما يفرض معالجة تجمع بين الأمن والإنسانية.

ثالثاً: السمات العامة للهجرة غير النظامية في الجزائر

تتسم الهجرة غير النظامية في الجزائر بعدد من الخصائص البنيوية والسياقية التي تعكس تعقّد الظاهرة وتشابك أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والإنسانية، سواء بالنسبة للمهاجرين الجزائريين نحو الخارج أو للمهاجرين الوافدين من دول الساحل الإفريقي.¹ ومن بين هذه السمات نذكر:

1. الطابع الشبابي للهجرة غير النظامية

تُعد فئة الشباب (18-35 سنة) الأكثر انخراطاً في الهجرة غير النظامية في الجزائر، حيث تمثل هذه الفئة الشريحة الأكثر تأثراً بالبطالة، وانسداد آفاق الإدماج الاجتماعي، وضعف فرص الترقّي المهني. ويبرز هذا الطابع خاصة في ظاهرة الحرقة التي أصبحت تعبيراً عن الاحتجاج الاجتماعي غير المباشر.²

1. تنوع جنسيات المهاجرين: لا تقتصر الهجرة غير النظامية في الجزائر على المواطنين

الجزائريين فقط، بل تشمل أيضاً مهاجرين من دول إفريقيا جنوب الصحراء مثل مالي، النيجر، غينيا، نيجيريا، وتشاد.³

وبذلك تحولت الجزائر من بلد عبور فقط إلى بلد استقبال وعبور في آن واحد.

¹ _ بن قويدر الطاهر، «الإطار المفاهيمي للهجرة غير الشرعية وواقعها في الجزائر»، مجلة البحوث القانونية والسياسية، العدد 7، 2023، ص 112.

² _ رؤوف نكية، الهجرة غير الشرعية في المغرب العربي: دراسة في الاستراتيجيات والآفاق، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2021، ص 88.

³ _ محمد غربي (محرر)، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، الجزائر: دار الروافد، 2014، ص 140.

الفصل الأول: الإطار النظري والسياقي لظاهرة الهجرة

2. الارتباط القوي بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية: ترتبط الهجرة غير النظامية في الجزائر ارتباطاً وثيقاً ب: البطالة، الفقر، الهشاشة الاجتماعية، التفاوت الجهوي بين الساحل والداخل.¹ كما تلعب التطلعات الاجتماعية، وصورة "النجاح في أوروبا"، دوراً محورياً في اتخاذ قرار الهجرة.

3. الاعتماد على شبكات التهريب:

تتسم الهجرة غير النظامية بانتشار شبكات منظمة لتهريب البشر، تنشط خاصة في: -المناطق الحدودية الجنوبية، المدن الساحلية، وتستفيد هذه الشبكات من: ضعف الرقابة في بعض المناطق، الامتداد الصحراوي الشاسع، هشاشة الحدود مع دول الساحل.²

4. خطورة المسارات وارتفاع المخاطر:

تتسم الهجرة غير النظامية من الجزائر بارتفاع مستوى المخاطر، سواء عبر: المسارات البحرية (الغرق في البحر المتوسط) المسارات البرية الصحراوية (العطش، الجوع، الاعتداءات). وتُسجَل سنوياً حالات وفاة واختفاء لمهاجرين غير نظاميين، ما يعكس البعد الإنساني الخطير للظاهرة.³

6. أمنة الهجرة غير النظامية: تتعامل الدولة الجزائرية مع الهجرة غير النظامية باعتبارها قضية أمنية تمس : أمن الحدود، النظام العام، العلاقات الإقليمية مع دول الجوار وأوروبا. وقد انعكس ذلك في:

- تشديد الرقابة الحدودية
- تجريم الهجرة غير النظامية
- تعزيز التعاون الأمني الإقليمي.⁴

¹ _ عبد القادر بوعزة، «الهجرة غير النظامية والتنمية في الجزائر»، مجلة دراسات اجتماعية، العدد 18، 2019، ص 67.

² _ ريم بن زايد، «واقع وأسباب الهجرة غير الشرعية في الجزائر»، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة تلمسان، 2020، ص 49.

³ _ رؤوف نكية، مرجع سابق، ص 121.

⁴ _ أيمن زهري، مقدمة في دراسات الهجرة، القاهرة: مكتبة الشروق، 2016، ص 210.

الفصل الأول: الإطار النظري والسياقي لظاهرة الهجرة

7. **البعد الإنساني للهجرة:** رغم الطابع الأمني، تظل الهجرة غير النظامية في الجزائر قضية إنسانية، تتطلب:

- احترام حقوق الإنسان
- حماية المهاجرين
- التمييز بين المهاجر والمهرب.

خاصة في ظل وجود فئات هشة كالأطفال والنساء ضمن المهاجرين.¹

تتميز الهجرة غير النظامية في الجزائر بطابع شبابي، وتنوّع في الجنسيات، وارتباط وثيق بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية، مع تصاعد البعد الأمني والإنساني، ما يجعلها ظاهرة مركّبة تتطلب مقارنة شاملة.²

المطلب الثاني: الأطر النظرية المفسرة لظاهرة الهجرة

تعدّ الهجرة ظاهرة متعددة الأبعاد، تتداخل فيها الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، الأمر الذي دفع الباحثين إلى تطوير مجموعة واسعة من النظريات لتفسير أسبابها وأنماطها وتحولاتها. ولا يمكن فهم ديناميكيات الهجرة غير النظامية في الجزائر دون الوقوف على هذه الأطر العلمية التي تُشكّل الأساس النظري للدراسات المعاصرة للهجرة.

أولاً: النظريات الاقتصادية للهجرة : ترى النظريات الاقتصادية أنّ الفوارق التنموية بين الدول هي المحرك الأساسي للهجرة. وتؤكد **نظرية الفجوة في الأجور (wage Gap theory)** ظهرت في أواخر القرن 19 وبداية القرن 20 ثم تطورت بقوة بعد الحرب العالمية الثانية ارتبطت بأعمال كل من " جورج بورخاس ، وجون هيكس " ضمن إطار الاقتصاد الكلاسيكي الجديد خاصة مع تصاعد الهجرة الدولية ترى أنّ الأفراد يميلون إلى الانتقال نحو المناطق التي توفر أجوراً أعلى وفرص عمل مستقرة.³

¹ _ المرجع نفسه، ص 214.

² _ رؤوف نكية، مرجع سابق، ص 130.

³ _ عبد الحميد بورايو، **علم الاجتماع الاقتصادي**، دار الهدى، الجزائر، 2018، ص 112.

الفصل الأول: الإطار النظري والسياقي لظاهرة الهجرة

ويظهر ذلك بوضوح في الحالة الجزائرية، إذ تشير بيانات الديوان الوطني للإحصاء إلى استمرار ارتفاع معدلات البطالة لدى الشباب في ولايات معينة، ما يولد ضغوطاً اقتصادية قوية تدفع باتجاه “الحرق” (الهجرة غير النظامية عبر البحر).¹

كما تبرز نظرية رأس المال البشري التي ظهرت خمسينات وستينات القرن 20 ضمن الاقتصاد الكلاسيكي الجديد لتفسير دور التعليم في النمو الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية من أهم روادها " تيودور شيلتز، كاري بيكر، جاكوب مينسر" تفترض أن الأفراد يهاجرون لاكتساب مهارات جديدة وتحسين وضعهم الاقتصادي. غير أن محدودية الفرص المتاحة محلياً تجعل بعض الشباب يتجهون نحو الهجرة غير النظامية كبديل لتحقيق تطلعاتهم المهنية.

ثانياً: نظرية الدفع والجذب: (Push–Pull Factors) ظهرت في سبعينيات القرن 20 من أهم روادها: إيفريت لي **Everett Lee** (صاحب الصياغة الأشهر)، وارن ستوتر، تُعد هذه النظرية الأكثر انتشاراً في أدبيات الهجرة، لأنها تجمع بين عوامل "الدفع" في دول الأصل وعوامل "الجذب" في دول المقصد. تبني هذه النظرية تحليلاً ثنائياً يربط بين البيئة الطاردة والمستقبلية، في إطار منظور اقتصادي-اجتماعي

تعد هذه النظرية من أكثر المقاربات استعمالاً في تفسير الهجرة، لأنها تجمع بين عوامل الطرد في بلد الأصل وعوامل الجذب في بلد المقصد.²

ففي الجزائر، تتمثل أبرز عوامل الطرد في:

- ارتفاع معدلات البطالة
 - الشعور بالتهميش الاجتماعي
 - ضعف الخدمات في بعض المناطق
 - تنامي شبكات التهريب والاتجار بالبشر في الجنوب.³
- أما عوامل الجذب، فتتمثل في:

¹ _ الديوان الوطني للإحصائيات، سوق العمل في الجزائر 2023، الجزائر، 2023، ص 21.

² _ International Organization for Migration (IOM), World Migration Report 2022, Geneva: IOM, 2022, p. 47.

³ _ وزارة الدفاع الوطني، بيان رسمي حول “إحباط محاولات الهجرة غير الشرعية عبر السواحل الجزائرية”، الجزائر، 2022، ص 3.

الفصل الأول: الإطار النظري والسياقي لظاهرة الهجرة

• فرص العمل المتوفرة في أوروبا

• ارتفاع الأجور

• سياسات اللجوء الاجتماعي

• وجود جاليات جزائرية تساعد المهاجرين الجدد.

وتؤكد دراسة ميدانية بجامعة سكيكدة أن 63% من "الحراقة" صرحوا بأن عوامل الطرد في الجزائر أقوى من عوامل الجذب في الضفة الشمالية، مما يدل على وزن العوامل الداخلية في اتخاذ قرار الهجرة.¹

ثالثاً: النظرية الشبكية (Migration Networks Theory)

ظهرت في الثمانينيات من أهم روادها: "دوغلاس ماسي Massey، ديفيد بورتس Portes، هينز هاجر Hager"، تربط النظرية بين العلاقات الاجتماعية والتحويلات الاقتصادية، وتُظهر أن الهجرة ليست قراراً فردياً معزولاً، بل جزء من شبكة ممتدة تسهل انتقال المهاجرين، وتقلل التكلفة والمخاطر، "الشبكات الاجتماعية تقلل تكاليف الهجرة، وتزيد احتمالات انتقال الأفراد"، أي أن المهاجرين القدامى يسهلون هجرة الجدد تركّز هذه النظرية على دور الشبكات الاجتماعية في تسهيل الهجرة. فالعلاقات العائلية والصداقات الممتدة بين الجزائر وأوروبا تشكل "جسراً اجتماعياً" يقلل من تكلفة الهجرة ويخفف مخاطرها.²

وفي الجزائر، تلعب شبكات التهريب دوراً مضاعفاً في انتشار الهجرة غير النظامية، خاصة في المدن الساحلية (وهران، عنابة، بجاية) والحدودية الجنوبية (تمنراست). وتعمل هذه الشبكات على خلق "مسارات تقليدية" للهجرة عبر الصحراء أو البحر، مما يساهم في تدفق مستمر للمهاجرين.

¹ - كريمة بوزيدي، "دوافع الهجرة غير الشرعية للشباب الجزائري"، مجلة الباحث، جامعة سكيكدة، العدد 12، 2021، ص 58.

² - محمد جديد، الهجرة غير النظامية في المغرب العربي، دار كنوز المعرفة، عمان، 2020، ص 74.

الفصل الأول: الإطار النظري والسياقي لظاهرة الهجرة

رابعاً: نظرية التحول الهيكلي والتنمية غير المتوازنة

ظهرت هذه النظرية في إطار الأدبيات الاقتصادية والتنمية في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (1950-1970)، وهي المرحلة التي تميزت بتوسع الكتابات التي تبحث في فجوة التطور بين المركز الصناعي (الدول المتقدمة) والأطراف (الدول النامية).

سعت هذه النظرية إلى تفسير دوافع الهجرة من خلال التحولات البنيوية في الاقتصاد العالمي، خاصةً تلك الناتجة عن انتقال الاقتصاديات من النشاط الزراعي التقليدي نحو النشاط الصناعي والخدمات من أهم رواد النظرية "آرثر لويس (Arthur Lewis)" يُعدّ الأب المؤسس للنظرية من خلال مقالته الشهيرة سنة 1954 حول "النمو الاقتصادي بوجود عرض غير محدود من العمل"، قدّم نموذجاً يوضح كيف يؤدي الفائض في اليد العاملة في القطاع الزراعي إلى انتقال العمال نحو القطاع الصناعي، ثم نحو الخارج عند عدم قدرة الاقتصاد المحلي على امتصاصهم، كما طور مايكل تودارو (Michael Todaro) نموذجاً للهجرة الريفية-الحضرية، وبيّن العلاقة بين اختلالات سوق العمل وتوقعات الأجور، وهو جزء من التحول الهيكلي داخل الاقتصاد، كما عمق غوستاف رانيس و جون في (Gustav Ranis Johnfei) تحليل لويس حول انتقال العمالة بين القطاعات، وكيف يؤدي ذلك إلى ضغط هيكلي يدفع إلى الهجرة الدولية، وطور منظرو التبعية (Dependency School) ومنهم أندريه غندر فرانك وسامير أمين، الذين اعتبروا أن التنمية غير المتوازنة بين الشمال والجنوب ليست حالة ظرفية، بل نتيجة بنية تاريخية للنظام الاقتصادي العالمي، مما يخلق هجرة قسرية بحثاً عن فرص العيش، النظرية تفترض أن الهجرة نتيجة مباشرة لتحولات اقتصادية غير متوازنة داخل الدول وبينها

تفسر هذه النظرية الهجرة بأنها نتيجة الاختلالات التنموية داخل الدولة. وتشير التقارير الرسمية إلى وجود تباينات حادة في التنمية بين شمال الجزائر وجنوبها، حيث توجد ولايات تعاني من محدودية الاستثمار وفرص العمل.¹

¹ _ عبد العزيز جراد، الهجرة والتنمية في الجزائر، منشورات جامعة الجزائر، 2017، ص 39.

الفصل الأول: الإطار النظري والسياقي لظاهرة الهجرة

هذه الفوارق تجعل الهجرة - سواء الداخلية أو الخارجية - استراتيجية فردية للتغلب على ضعف البنى الاقتصادية. وهذا واضح في ولايات مثل تندوف، الوادي، تبسة، التي تسجل نسباً عالية من المهاجرين الشباب.

خامساً: النظريات الجيوسياسية والأمنية : تفسر النظريات الجيوسياسية والأمنية الهجرة وخاصة الهجرة غير النظامية عبر التركيز على العوامل الجغرافية والصراعات والأمن القومي بدل الجوانب الاجتماعية أو الاقتصادية، وتتنظر إلى الهجرة باعتبارها جزءاً من الأمن الإقليمي والدولي، ظهرت هذه النظرية عبر ثلاث مراحل:

أ. **الجيوبوليتيك الكلاسيكي** (نهاية القرن 19 - منتصف القرن 20) ركزت على أثر الموقع الجغرافي في قوة الدولة، وعلى حركة السكان باعتبارها عنصراً في السيطرة، من أبرز روادها: هالفورد ماكندر (نظرية قلب العالم) وألفريد ماهان (القوة البحرية) نيكولاس سبايكرمان (حافة الأرض).¹

ب. **مرحلة الحرب الباردة (1945-1990)** تعاملت مع الهجرة كجزء من الصراع الأمني بين الشرق والغرب، وتأثيرها على توازنات القوة.

ج. **مرحلة ما بعد 11 سبتمبر:** تحولت الهجرة إلى قضية أمن قومي مرتبطة بالإرهاب، والجريمة المنظمة، والحدود الذكية.

أهم روادها: باري بوزان: مؤسس مقاربة الأمن، يرى أن الهجرة تتحول إلى "تهديد" عبر خطاب سياسي وأمني وديدييه بيغو: يربط بين الهجرة والشبكات الأمنية متعددة المستويات، ومارك دوفور: ركز على العلاقة بين الهجرة والهشاشة التنموية.

أما ستيفن والت وتوماس شيلينغ: تناولوا الهجرة كعامل يؤثر في الأمن القومي.²

3. جوهر هذه النظريات : تركز على أربعة أفكار محورية:

أ. الهجرة نتيجة للصراعات الجيوسياسية الحروب، انهيار الدول، التدخلات الدولية تولّد موجات نزوح وهجرة، مثال: الأزمة الليبية بعد 2011.

¹ _ هالفورد ماكندر ، المحور الجغرافي للتاريخ ، ترجمة : ضمن قضايا الجغرافيا السياسية ، المجلة الجغرافية ، 1904، ص 421 _ 437.

² _ باري بوزان وأولي ويفر ، الامن : إطار تحليلي جديد ، ترجمة عربية ، بيروت: الدار العربية للعلوم ، 2009، ص24.

الفصل الأول: الإطار النظري والسياقي لظاهرة الهجرة

ب. الهجرة كتهديد للأمن القومي تُعامل الدول الهجرة كتهديد محتمل للهوية، الأمن الداخلي، وسوق العمل.¹

ج. الجغرافيا والحدود الهجرة تتحرك عبر ممرات إستراتيجية: الساحل والصحراء المتوسط المضائق وترتبط بقدرة الدول على ضبط حدودها.

د. أمانة الهجرة (Securitization) أي تحويل الهجرة من مسألة اجتماعية إلى قضية أمن قومي عبر: تشديد الحدود، عسكرة السواحل، قوانين الردع، إنشاء مراكز احتجاز. دور الفاعلين غير الدوليين ترى هذه النظريات أن شبكات التهريب، الجماعات المسلحة، والمافيا أصبحت جزءاً من فهم الهجرة، خصوصاً في مناطق مثل الساحل والصحراء، تربط هذه النظريات بين الهجرة وعوامل عدم الاستقرار الإقليمي، كالصراعات، انهيار الدول، الإرهاب، والجريمة المنظمة. فالجزائر تقع في محيط جيوسياسي مضطرب (مالي، النيجر، ليبيا)، ما يجعلها بلد عبور رئيسي للهجرة الأفريقية.²

كما أدى انهيار الدولة الليبية بعد 2011 إلى توسع شبكات التهريب نحو المتوسط، وتزايد محاولات العبور من السواحل الجزائرية نحو أوروبا. إضافة إلى ذلك، أثرت الاتفاقيات الأوروبية مثل "فرونتكس" على إعادة توجيه مسارات الهجرة نحو الجزائر، باعتبارها أقل مراقبة مقارنة بتونس وليبيا.

سادساً: المقاربات النفسية والسوسيولوجية

تُركز هذه المقاربات على العوامل الفردية والاجتماعية التي تدفع الأفراد والجماعات للهجرة، بعيداً عن الدوافع الاقتصادية البحتة أو الأبعاد الأمنية، تهتم بدراسة الدوافع النفسية، الأبعاد الاجتماعية، والتفاعلات بين المهاجر والمجتمع المضيف.

أولاً: المقاربة النفسية: ظهرت المقاربات النفسية في منتصف القرن العشرين، مع ازدياد اهتمام علم النفس الاجتماعي والسلوك البشري بالعوامل الداخلية للفرد التي تؤثر في قرارات الهجرة، من أهم روادها :

¹ _ فريدريك راتزل ، الجغرافيا السياسية ، ترجمة عربية ، بيروت : دار النهضة العربية ، 2004 ، ص112.

² _ وزارة الداخلية والجماعات المحلية، تقرير حول "الهجرة السرية عبر الحدود الجنوبية"، الجزائر، 2021، ص 5.

الفصل الأول: الإطار النظري والسياقي لظاهرة الهجرة

Abraham Maslow: اعتبر الهجرة محاولة لتحقيق الحاجات الإنسانية الأساسية وفق

هرم ماسلو (الأمن، الانتماء، التقدير، تحقيق الذات).¹

Kurt Lewin: طرح مفهوم "قوى الدفع والجذب" النفسية التي تفسر سلوك الفرد في البيئة الجديدة.

John Bowlby: أضاف البعد العاطفي والارتباط الأسري في اختيار الهجرة أو البقاء.

ثانياً: المقاربة السوسيولوجية: تركز هذه المقاربة على دراسة الهجرة كظاهرة اجتماعية، وظهرت بشكل بارز في القرن العشرين مع تطور علم الاجتماع الحضري ودراسات الهجرة الدولية، من أهم روادها:

Everett Lee: وضع مفهوم "Push-Pull" الاجتماعي لتفسير الهجرة.

Pierre Bourdieu و Alain Touraine: ركزوا على الهجرة كنتاج للتفاعلات الاجتماعية والسلطة، ودور رأس المال الاجتماعي في تسهيلها.

Douglas Massey: أبرز تأثير الشبكات الاجتماعية على تقليل المخاطر وتسهيل الهجرة. جوهر المقاربة السوسيولوجية الهجرة ظاهرة مجتمعية أكثر من كونها فردية تؤثر العلاقات الأسرية، الشبكات الاجتماعية، والمجتمع المحلي في قرارات الانتقال القيم الثقافية، الأعراف، والانتماء الاجتماعي يمكن أن تسهل أو تعيق الهجرة.²

الهجرة جزء من ديناميات المجتمع الأكبر، مثل الطبقات الاجتماعية، الصراعات، والهويات. أمثلة تطبيقية: شبكات المهاجرين الجزائريين في فرنسا: تسهل الهجرة الجديدة من خلال توفير المعلومات والدعم المادي والمعنوي.

الهجرة الإفريقية إلى شمال إفريقيا: تعتمد على علاقات مجتمعية بين المهاجرين القدامى والجدد لتقليل المخاطر النفسية والاجتماعية.

الشباب الجزائري في المدن الداخلية: قرارات الهجرة تتأثر بعدم الشعور بالاندماج أو التقدير الاجتماعي.

¹ _ أبراهام ماسلو ، نظرية الدافعية الإنسانية ، ترجمة عربية ، مجلة علم النفس ، 1943 ، ص370.

² _ عبد المالك صبياد ، الهجرة أو مفارقات الآخر (بيروت : دار الساقي ، 2006) ، ص78.

الفصل الأول: الإطار النظري والسياقي لظاهرة الهجرة

تشير المقاربات السوسيولوجية إلى أنّ قرار الهجرة يرتبط بالشعور بالإقصاء وفقدان الأمل. وتبين مقابلات ميدانية أجرتها جامعة الجزائر (2) أن الكثير من الشباب الموقوفين في محاولات "الحرق" لا يعانون من الفقر المدقع، بل يعانون من انسداد أفق اجتماعي ونفسي.¹ كما تلعب الصور النمطية التي تنشرها مواقع التواصل الاجتماعي عن "الحياة السهلة" في أوروبا دورًا كبيرًا في تشكيل الرغبة في الهجرة.

سابعاً: النظريات الحديثة للهجرة العابرة للحدود (Transnational migration)

تتناول هذه النظريات الهجرة بوصفها ظاهرة معقدة ومتعددة المستويات، تتجاوز الأطر الاقتصادية أو الوطنية التقليدية، لتشمل البعد العالمي، التكنولوجي، الاجتماعي، والأمني، كما تركز على دراسة الهجرة العابرة للحدود (Transnational Migration)، حيث يحتفظ المهاجر بعلاقات اقتصادية، اجتماعية، وثقافية متواصلة مع بلده الأصلي والمجتمع المضيف. ظهرت في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، كرد فعل على محدودية النظريات التقليدية التي ركزت على الهجرة كقرار فردي أو حركة من دولة إلى أخرى.² هدفت إلى فهم الهجرة ضمن شبكات عالمية متصلة، تتأثر بالعولمة، التحولات الاقتصادية الدولية، والسياسات الحدودية، أهم روادها:

Nina Glick Schiller: ركزت على مفهوم "الهجرة العابرة للحدود" (Transnational migration)، واعتبرت أن المهاجرين يعيشون هوية مزدوجة بين الدولة الأصلية والدولة المضيفة.

Linda Basch و Cristina Szanton Blanc: عملوا على تحليل الشبكات الاجتماعية العابرة للحدود ودورها في تسهيل الهجرة والاندماج.

Stephen Castles Mark Miller: طوروا مفهوم العولمة والهجرة الدولية، معتبرين أن العولمة تزيد من تدفقات المهاجرين المعقدة والمتعددة الاتجاهات.

¹ - جامعة الجزائر 2، "مقابلات ميدانية حول الشباب المهاجر"، مخبر علم الاجتماع، 2022، ص 14.

² - نينا غليك شيلر، ليندا باش، وكريستينا بلانك، الهجرة العابرة للحدود: منظور جديد، 1992، ص 1.

الفصل الأول: الإطار النظري والسياقي لظاهرة الهجرة

Peggy Levitt: ركزت على "Transnational Villages"، أي مجتمعات المهاجرين التي تحافظ على علاقات قوية مع مسقط رأسها.¹

_ جوهر النظريات الحديثة:

1. الهجرة ليست محصورة بالدولة الوطنية: المهاجرون يحتفظون باتصالات مستمرة مع بلدانهم الأصلي عبر المال، الاتصال الاجتماعي، الثقافة، والسياسة.
 2. شبكات الهجرة العابرة للحدود: تقلل المخاطر وتسهّل تدفق المعلومات، الموارد، والدعم الاجتماعي.
 3. العولمة كمحرك: الاقتصاد العالمي، الإعلام، وتكنولوجيا الاتصال تجعل الحدود أقل صلابة من حيث التحرك الاجتماعي والثقافي.
 4. الأبعاد المتعددة: تشمل الهجرة جوانب اقتصادية، اجتماعية، سياسية، أمنية وثقافية في الوقت نفسه.
 5. الهوية والاندماج المزدوج: المهاجرون يعيشون هوية متعددة الطبقات، تجمع بين الانتماء للوطن الأصلي والمجتمع المضيف.²
 4. أمثلة تطبيقية:
- المهاجرون المغاربة في أوروبا: يحتفظون بروابط اقتصادية مع عائلاتهم في الوطن الأصلي من خلال التحويلات المالية، بالإضافة إلى المشاركة في الانتخابات المحلية أو النشاط الجماعي.
- المهاجرون الأفارقة في الجزائر: أغلبيتهم يرسلون أموالاً لدعم أسرهم في بلدانهم الأصلية، بينما يعملون مؤقتاً في الجزائر، ثم قد يكملون طريقهم إلى أوروبا.

¹ _ Nina Glick Schiller, Linda Basch, and Cristina Szanton Blanc, "Towards a Transnational Perspective on Migration: Race, Class, Ethnicity, and Nationalism Reconsidered," *Annals of the New York Academy of Sciences* 645 (1992): 7.

² _ ستيفن كاستلز ومارك ميلر ، عصر الهجرة ، ترجمة عربية ، القاهرة : المركز القومي لترجمة ، 2009 ، ص54.

الفصل الأول: الإطار النظري والسياقي لظاهرة الهجرة

الهجرة الرقمية: بعض المهاجرين يحتفظون بوظائف أو مشاريع عبر الإنترنت في بلدهم الأصلي رغم انتقالهم جسدياً.¹

تعد المقاربات العابرة للحدود من أحدث النظريات في تفسير الهجرة، إذ ترى أن المهاجر لا ينتمي لدولة واحدة، بل يعيش في فضاء اجتماعي ممتد بين بلد الأصل وبلد المقصد. ويتجلى هذا المفهوم لدى الجالية الجزائرية في فرنسا وإسبانيا، التي تشكل شبكات دعم للمهاجرين الجدد، بما في ذلك غير النظاميين.

المطلب الثالث: الهجرة غير النظامية

تعتبر الهجرة غير النظامية واحدة من أكثر أشكال الهجرة تعقيداً، لارتباطها بمزيج من الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، الأمنية والإنسانية. وفي الجزائر، تأخذ هذه الظاهرة أبعاداً خاصة نظراً لموقعها الجغرافي الاستراتيجي، وحدودها الطويلة مع دول تعاني من عدم استقرار سياسي وأمني، فضلاً عن سواحلها المطلة على البحر الأبيض المتوسط.

أولاً: تعريف الهجرة غير النظامية تعرف المنظمة الدولية للهجرة الهجرة غير النظامية بأنها انتقال الأفراد عبر الحدود دون استيفاء الشروط القانونية المطلوبة لدخول أو الإقامة.² أما في السياق الجزائري، فإن القانون رقم 08-11 المتعلق بدخول الأجانب وإقامتهم يُصنف أي عبور أو إقامة خارج القنوات الرسمية كـ هجرة غير نظامية.³

ويؤكد الباحث الجزائري عبد القادر جلاّلي أن الهجرة غير النظامية ليست مجرد مخالفة قانونية، بل تعكس أبعاداً اجتماعية وسياسية واقتصادية عميقة.⁴

ثانياً: خصائص الهجرة غير النظامية

¹ _ Stephen Castles and Mark Miller, *The Age of Migration: International Population Movements in the Modern World*, 5th ed. (New York: Guilford Press, 2014), 12.

² _ International Organization for Migration (IOM), *Glossary on Migration*, Geneva: IOM, 2019, p. 12.

³ _ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 08-11 المؤرخ في 25 حزيران 2008، الجريدة الرسمية، العدد 36، 2008، ص 4.

⁴ _ عبد القادر جلاّلي، "الهجرة السرية في الجزائر: قراءة اجتماعية تحليلية"، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر 2، العدد 15، 2020، ص 88.

الفصل الأول: الإطار النظري والسياقي لظاهرة الهجرة

1. السرية: تحدث غالباً بعيداً عن أعين السلطات، مما يزيد من مخاطرها.
2. الخطورة العالية: يشمل ذلك المخاطر البحرية في البحر الأبيض المتوسط، وأيضاً مخاطر الصحراء خلال العبور إلى الشمال.
3. الارتباط بشبكات الجريمة المنظمة: مثل شبكات التهريب التي تربط الجزائر بأوروبا عبر المغرب وتونس.
4. تعدد الدوافع: اقتصادية (البحث عن عمل)، اجتماعية (لم شمل الأسرة)، سياسية (الهروب من النزاعات).
5. تأثير السياسات الدولية: سياسات الهجرة الأوروبية مثل فرونتكس واتفاقيات إعادة القادمين تؤثر في توجيه المسارات.¹

ثالثاً: واقع الهجرة غير النظامية في الجزائر

1. الجزائر كبلد عبور: تعد الجزائر محطة عبور رئيسية لمهاجرين أفارقة من مالي، النيجر، وتشاد، في طريقهم نحو شمال المتوسط وتشير تقارير وزارة الداخلية إلى تسجيل أكثر من 25,000 محاولة عبور غير نظامية بين 2021 و2023.
2. الجزائر كمصدر للهجرة: الشباب الجزائري، خاصة من المناطق الساحلية الغربية والجنوبية، يعتمد على الحرق كمسار للهجرة نحو إسبانيا وإيطاليا.² ويؤدي ذلك إلى ضعف سوق العمل، البطالة العالية، والتضخم الاجتماعي.

الجزائر كبلد استقبال: تستقبل الجزائر مهاجرين أفارقة قادمين من الساحل والصحراء لأسباب إنسانية، حيث توفر لهم مراكز إيواء مؤقتة، ولكن هذه الأعداد غالباً ما تتجاوز طاقة الاستيعاب.

رابعاً: دوافع الهجرة غير النظامية

1. الدوافع الاقتصادية: تشكل البطالة والفقر أبرز الأسباب، خصوصاً بين الشباب العاطل عن العمل. دراسة أجريت في وهران سنة 2022 بينت أن أكثر من 70% من الشباب المتجهين للحرق يواجهون صعوبة في إيجاد فرصة عمل.

¹ _ وزارة الداخلية والجماعات المحلية، تقرير حول الهجرة السرية عبر الحدود الجنوبية، الجزائر، 2021، ص 5.

² _ كريمة بوزيدي، "دوافع الهجرة غير الشرعية للشباب الجزائري"، مجلة الباحث، جامعة سكيكدة، العدد 12، 2021، ص 58.

الفصل الأول: الإطار النظري والسياقي لظاهرة الهجرة

ثانيًا: الدوافع الاجتماعية للهجرة غير النظامية تُعد الدوافع الاجتماعية من العوامل الأساسية المحركة للهجرة غير النظامية، إذ ترتبط بالبنية الاجتماعية للفرد وبطبيعة العلاقات داخل المجتمع، وتؤثر بشكل مباشر في اتخاذ قرار الهجرة.¹

1. التفكك الأسري: يُسهم التفكك الأسري، الناتج عن الطلاق، الهجرة الداخلية، أو غياب أحد الوالدين، في خلق حالة من اللا استقرار الاجتماعي والنفسي لدى الأفراد، خاصة فئة الشباب، مما يدفعهم إلى البحث عن بدائل خارج الوطن، ويجعل الهجرة غير النظامية خيارًا مطروحًا.²

2. الضغوط المجتمعية: تتمثل الضغوط المجتمعية في:

• الفشل الدراسي

• البطالة

• المقارنة الاجتماعية

• ضعف المكانة الاجتماعية

وتُشكل هذه الضغوط عاملاً نفسيًا واجتماعيًا قويًا يدفع الشباب إلى الهجرة كوسيلة للهروب من الإقصاء الاجتماعي وتحقيق الاعتراف المجتمعي.³

3. الرغبة في تحسين المستوى المعيشي: تغذي صورة "النجاح في الخارج" والروايات المتداولة حول فرص العيش الكريم في أوروبا طموح الأفراد، وتجعل الهجرة غير النظامية وسيلة لتحقيق الترقى الاجتماعي وتحسين المستوى المعيشي، حتى وإن كانت محفوفة بالمخاطر.⁴

ثالثًا: الدوافع الأمنية والسياسية: ترتبط الدوافع الأمنية والسياسية بالهروب من الأوضاع غير المستقرة، خاصة في المناطق التي تعاني من ضعف الدولة، النزاعات المسلحة، والانفلات الأمني⁵

¹ _ أيمن زهري، مقدمة في دراسات الهجرة، القاهرة: مكتبة الشروق، 2016، ص 145.

² _ ريم بن زايد، «واقع وأسباب الهجرة غير الشرعية في الجزائر»، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة تلمسان، 2020، ص 47.

³ _ عبد القادر بوعزة، «الهجرة غير النظامية والضغوط الاجتماعية في الجزائر»، مجلة دراسات اجتماعية، العدد 18، 2019، ص 61.

⁴ _ رؤوف نكية، الهجرة غير الشرعية في المغرب العربي: دراسة في الاستراتيجيات والآفاق، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2021، ص 83.

⁵ _ محمد غربي (محرر)، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، الجزائر: دار الروافد الثقافية، 2014، ص 156.

الفصل الأول: الإطار النظري والسياقي لظاهرة الهجرة

ويبرز هذا النوع من الدوافع بشكل خاص لدى المهاجرين القادمين من دول الساحل الإفريقي، مثل: مالي، النيجر

حيث أدت النزاعات المسلحة، انتشار الجماعات المسلحة، وتدهور الأوضاع الأمنية إلى نزوح جماعي للسكان باتجاه دول الجوار، وتُعدّ الجزائر إحدى أهم وجهات العبور والاستقرار المؤقت. رابعًا: **الدوافع الإنسانية:** تُعدّ الدوافع الإنسانية من أكثر دوافع الهجرة غير النظامية إلحاحًا، إذ ترتبط مباشرة بتهديد حياة الإنسان وكرامته، ولا تتفصل عن الأبعاد الأمنية والاقتصادية.¹

1. الحروب والنزاعات المسلحة: تؤدي الحروب والنزاعات إلى:

_ تدمير البنية التحتية

_ فقدان سبل العيش

_ تهديد السلامة الشخصية

ما يدفع الأفراد إلى الهجرة القسرية بحثًا عن الأمان.²

2. **الكوارث الطبيعية (الجفاف والتصحر)** تُعدّ ظاهرتا الجفاف والتصحر من أبرز العوامل البيئية الدافعة للهجرة في منطقة الساحل الإفريقي، حيث تؤدي إلى:

_ تراجع النشاط الزراعي

_ انعدام الأمن الغذائي

_ تفاقم الفقر الريفي

مما يدفع السكان إلى الهجرة نحو الشمال، بما في ذلك الجزائر.

3. حالات الفقر المدقع:

يشكّل الفقر المدقع عاملاً إنسانياً ضاغطاً، إذ يدفع الأفراد إلى المخاطرة بحياتهم عبر الهجرة غير النظامية كوسيلة للبقاء وتحقيق الحد الأدنى من العيش الكريم.

تُظهر الدوافع الاجتماعية، الأمنية-السياسية، والإنسانية أن الهجرة غير النظامية ليست مجرد خيار فردي، بل هي نتيجة مباشرة لاختلالات بنيوية في المجتمع والدولة والبيئة، مما يستدعي مقاربة شاملة تتجاوز الحلول الأمنية الضيقة.³

¹ _ أيمن زهري، مرجع سابق، ص 201.

² _ رؤوف نكية، مرجع سابق، ص 101.

³ _ بن قويدر الطاهر، مرجع سابق، ص 130.

الفصل الأول: الإطار النظري والسياقي لظاهرة الهجرة

خامساً: المسارات والطرق

1_ الطريق البحري: يُعدّ الطريق البحري من أخطر وأهم المسارات التي تُستعمل في الهجرة غير النظامية من الجزائر نحو أوروبا، نظراً للموقع الجغرافي للجزائر المطل على البحر الأبيض المتوسط، وما يوفره من قرب نسبي من السواحل الأوروبية، خاصة إسبانيا وإيطاليا.¹ **أولاً: مناطق الانطلاق الساحلية في الجزائر:**

تعد مناطق الانطلاق الساحلية نقطة البداية الفعلية لرحلة الهجرة غير النظامية عبر البحر حيث يتركز نشاط " الحرقه " في المدن الساحلية الجزائرية مثل : وهران ،مستغانم ،عنابة ،الشلف ،عين تموشنت ،تيزابزة، بومرداس تكتسب هذه المناطق أهمية خاصة لعدة إعتبارات جغرافية وأمنية .

من الناحية الجغرافية تتميز هذه المدن بقربها النسبي من الضفة الشمالية للمتوسط ما يقلص مدة الرحلة البحرية ويزيد من إحتتمالات الوصول كما تحتوي على خلجان ومناطق ساحلية معزولة تستغل كنقاط انطلاق سرية بعيدا عن الرقابة الأمنية المباشرة. أما من الناحية الاجتماعية فغالبا ماتنتشر في هذه المناطق ثقافة الهجرة غير النظامية حيث تتناقل التجارب بين الشباب مما يعزز فكرة **الحرقه** كخيار واقعي كما تساهم شبكات العلاقات المحلية في تسهيل الوصول إلى المهربين وتنظيم الرحلات .

وبالتالي مناطق الانطلاق ليست مجرد فضاءات جغرافية بل تمثل بيئة حاضنة للظاهرة تتداخل فيها العوامل الاجتماعية والاقتصادية والأمنية.²

ثانياً: الوجهات البحرية الرئيسية

تمثل الوجهات البحرية الهدف النهائي للمهاجرين وغالبا ماتكون دول جنوب أوربا مثل : إسبانيا وإيطاليا ويلاحظ أن إختيار الوجهة لا يتم بشكل عشوائي بل يخضع لعدة إعتبارات . أول هذه الاعتبارات هو القرب الجغرافي حيث تعد إسبانيا الوجهة أكثر إستهدافا بسبب قربها من السواحل الجزائرية خاصة عبر المسار الغربي كما تلعب السياسات الاوربية دورا مهما إذ

¹ _ محمد غربي (محرر)، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، الجزائر: دار الروافد الثقافية، 2014، ص 121.

² _ رؤوف نكية، الهجرة غير الشرعية في المغرب العربي: دراسة في الاستراتيجيات والآفاق، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2021، ص 95.

الفصل الأول: الإطار النظري والسياقي لظاهرة الهجرة

يسعى المهاجرون نحو الدول التي يعتقد أنها أقل تشددا في المراقبة أو توفر فرص لطلب اللجوء.

وعليه فإن الوجهات البحرية تعكس تفاعلا بين العامل الجغرافي والعامل الاجتماعي والسياسات الدولية ومن بين هذه الوجهات نذكر : الجزائر → إسبانيا وخاصة نحو: أليريا، أليكانتي، مورسيا، جزر البليار ومن الجزائر → إيطاليا خصوصا: جزيرة سردينيا، جزيرة صقلية

1. الجزائر → مالطا (بنسبة أقل).¹

ثالثا: وسائل العبور البحرية

تشكل وسائل العبور أحد أبرز عناصر الخطورة في الطريق البحري حيث يعتمد المهاجرون على وسائل بدائية وغير آمنة في أغلب الحالات .

تتمثل هذه الوسائل في قوارب تقليدية أو زوارق مطاطية صغيرة وغالبا ماتكون غير مجهزة لمواجهة ظروف البحر كما يتم تحميلها بأعداد كبيرة تفوق قدرتها الاستيعابية في محاولة لزيادة أرباح المهربين .

وتقتصر هذه القوارب إلى أبسط شروط السلامة مثل : سترات النجاة أو أجهزة الملاحة مما يجعل الرحلة محفوفة بالمخاطر منذ لحظة الانطلاق كما أن ضعف المحركات يزيد من احتمال تعطل القارب في عرض البحر وبالتالي فإن وسائل العبور تمثل عنصرا حاسما في تفسير ارتفاع معدلات الوفيات في هذا المسار.²

رابعا: دور شبكات التهريب

تلعب شبكات التهريب المهاجرين دورا محوريا في تنظيم وإدارة الطريق البحري حيث لا تتم أغلب عمليات الهجرة بشكل فردي بل عبر تنظيمات شبه إجرامية.³

¹ ريم بن زايد، «واقع وأسباب الهجرة غير الشرعية في الجزائر»، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة تلمسان، 2020، ص 52.

² ين قويدر الطاهر، «الإطار المفاهيمي للهجرة غير الشرعية وواقعها في الجزائر»، مجلة البحوث القانونية والسياسية، العدد 7، 2023، ص 119.

³ _ خالد بجقاوي وشمس الدين لارك، «مكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر»، جامعة سوق أهراس، 2023، ص 90.

الفصل الأول: الإطار النظري والسياقي لظاهرة الهجرة

تقوم هذه الشبكات بتنسيق بمختلف مراحل الرحلة بدءاً من تجميع المهاجرين مروراً بتوفير القوارب وصولاً إلى تحديد توقيت الانطلاق المناسب كما تعتمد على وسطاء محليين لاستقطاب الشباب الراغب في الهجرة وتستفيد هذه الشبكات من هشاشة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية حيث تستغل حاجة الشباب وتدفعهم إلى المخاطرة مقابل مالية معتبرة .

كما تتسم هذه الشبكات بالمرونة والتنظيم حيث تعمل بشكل سري وتتكيف مع الإجراءات الأمنية مما يجعل تفكيكها تحدياً كبيراً أمام السلطات وعليه فإن شبكات التهريب تمثل العمود الفقري للهجرة غير النظامية عبر البحر .

خامساً: المخاطر والآثار الإنسانية

يُعد الطريق البحري من أخطر مسارات الهجرة بسبب حجم المخاطر التي يتعرض لها المهاجرون والتي قد تصل إلى فقدان الحياة .

أبرز هذه المخاطر هو الغرق خاصة في ظل سوء الأحوال الجوية أو ضعف القوارب كما يعاني المهاجرون من نقص الغذاء والماء خلال الرحلة إضافة إلى احتمال التعرض للبرد أو الانهك ومن المخاطر أيضاً التخلي عن المهاجرين من قبل المهربين في عرض البحر أو تركهم دون توجيه مما يزيد من احتمال الضياع .

وتتجلى الآثار الإنسانية في فقدان الأرواح وتفكك الأسر والمعاناة النفسية للناجين مما يجعل الهجرة البحرية ليست مجرد ظاهرة إجتماعية بل أزمة إنسانية حقيقية. من أكثر الطرق خطورة وقد سجلت تقارير عديدة حالات وفاة واختفاء لمهاجرين جزائريين وأفارقة في البحر المتوسط، ما يجعل هذا المسار مأساة إنسانية حقيقية.¹

سادساً: التعامل الأمني مع الطريق البحري

تعتمد الدولة الجزائرية على مقاربة أمنية في مواجهة الهجرة غير النظامية عبر البحر من خلال تعزيز الرقابة على السواحل وتكثيف دوريات خفر السواحل كما تعمل على تفكيك شبكات التهريب وملاحقة المتورطين فيها بالإضافة إلى التعاون مع الدول الأوروبية في مجال تبادل المعلومات ومراقبة الحدود غير أن هذه المقاربة تواجه عدة تحديات منها طول الشريط الساحلي

¹ _ محمد غربي، مرجع سابق، ص 137.

الفصل الأول: الإطار النظري والسياقي لظاهرة الهجرة

وصعوبة مراقبته بشكل كامل إضافة إلى تطور أساليب التهريب كما أن التركيز على البعد الأمني فقط لا يكون كافياً إذ تتطلب الظاهرة معالجة شاملة تأخذ بعين الاعتبار الأسباب الاقتصادية والاجتماعية للهجرة.¹

يمثل الطريق البحري أخطر مسارات الهجرة غير النظامية من الجزائر، حيث يجمع بين الدافع الاقتصادي، والتنظيم الإجرامي، والمخاطر الإنسانية، مما يستدعي معالجة شاملة لا تقتصر على البعد الأمني فقط.²

2- الطريق البري: يُعدّ الطريق البري من أهم مسارات الهجرة غير النظامية عبر الجزائر، خاصة بالنسبة للمهاجرين القادمين من دول الساحل الإفريقي، حيث تمثل الجزائر فضاء عبور رئيسي واستقرار مؤقت ضمن الشبكة الإقليمية للهجرة غير النظامية نحو أوروبا.³

أولاً: الامتداد الجغرافي للطريق البري:

يمتد الطريق البري للهجرة غير النظامية عبر شبكة جغرافية واسعة ومعقدة تبدأ من دول افريقيا جنوب الصحراء خاصة الحدود الجنوبية والجنوبية الشرقية للجزائر، انطلاقاً من: مالي، النيجر وأحياناً تشاد مروراً بالمناطق الحدودية الجزائرية، مثل: تمنراست، أدرار، إليزي، جانت وصولاً إلى المدن الشمالية والساحلية، قبل محاولة العبور إلى أوروبا.⁴

ثانياً: أسباب تفضيل الطريق البري:

يفضّل العديد من المهاجرين غير النظاميين الطريق البري لعدة إعتبارات موضوعية :

1_ اتساع الحدود البرية وصعوبة ضبطها بالكامل مما يتيح فرص أكبر للعبور

¹ _ عبد القادر بوعزة، «الهجرة غير النظامية والتحديات الأمنية في الجزائر»، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 15، 2019، ص 74.

² _ أيمن زهري، مقدمة في دراسات الهجرة، القاهرة: مكتبة الشروق، 2016، ص 218.

³ _ محمد غربي (محرر)، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، الجزائر: دار الروافد الثقافية، 2014، ص 149.

⁴ _ رؤوف نكية، الهجرة غير الشرعية في المغرب العربي: دراسة في الاستراتيجيات والآفاق، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2021، ص 112.

الفصل الأول: الإطار النظري والسياقي لظاهرة الهجرة

- 2_ انخفاض تكلفته مقارنة بالطريق البحري حيث يمكن للمهاجر التنقل على مراحل دون الحاجة إلى دفع مبلغ كبير دفعة واحدة
- 3_ إمكانية التنقل التدريجي على مراحل حيث لا تتم دفعة واحدة بل عبر مراحل من دولة إلى أخرى ما يمنح المهاجر فرصة للتكيف أو العمل المؤقت
- 4_ الاعتماد على شبكات تهريب محلية وعابرة للحدود متجذرة في المنطقة تسهل التنقل عبر الصحراء.¹

وبالتالي يعد الطريق البري خياراً شبه إلزامي للمهاجرين القادمين من عمق إفريقيا.²

ثالثاً: دور شبكات التهريب في الطريق البري:

تلعب شبكات تهريب البشر دوراً مركزياً في تنظيم الطريق البري، حيث تعتمد على:
_سماسرة محليين ووسطاء قبليين وسائقين محترفين في المناطق الصحراوية وتتخذ هذه الشبكات من الصحراء الكبرى فضاءً للحركة، مستفيدة من: هشاشة الرقابة، الامتداد القبلي عبر الحدود، ضعف الإمكانيات اللوجستية للدول المعنية وعليه فإن شبكات التهريب تمثل الفاعل المركزي في استمرار الطريق البري.³

رابعاً: المخاطر الأمنية والإنسانية للطريق البري:

رغم أن الطريق البري يعتبر أقل فجائية من طريق البحري إلا أنه لا يقل خطورة بل يحمل مخاطر متعددة، من أبرزها:

- 1_ المخاطر الطبيعية : مثل: العطش، الجوع، ودرجات الحرارة المرتفعة في الصحراء
- 2_ المخاطر الأمنية : التعرض للعنف أو السرقة من قبل المهربين أو الجماعات المسلحة
- 3_ الإستغلال : العمل القسري أو الإبتزاز مقابل مواصلة الرحلة
- 4_ الاختفاء أو الموت : نتيجة الضياع في الصحراء أو التخلي عن المهاجرين

¹ _عبد القادر بوعزة، «الهجرة غير النظامية والتحديات الأمنية في الجزائر»، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 15، 2019، ص 81.

² _أيمن زهري، مقدمة في دراسات الهجرة، القاهرة: مكتبة الشروق، 2016، ص 187.

³ _بن قويدر الطاهر، «الإطار المفاهيمي للهجرة غير الشرعية وواقعها في الجزائر»، مجلة البحوث القانونية والسياسية، العدد 7، 2023، ص 128.

الفصل الأول: الإطار النظري والسياقي لظاهرة الهجرة

وقد سجلت تقارير ميدانية حالات وفاة واختفاء لمهاجرين في الصحراء الجزائرية، خاصة في المناطق النائية مما يعكس البعد الإنساني الخطير لهذا المسار وبالتالي فإن الطريق البري يمثل مأساة صامتة مقارنة بمقارنة بالاهتمام الإعلامي الأكبر بالطريق البحري.¹

خامسًا: انعكاسات الطريق البري على الجزائر:

أفرز الطريق البري عدة انعكاسات على الجزائر يمكن تلخيصها في :

1_ انعكاسات أمنية : تنامي نشاط شبكات التهريب ، تداخل الهجرة مع الجريمة المنظمة والإرهاب

2_ انعكاسات اجتماعية : ضغط على المدن الجنوبية ، انتشار الفقر والهشاشة في أوساط المهاجرين

3_ انعكاسات إنسانية : الحاجة إلى توفير خدمات الإيواء والرعاية ، التعامل مع فئاة هشة نساء أطفال

4_ انعكاسات اقتصادية : استنزاف الموارد المحلية ، توسع الاقتصاد غير الرسمي وعليه فإن الطريق البري لا يؤثر فقط على المهاجرين بل يمتد تأثيره إلى البنية الداخلية للدولة.² مما دفع الدولة الجزائرية إلى اعتماد مقاربة تجمع بين: الردع الأمني والتعاون الإقليمي والبعد الإنساني.³

سادسًا: التعامل الجزائري مع الطريق البري

تتبنى الجزائر مقاربة متعددة الأبعاد لكبح المهاجرين عبر طريق البري وتعمل الدولة على مواجهة تحديات الطريق البري عبر:

1_ تعزيز الوجود العسكري والأمني في المناطق الجنوبية

2_ مراقبة المحاور البرية ومسالك التهريب

¹ _محمد غربي، مرجع سابق، ص 155.

² _خالد بجقاوي وشمس الدين لارك، «مكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر»، جامعة سوق أهراس، 2023، ص 97.

³ _عبد القادر بوعزة، مرجع سابق، ص 89.

الفصل الأول: الإطار النظري والسياقي لظاهرة الهجرة

3_ تفكيك شبكات التهريب والإجرام

4_ التنسيق مع دول الساحل كما تعتمد على عمليات الترحيل وفق الأطر القانونية مع مراعاة البعد الإنساني في التعامل مع المهاجرين غير أن هذه الجهود تصطدم بتحديات كبرى مثل: اتساع الحدود، عدم استقرار دول الجوار، تطور شبكات التهريب مما يفرض ضرورة تبني مقاربة إقليمية شاملة.¹

يمثل الطريق البري العمود الفقري للهجرة غير النظامية عبر الجزائر، ويعكس تداخل العوامل الجغرافية، الأمنية، والإنسانية، ما يجعل معالجته تتطلب مقاربة إقليمية شاملة.

سادسًا: الآثار المترتبة على الهجرة غير النظامية

تُخلف الهجرة غير النظامية مجموعة من الآثار المركبة والمتداخلة، لا تقتصر على المهاجرين أنفسهم، بل تمتد لتشمل دول المصدر، العبور، والاستقبال، وتنعكس على المستويات الاقتصادية، الاجتماعية، الأمنية والإنسانية.²

أولًا: الآثار الاقتصادية

تُسفر الهجرة غير النظامية عن آثار اقتصادية متباينة، يمكن رصدها في: استنزاف الموارد المالية للأسر: حيث تتحمل عائلات المهاجرين تكاليف مرتفعة لتمويل الرحلة، غالبًا عبر بيع الممتلكات أو الاقتراض، مما يزيد من هشاشتها الاقتصادية.³

اقتصاد الظل: تُسهم الهجرة غير النظامية في توسيع الاقتصاد غير الرسمي، سواء عبر أنشطة التهريب أو تشغيل المهاجرين في ظروف غير قانونية، ما يؤثر سلبيًا على الاقتصاد الوطني.⁴ فقدان اليد العاملة الشابة: تؤدي الهجرة غير النظامية، خاصة في صفوف الشباب، إلى إفراغ المجتمع من فئات منتجة كان يمكن أن تُسهم في التنمية المحلية.⁵

ثانيًا: الآثار الاجتماعية:

¹ رؤوف نكية، مرجع سابق، ص 119.

² أيمن زهري، مقدمة في دراسات الهجرة، القاهرة: مكتبة الشروق، 2016، ص 221.

³ ريم بن زايد، «واقع وأسباب الهجرة غير الشرعية في الجزائر»، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة تلمسان، 2020، ص 55.

⁴ محمد غربي (محرر)، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، الجزائر: دار الروافد الثقافية، 2014، ص 173.

⁵ عبد القادر بوعزة، «الهجرة غير النظامية والتنمية في الجزائر»، مجلة دراسات اجتماعية، العدد 19، 2019، ص 92.

الفصل الأول: الإطار النظري والسياقي لظاهرة الهجرة

تُخلف الهجرة غير النظامية انعكاسات اجتماعية عميقة، من أبرزها: تفكك الروابط الأسرية: نتيجة الغياب الطويل أو فقدان، خاصة في حالات الغرق أو الاختفاء، مما يترك آثارًا نفسية واجتماعية على الأسر.¹

1_ اختلال القيم الاجتماعية: حيث تتعزز ثقافة "الهجرة كحل" لدى الشباب، ويضعف الإيمان بالعمل المحلي والمسارات القانونية للتقني الاجتماعي.

2_ الوصم الاجتماعي: يتعرض المهاجرون العائدون للفشل أو المرحلون إلى أشكال من التهميش داخل مجتمعاتهم.²

ثالثًا: الآثار الأمنية: تُعد الآثار الأمنية من أكثر تداعيات الهجرة غير النظامية حساسية، وتتمثل في:

1_ تنامي شبكات الجريمة المنظمة: إذ ترتبط الهجرة غير النظامية بشبكات تهريب البشر، وتداخلها مع تهريب السلاح والمخدرات، خاصة في المناطق الحدودية.³

2_ ضغط على الأجهزة الأمنية: تتطلب مراقبة الحدود البرية والبحرية موارد بشرية ولوجستية كبيرة، ما يشكل عبئًا على الدولة.

3_ تهديد الاستقرار الإقليمي: بسبب تداخل مسارات الهجرة مع بؤر التوتر في منطقة الساحل الإفريقي.⁴

رابعًا: الآثار الإنسانية: تُعد الآثار الإنسانية من أخطر نتائج الهجرة غير النظامية، وتشمل: فقدان الأرواح: نتيجة الغرق في البحر الأبيض المتوسط أو الموت في الصحراء أثناء العبور البري.

1_ انتهاكات حقوق الإنسان: كالتعذيب، الاحتجاز القسري، الاستغلال الجنسي والاقتصادي، خاصة للنساء والأطفال.

2_ الأوضاع الصحية والنفسية المتدهورة: بسبب ظروف العبور القاسية وغياب الرعاية الصحية، ما يخلف صدمات نفسية طويلة الأمد.

¹ رؤوف نكية، *الهجرة غير الشرعية في المغرب العربي*، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2021، ص 131.

² بن قويدر الطاهر، «الهجرة غير الشرعية والاندماج الاجتماعي»، مجلة البحوث القانونية والسياسية، العدد 7، 2023، ص 141.

³ عبد القادر بوعزة، «الهجرة غير النظامية والتحديات الأمنية في الجزائر»، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 15، 2019، ص 97.

⁴ خالد بجقاوي وشمس الدين لارك، *مكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر*، جامعة سوق أهراس، 2023، ص 104.

الفصل الأول: الإطار النظري والسياقي لظاهرة الهجرة

خامسًا: الآثار السياسية والدبلوماسية: تعد الهجرة غير النظامية من القضايا المركبة التي لا تقتصر آثارها على الجوانب الاجتماعية والإقتصادية فحسب بل تمتد بشكل عميق إلى المجالين السياسي والدبلوماسي سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي حيث أصبحت هذه الظاهرة عنصرا مؤثرا في صياغة السياسات العامة والعلاقات بين الدول .

أولا : الآثار السياسية للهجرة غير النظامية : تتمثل آثارها السياسية فيما يلي:

1_ تأثيرها على السياسة العامة للدولة : تفرض الظاهرة على دول العبور مثل الجزائر إعادة صياغة سياساتها العامة بما يتلائم مع تحديات المستجدة حيث يتم تعزيز المقاربة الأمنية في إدارة الحدود وسن تشريعات جديدة لتنظيم الهجرة وجعلها ضمن السياسات الوطنية

2_ تصاعد الخطاب السياسي حول الهجرة : بحيث أصبحت الظاهرة موضوعا محوريا في الخطاب السياسي سواء داخليا أو خارجيا بحيث تستغلها بعض التيارات السياسية لتعزيز موقفها وتطرح كقضية مرتبطة بالسيادة الوطنية وتربط أحيانا بقضايا الامن والإرهاب وفي السياق الأوربي ساهمت الهجرة في صعود أحزاب يمينية تتبنى سياسات أكثر تشددا تجاه المهاجرين

3_ التأثير على الإستقرار السياسي : بحيث تؤدي إلى خلق ضغوط داخلية تؤثر على الاستقرار السياسي من خلال إثارة التوترات الاجتماعية بين السكان المحليين والمهاجرين والضغط على الخدمات العمومية وتنامي مشاعر الرفض أو التمييز وفي بعض الحالات تتحول إلى قضية رأي عام تؤثر على شرعية الحكومات

4_ ارتباطها بقضايا الامن القومي : حيث ينظر إليها كتهديد محتمل بسبب ارتباطها بشبكات الجريمة المنظمة وإمكانية استغلالها من طرف جماعات إرهابية في بعض الخطابات السياسية .¹

ثانيا: الآثار الدبلوماسية للهجرة غير النظامية : يلاحظ هذا التأثير من خلال إعادة تشكيل العلاقات بين الدول وفرض ضغوط أوربية على دول العبور لتشديد الرقابة إضافة إلى

¹ _ عبد القادر بوعزة، مرجع سابق، ص 101.

الفصل الأول: الإطار النظري والسياقي لظاهرة الهجرة

بروز الدبلوماسية الأمنية القائمة على التعاون في مكافحة التهريب كما تؤثر على صورة الدول دولياً وتدفع نحو تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لإدارة الظاهرة .

تؤكد الآثار الاقتصادية، الاجتماعية، الأمنية والإنسانية للهجرة غير النظامية أن الظاهرة تمثل إشكالية بنيوية متعددة الأبعاد، لا يمكن معالجتها عبر المقاربة الأمنية فقط، بل تتطلب حلولاً تنموية وإنسانية وإقليمية متكاملة.

المبحث الثاني: السياق التاريخي والجغرافي للهجرة غير النظامية في الجزائر

المطلب الأول: التطور التاريخي للهجرة غير النظامية في الجزائر

1. الهجرة في الجزائر ما قبل الاستقلال: قبل استقلال الجزائر سنة 1962، كانت الهجرة مرتبطة أساساً بالاستعمار الفرنسي، إذ شهدت الجزائر حركات داخلية وخارجية محدودة، منها انتقال بعض العمال الجزائريين إلى فرنسا للعمل في المصانع الزراعية والصناعية.¹ كانت هذه الهجرة قانونية ومنظمة، نظراً لوجود اتفاقيات رسمية بين فرنسا والجزائر آنذاك، لكنها شكلت أساس التقاليد الاجتماعية للشباب الجزائري في الهجرة والعمل في الخارج.²
2. الهجرة بعد الاستقلال: (1962-1990) بعد الاستقلال، تحولت الهجرة تدريجياً نحو الهجرة الاقتصادية والعمالة الموسمية إلى أوروبا، خاصة فرنسا، لكن الضوابط القانونية المشددة والقيود على الحركة أدت إلى ظهور أولى أشكال الهجرة غير النظامية في هذه الفترة، كانت الهجرة غير النظامية محدودة نسبياً، لكنها شكلت نموذجاً أولياً للسلوكيات الانتقالية غير الرسمية.³
3. الهجرة في ثلاث عقود ونصف (1990- إلى يومنا): مع بداية التسعينات، تفاقمّت الهجرة غير النظامية نتيجة:

- الأزمة الاقتصادية وارتفاع البطالة
- الأزمة الأمنية خلال العشرية السوداء

¹ _ عبد الحميد بورايو، علم الاجتماع الاقتصادي، دار الهدى، الجزائر، 2018، ص 120.

² _ محمد بن عودة، الهجرة الجزائرية ما قبل الاستقلال، دار المعرفة، الجزائر، 2015، ص 45.

³ _ عبد القادر جلال، "الهجرة السرية في الجزائر: قراءة اجتماعية"، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر 2، العدد 15، 2020، ص 91.

الفصل الأول: الإطار النظري والسياقي لظاهرة الهجرة

• ظهور شبكات التهريب المنظمة عبر الحدود الجنوبية.¹

وقد شهدت الجزائر ارتفاعاً كبيراً في محاولات العبور نحو السواحل الأوروبية، خاصة عبر سواحل وهران ومستغانم وتلمسان، كما أصبحت مركز استقبال لمهاجرين أفارقة قادمين من مالي والنيجر وتشاد.

أمثلة واقعية:

سنة 2018، أحبطت مصالح حرس السواحل محاولة هجرة جماعية شملت أكثر من 1,200 شاب جزائري نحو إسبانيا.

في سنة 2022، سجّلت ولاية تمنراست عبور أكثر من 3,000 مهاجر غير نظامي من النيجر ومالي إلى الجزائر، في ظل نشاط شبكات تهريب منظمة.²

المطلب الثاني: المعطى الجيوبوليتيكي والجغرافي للهجرة غير النظامية في الجزائر

أولاً: الموقع الجغرافي الاستراتيجي: الجزائر تمتد على مساحة 2.381741 كلم²، وهي أكبر دولة في إفريقيا شمال الصحراء، وتحدها: تونس وليبيا شرقاً، المغرب والصحراء الغربية غرباً، مالي والنيجر جنوباً، والسواحل الشمالية على البحر الأبيض المتوسط.³

هذا الموقع يجعلها حلقة وصل رئيسية بين إفريقيا جنوب الصحراء وأوروبا، ويخلق مسارات متعددة للهجرة غير النظامية، سواء عبر الصحراء أو البحر.

ثانياً: الحدود الطويلة وتأثيرها على الهجرة: تمتلك الجزائر أكثر من 6,000 كم من الحدود البرية، مع وجود مناطق صحراوية وعرة شمالية-جنوبية. هذه الحدود، خاصة الجنوبية مع مالي والنيجر، توفر منافذ سهلة لشبكات التهريب.⁴

كما أن غياب الرقابة المتكاملة على بعض النقاط الحدودية يسهل مرور المهاجرين غير النظاميين ويزيد من صعوبة ضبط الظاهرة.

¹ _ الديوان الوطني للإحصائيات، *سوق العمل والهجرة غير النظامية 2023*، الجزائر، 2023، ص 22.

² _ المديرية العامة للأمن الوطني، *تقرير عمليات ضبط شبكات التهريب*، الجزائر، 2022، ص 4.

³ _ عبد العزيز جراد، *الهجرة والتنمية في الجزائر*، منشورات جامعة الجزائر، 2017، ص 40.

⁴ _ جامعة الجزائر 2، *مقابلات ميدانية حول الهجرة غير النظامية*، مخبر علم الاجتماع، 2022، ص 16.

الفصل الأول: الإطار النظري والسياقي لظاهرة الهجرة

ثالثاً: العوامل الجغرافية الطبيعية: يمكن إبرازها كما يلي :

1_الصحراء الكبرى: تشكل عقبة كبيرة للمهاجرين، لكنها في الوقت نفسه تمثل طريقاً بديلاً لتجنب المراقبة الأمنية.

2_السواحل الشمالية: تشهد كثافة في محاولات العبور البحري نحو أوروبا، خصوصاً عبر البحر الأبيض المتوسط.¹

رابعاً: العوامل الجيوسياسية: يمكن إبرازها من خلال مايلي :

عدم استقرار بعض الدول المجاورة (مالي، ليبيا، النيجر) يزيد من ضغط الهجرة على الجزائر
الاتفاقيات الدولية بين الجزائر والدول الأوروبية، خاصة اتفاقيات الإعادة والتعاون الأمني،
تؤثر على ديناميات الهجرة ومساراتها.²

¹ حرس السواحل الجزائري، تقرير العمليات البحرية، الجزائر، 2022، ص 6.

² _ محمد جديد، الهجرة غير النظامية في المغرب العربي، دار كنوز المعرفة، عمان، 2020، ص 77.

الفصل الأول: الإطار النظري والسياقي لظاهرة الهجرة

خلاصة الفصل الأول:

تناول الفصل الأول الإطار النظري والسياقي لظاهرة الهجرة غير النظامية، من خلال ضبط مفاهيمها الأساسية وتصنيفاتها، واستعراض أهم النظريات المفسرة لها، الكلاسيكية والحديثة، بما يبرز تعدد العوامل المحركة لهذه الظاهرة. كما عالج السياق التاريخي والجغرافي للهجرة غير النظامية في الجزائر، مبرزاً أثر الموقع الجيوبوليتيكي للبلاد ودورها كدولة عبور واستقرار مؤقت. وتطرق الفصل إلى المسارات الرئيسية للهجرة غير النظامية، خاصة الطريقتين البحري والبري، وما يرتبط بهما من مخاطر إنسانية وأمنية، لينتهي بتحليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والإنسانية المترتبة عن الظاهرة. ويخلص الفصل إلى أن الهجرة غير النظامية تمثل إشكالية مركبة تتطلب مقاربة شاملة تتجاوز الحلول الأمنية إلى أبعاد تنمية وإنسانية وإقليمية.

الفصل الثاني

دوافع ومسارات وتأثيرات الهجرة
غير النظامية في الجزائر

الفصل الثاني: دوافع ومسارات وتأثيرات الهجرة غير النظامية في الجزائر

لم تسلم الجزائر كغيرها من البلدان العربية من ظاهرة الهجرة غير النظامية فهي من أبرز القضايا التي فرضت نفسها خلال العقود الأخيرة، لما لها من ارتباط وثيق بالتحويلات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية، وبالسّياق الإقليمي والدولي المحيط بالبلاد. فالجزائر لم تعد فقط بلد منشأ لهذه الظاهرة ، بل تحولت تدريجياً إلى بلد عبور واستقرار مؤقت، نتيجة موقعها الجغرافي الاستراتيجي الممتد على واجهتين صحراوية وبحرية، وما تشهده دول الجوار من أزمات أمنية واقتصادية متفاقمة. ينطلق هذا الفصل من تحليل الدوافع المتعددة للظاهرة في الجزائر، سواء كانت دوافع اقتصادية مرتبطة بالبطالة وتراجع فرص الإدماج الاجتماعي، أو اجتماعية ناجمة عن التفكك الأسري والضغط المجتمعي، أو سياسية وأمنية مرتبطة بعدم الاستقرار في دول المصدر والعبور. كما يسعى إلى إبراز المسارات الرئيسية التي يسلكها المهاجرون ، خاصة المسارات البرية عبر الجنوب الجزائري، والمسارات البحرية نحو الضفة الشمالية للمتوسط، مع توضيح خصوصية كل مسار ومخاطره. ويُخصّص الفصل أيضاً لدراسة التأثيرات المترتبة عن هذه الظاهرة على الجزائر، من حيث انعكاساتها الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، سواء على الدولة أو على المجتمع المحلي، أو على المهاجرين أنفسهم. ويهدف هذا التناول الشامل إلى تقديم رؤية تحليلية متوازنة تبرز تعقيد الظاهرة وتشابك أبعادها، بما يمهد لفهم أعمق لآليات إدارتها وسياساتها في السياق الجزائري.

المبحث الأول: عوامل ودوافع ظاهرة الهجرة غير النظامية من وإلى الجزائر

المطلب الأول: العوامل الداخلية لهجرة الشباب الجزائري

تُعدّ العوامل الداخلية من المحددات الأساسية لظاهرة الهجرة غير النظامية في الجزائر، إذ تتبع من البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للمجتمع الجزائري، وما يرافقها من اختلالات هيكلية تُنتج بيئة طاردة للسكان، خاصة فئة الشباب. ولا يمكن فهم هذه العوامل بمعزل عن التحولات العميقة التي عرفت الجزائر في العقود الأخيرة، سواء على مستوى الاقتصاد الوطني أو على مستوى البناء الاجتماعي والمؤسسي.

أولاً: العوامل الاقتصادية: تشكل الأوضاع الاقتصادية المحرك الأبرز للهجرة غير النظامية، حيث تعاني الجزائر من اختلالات هيكلية في سوق العمل تتمثل في عدم قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب الأعداد المتزايدة من طالبي الشغل، لا سيما من فئة الشباب وحاملي الشهادات العليا، وهو ما يفرز شعوراً بالإقصاء الاقتصادي وانسداد الآفاق المهنية.¹

كما يسهم تدني مستوى الدخل الحقيقي وارتفاع تكاليف المعيشة، خاصة في المدن الكبرى، في تعميق الفجوة بين الطموحات الفردية والواقع المعيشي، الأمر الذي يجعل الهجرة غير النظامية تُطرح كخيار لتعويض الفشل الاقتصادي المحلي.²

ويضاف إلى ذلك التفاوت الجهوي في التنمية بين الشريط الساحلي والمناطق الداخلية والجنوبية، حيث تعاني هذه الأخيرة من ضعف الاستثمارات والبنية التحتية، ما يعزز الهجرة الداخلية أولاً، ثم الهجرة غير النظامية نحو الخارج لاحقاً.³

ثانياً: العوامل الاجتماعية: تلعب العوامل الاجتماعية دوراً مركزياً في إعادة إنتاج ظاهرة الهجرة غير النظامية، حيث يؤدي التفكك الأسري وضعف الروابط العائلية إلى تراجع آليات الرقابة الاجتماعية التقليدية، ما يسهل اتخاذ قرارات محفوفة بالمخاطر مثل الهجرة غير النظامية.⁴

¹ _ عبد الباسط عبد المعطي، الهجرة غير الشرعية: الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية (القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2016)، 45.

² _ محمد شفيق، الهجرة الدولية غير النظامية: الأسباب والآثار (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2018)، 73-75.

³ _ عبد القادر بن زيد، الديموغرافيا والتنمية في الجزائر (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2016)، 67.

⁴ _ كمال بوشوشة، «التفكك الأسري وعلاقته بانحراف الشباب»، مجلة دراسات اجتماعية، العدد 19 (2018): 89.

كما تسهم الضغوط المجتمعية المرتبطة بثقافة الاستهلاك والمكانة الاجتماعية في دفع الأفراد إلى البحث عن وسائل سريعة لتحسين أوضاعهم، خاصة في ظل الربط الاجتماعي بين الهجرة والنجاح المادي.¹

وتبرز هنا أهمية شبكات الهجرة الاجتماعية (الأقارب، الأصدقاء، أبناء الحي)، التي تلعب دوراً تحفيزياً من خلال نقل التجارب والخبرات، وتقديم الدعم المعنوي والمادي، ما يقلل من إدراك المخاطر المرتبطة بالهجرة غير النظامية.

ثالثاً: العوامل النفسية والثقافية: تُسهم العوامل النفسية في تفسير الإقبال المتزايد على الهجرة غير النظامية، حيث يعاني عدد كبير من الشباب من الإحباط، فقدان الأمل، والشعور بالتهميش الاجتماعي، نتيجة تعثر مشاريعهم المهنية والشخصية داخل الوطن.²

كما يؤدي ضعف الاعتراف الاجتماعي وعدم القدرة على تحقيق الذات إلى بروز نزعة الهروب من الواقع، حيث تُنظر إلى الهجرة غير النظامية كوسيلة لإعادة بناء الهوية وتحقيق الكرامة الفردية. وتلعب وسائل التواصل الاجتماعي دوراً بالغ الأهمية في ترسيخ ثقافة تمجيد الهجرة، من خلال إبراز صور النجاح والرفاه، مقابل تغييب المعاناة والمخاطر، ما يخلق تمثيلات ذهنية غير واقعية لدى الشباب.³

رابعاً: العوامل السياسية والمؤسسية: على الرغم من الاستقرار السياسي النسبي الذي تعرفه الجزائر، إلا أن ضعف فعالية السياسات العمومية الموجهة للشباب، خاصة في مجالات التشغيل، السكن، والمشاركة السياسية، يسهم في تعميق الإحساس بالإقصاء.⁴

كما تؤدي البيروقراطية وتعقيد الإجراءات الإدارية إلى تآكل الثقة في المؤسسات، وخلق شعور عام بعدم الجدوى من السعي لتحقيق الأهداف داخل الإطار القانوني والمؤسسي.⁵

¹ _ ناصر جابي، الشباب والتحولات الاجتماعية في الجزائر (الجزائر: دار القصة للنشر، 2014)، 133-135.

² _ عبد الله بن عيسى، «الشباب والبطالة في الجزائر: رهانات الإدماج الاجتماعي»، مجلة العلوم الاجتماعية، مج 14، ع 2 (2019): 56-58.

³ _ فاطمة الزهراء قريشي، الهجرة غير الشرعية في المغرب العربي (الرباط: منشورات المعهد الجامعي للدراسات الإفريقية، 2015)، 121.

⁴ _ عبد القادر بودرع، «الهجرة غير النظامية في الجزائر: الدوافع والتحديات»، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 32 (2020): 112.

⁵ _ محمد لعقاب، الإدارة والبيروقراطية في الجزائر (الجزائر: دار هومة، 2013)، 84.

وتُضاف إلى ذلك محدودية قنوات المشاركة السياسية، حيث يشعر قطاع واسع من الشباب بعدم القدرة على التأثير في صنع القرار، ما يعزز لديهم نزعة الاغتراب السياسي، ويجعل الهجرة غير النظامية شكلاً غير مباشر من أشكال الاحتجاج الصامت.¹

خامساً: العوامل الديموغرافية: تُعد البنية الديموغرافية للجزائر عاملاً مفسراً أساسياً لظاهرة الهجرة، حيث يتميز المجتمع الجزائري بارتفاع نسبة الشباب ضمن التركيبة السكانية، مقابل محدودية فرص الإدماج الاقتصادي والاجتماعي.²

ويؤدي هذا الضغط الديموغرافي إلى اختلال التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل، وتزايد المنافسة على الموارد المحدودة، ما يساهم في تصاعد النزعة نحو الهجرة، خاصة في ظل غياب سياسات فعالة لاستيعاب هذا الزخم السكاني.

يتضح أن العوامل الداخلية المفسرة لهذه الظاهرة في الجزائر تتسم بطابعها البنيوي والمتداخل، حيث تتفاعل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والسياسية والديموغرافية لتشكل بيئة طاردة تدفع الأفراد، خاصة الشباب، إلى تبني الهجرة غير النظامية كاستراتيجية بديلة لتحقيق الطموحات وتحسين شروط العيش، في ظل محدودية الفرص داخل الإطار الوطني.

المطلب الثاني: العوامل الإقليمية والدولية

تُعدّ العوامل الإقليمية والدولية من المحددات الأساسية لظاهرة الهجرة من وإلى الجزائر، إذ لا يمكن فهم هذه الظاهرة بمعزل عن السياق الجيوسياسي والاقتصادي الإقليمي والدولي، وما يشهده من أزمات وصراعات وعدم توازن تنموي بين دول الجنوب ودول الشمال. وقد ساهمت هذه العوامل في تحويل الجزائر من بلد منشأ للهجرة إلى بلد عبور واستقبال مؤقت للمهاجرين غير النظاميين.

¹ سمير عياد، «الشباب والمشاركة السياسية في الجزائر»، مجلة الفكر السياسي، العدد 11 (2019): 41.

² جمال غريب، قضايا سكانية معاصرة (القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2015)، 102.

أولاً: **الأزمات السياسية والأمنية في دول الجوار:** أدت حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في منطقة الساحل الإفريقي، خاصة في ليبيا ومالي والنيجر، إلى تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين غير النظاميين نحو الجزائر، باعتبارها فضاءً أكثر استقراراً وأمناً مقارنة بدول المصدر.¹

وقد أسهم انتشار النزاعات المسلحة، والانقلابات السياسية، وغياب سلطة الدولة في هذه المناطق في تفكك النظم الاجتماعية والاقتصادية، ما جعل الهجرة خياراً قسرياً للهروب من العنف وانعدام الأمن.²

كما أدى اتساع رقعة الجماعات المسلحة وشبكات الجريمة المنظمة إلى تزايد الهجرة المختلطة التي تجمع بين المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء.

ثانياً: **الاختلالات الاقتصادية والتنموية الإقليمية:** تشكل الفجوة التنموية والاقتصادية بين دول شمال إفريقيا ودول الساحل، وبين دول الجنوب ودول الشمال عاملاً حاسماً في تغذية الهجرة غير النظامية.³

ففي ظل محدودية فرص العمل، ضعف البنية التحتية، وتدهور المؤشرات التنموية في العديد من الدول الإفريقية، أصبحت تنظر إلى الجزائر كفضاء يوفر فرصاً اقتصادية نسبية، أو كنقطة عبور نحو أوروبا.⁴

كما يساهم الاندماج غير المتكافئ في الاقتصاد العالمي في إعادة إنتاج علاقات التبعية، حيث تعجز دول الجنوب عن خلق تنمية مستدامة قادرة على استيعاب مواردها البشرية.

ثالثاً: **الموقع الجغرافي الاستراتيجي للجزائر:** يمثل الموقع الجغرافي للجزائر عاملاً محورياً في تفسير دورها في الهجرة غير النظامية، إذ تمتلك أطول حدود برية في إفريقيا، إضافة إلى

¹ أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي (ترجمة: محمد جبر، القاهرة: دار الشروق، 2010)، 211.

² عبد الحكيم بوغرة، «الأمن في منطقة الساحل الإفريقي»، مجلة السياسة الدولية، العدد 184 (2018): 77.

³ سمير أمين، التراكم على الصعيد العالمي (بيروت: دار ابن خلدون، 2004)، 95.

⁴ فاطمة الزهراء قريشي، الهجرة غير الشرعية في المغرب العربي (الرباط: منشورات المعهد الجامعي للدراسات الإفريقية، 2015)، 142.

واجهة بحرية ممتدة على البحر الأبيض المتوسط، ما يجعلها حلقة وصل بين إفريقيا جنوب الصحراء وأوروبا.¹

وقد ساهم اتساع الحدود وصعوبة مراقبتها، خاصة في المناطق الصحراوية، في تسهيل تدفق المهاجرين غير النظاميين وشبكات التهريب، رغم الجهود الأمنية المبذولة.²

رابعاً: سياسات الهجرة الأوروبية : تُعد سياسات الاتحاد الأوروبي التقييدية في مجال الهجرة واللجوء من أبرز العوامل الدولية المؤثرة في الهجرة عبر الجزائر، حيث أدت هذه السياسات إلى إغلاق المسارات القانونية، ما دفع المهاجرين إلى البحث عن طرق غير نظامية وأكثر خطورة.³

كما ساهم تشديد الرقابة على الحدود الأوروبية في تحويل مسارات الهجرة نحو طرق بديلة، من بينها المسار الغربي والوسطى للمتوسط، الذي تمر عبره الجزائر سواء كنقطة انطلاق أو عبور.⁴

خامساً: دور شبكات التهريب والجريمة المنظمة العابرة للحدود : أسهمت شبكات تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر في تنظيم وتسهيل الهجرة على المستويين الإقليمي والدولي، مستفيدة من هشاشة الحدود، وضعف التنسيق الأمني بين دول المنطقة وتعتمد هذه الشبكات على علاقات اجتماعية عابرة للحدود، وتستغل هشاشة المهاجرين لتحقيق مكاسب مالية كبيرة، ما يجعل الظاهرة أكثر تعقيداً ويصعب من معالجتها.⁵

¹ _ عبد القادر بودرع، «الهجرة غير النظامية في الجزائر: الأبعاد الجيوسياسية»، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 33 (2021): 61.

² _ محمد بن عيسى، أمن الحدود في الجزائر (الجزائر: دار هومة، 2016)، 104.

³ _ مصطفى علوي، «سياسات الهجرة الأوروبية وانعكاساتها على جنوب المتوسط»، مجلة شؤون متوسطية، العدد 9 (2019): 88.

⁴ _ راجح لونيبي، سوسيولوجيا الهجرة: مقاربات نظرية وتطبيقية (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2017)، 122.

⁵ _ الأمم المتحدة، تقرير الهجرة الدولية (نيويورك: الأمم المتحدة، 2020)، 57.

سادساً: العولمة وثورة الاتصال : ساهمت العولمة وتطور وسائل الاتصال في تسهيل تداول المعلومات حول فرص الهجرة والمسارات الممكنة، ما عزز تطلعات الأفراد نحو الهجرة غير النظامية.¹

كما أدت حرية تدفق الصور والمعلومات إلى تكريس صورة نمطية عن الحياة في أوروبا باعتبارها فضاءً للرفاه والاستقرار، مقابل تهميش الواقع الصعب الذي يواجهه المهاجرون. يتضح أن العوامل الإقليمية والدولية المفسرة للهجرة غير النظامية من وإلى الجزائر ترتبط بشكل وثيق بالتحويلات الأمنية والاقتصادية والجيوسياسية في المحيط الإقليمي والدولي. وقد ساهم تفاعل هذه العوامل في ترسيخ دور الجزائر كفضاء عبور واستقرار مؤقت، ما يفرض مقاربات شاملة تتجاوز الحلول الأمنية إلى سياسات تنموية وتعاونية إقليمية ودولية.

المبحث الثاني: مسارات الهجرة والفواعل الرئيسية

المطلب الأول: خرائط المسارات البرية والبحرية للهجرة غير النظامية في الجزائر

تُعتبر دراسة مسارات الهجرة من العناصر الأساسية لفهم ديناميكيات الظاهرة في الجزائر، إذ تعكس هذه المسارات طبيعة التفاعلات الإقليمية، والمحددات الجغرافية والأمنية، إضافة إلى أدوار الفواعل المختلفة المتدخلة في تنظيم وتوجيه تدفقات الهجرة. وتبرز أهمية الخرائط في هذا السياق باعتبارها أداة تحليلية تُظهر الامتدادات المكانية للمسارات البرية والبحرية، ونقاط العبور الرئيسية، ومناطق التمرّك والضغط.

أولاً: المسارات البرية للهجرة غير النظامية عبر الجزائر

تشكل المسارات البرية العمود الفقري للهجرة غير النظامية نحو الجزائر، خاصة بالنسبة لمهاجري دول إفريقيا جنوب الصحراء. وتنطلق هذه المسارات أساساً من دول الساحل الإفريقي مثل مالي، النيجر، تشاد، وبوركينا فاسو، حيث يتجه المهاجرون شمالاً عبر الصحراء الكبرى في رحلات طويلة وخطيرة.²

¹ _ جمال غريب، العولمة والتحويلات الاجتماعية (القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2014)، 118.

² _ فاطمة الزهراء قريشي، الهجرة غير الشرعية في المغرب العربي (الرباط: منشورات المعهد الجامعي للدراسات الإفريقية، 2015)، 156.

وتُعد الحدود الجنوبية للجزائر، الممتدة على آلاف الكيلومترات، من أكثر المناطق استقطاباً لتدفقات الهجرة غير النظامية، نظراً لاتساعها وصعوبة مراقبتها بشكل كامل، رغم الجهود الأمنية الكبيرة.¹ ومن أبرز نقاط العبور البرية:

_محور النيجر - تمنراست، ويُعد من أهم المسارات وأكثرها استعمالاً؛

_محور مالي - برج باجي مختار - أدرار؛

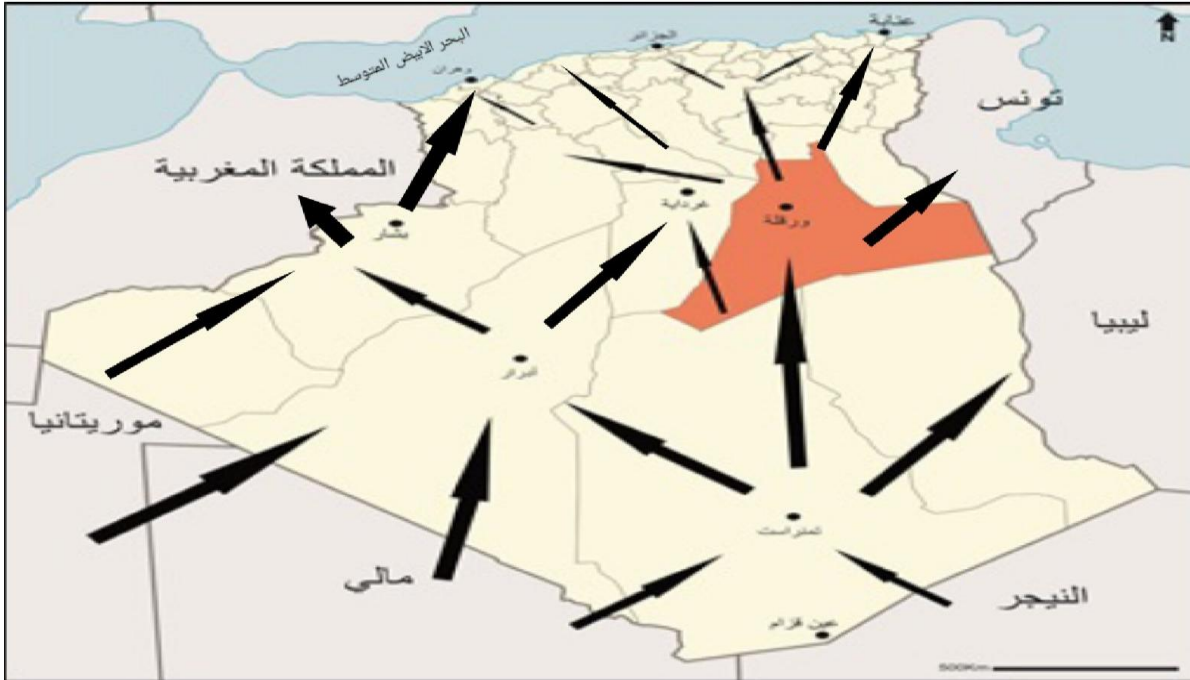
_محور ليبيا - جانت - إيزي.

وتُظهر الخرائط الخاصة بهذه المسارات أن الجزائر تمثل فضاء عبور واستقرار مؤقت، حيث يتجه بعض المهاجرين نحو المدن الشمالية الكبرى (الجزائر العاصمة، وهران، عنابة)، بينما يسعى آخرون إلى مواصلة الرحلة نحو السواحل المتوسطية.²

1_ محمد بن عيسى، أمن الحدود في الجزائر (الجزائر: دار هومة، 2016)، 97.

2_ عبد القادر بودرع، «الهجرة غير النظامية في الجزائر: الأبعاد الجيوسياسية»، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 33 (2021): 64.

خريطة المسارات البرية للهجرة غير نظامية عبر الجزائر كمقصد ومعبر وممر



_ مفتاح الخريطة :

- _ الجزائر
- _ المسارات البرية للهجرة غير نظامية
- _ ولاية جزائرية مقصد للمهاجرين
- _ دول الجوار الحدودية

مصدر الخريطة انجاز الباحث

الملحق (أ)

ثانياً: المسارات البحرية للهجرة غير النظامية انطلاقاً من الجزائر

إلى جانب المسارات البرية، برزت المسارات البحرية كأحد أخطر أشكال الهجرة غير النظامية، خاصة خلال العقدين الأخيرين، حيث أصبحت السواحل الجزائرية نقطة انطلاق نحو الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط.¹

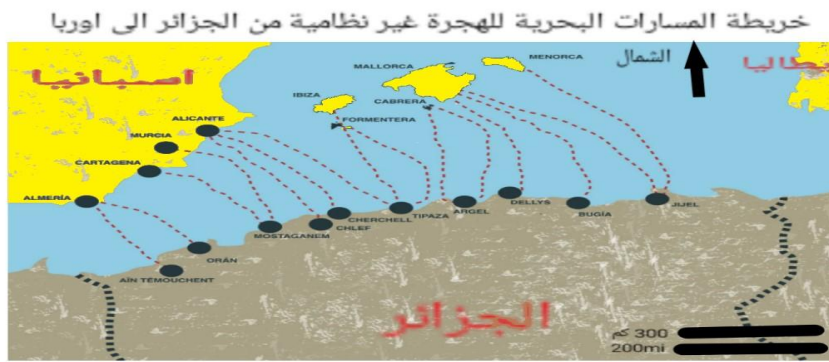
وتُظهر الخرائط البحرية أن أبرز نقاط الانطلاق تتركز في:

- الساحل الأوسط: الجزائر العاصمة، بومرداس، تيبازة؛
- الساحل الغربي: وهران، مستغانم، عين تموشنت؛
- الساحل الشرقي: سكيكدة، عنابة، الطارف.

وتتجه هذه المسارات أساساً نحو السواحل الإسبانية والإيطالية، خاصة جزر الباليار وسردينيا، مستفيدة من القرب النسبي للمسافة البحرية، رغم المخاطر الكبيرة المرتبطة بالأحوال الجوية ووسائل النقل البدائية.²

1_ رابح لونيسي، سوسيولوجيا الهجرة: مقاربات نظرية وتطبيقية (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2017)، 119.

2_ مصطفى علوي، «الهجرة غير النظامية عبر المتوسط الغربي»، مجلة شؤون متوسطية، العدد 10 (2020): 91.



- مفتاح الخريطة:
- الجزائر
 - مسارات الهجرة البحرية
 - البحر الابيض المتوسط
 - دول المقصد الاوربية
 - حدود الجزائر مع جيرانها
- الخريطة من انجاز الباحث

ثالثاً: دور الخرائط في تحليل المسارات : تُبرز الخرائط الجغرافية لمسارات الهجرة غير النظامية الطابع المتغير والديناميكي للمسارات، حيث تتغير نقاط العبور والانطلاق تبعاً لتشديد الرقابة الأمنية أو تفكك شبكات التهريب في مناطق معينة.¹ كما تُظهر هذه الخرائط:

- تداخل المسارات البرية والبحرية.
 - ارتباط المسارات بمناطق الهشاشة الأمنية.
 - دور الجزائر كحلقة وصل بين إفريقيا جنوب الصحراء وأوروبا.
- رابعاً: المخاطر المرتبطة بالمسارات البرية والبحرية :** تكشف الخرائط أيضاً عن حجم المخاطر الإنسانية التي يتعرض لها المهاجرون غير النظاميين، سواء في الصحراء الكبرى (العطش، الجوع، الموت، الاستغلال)، أو في البحر المتوسط (الغرق، الاختفاء القسري).² وتؤكد هذه المخاطر أن المسارات ليست مجرد خطوط جغرافية، بل فضاءات للعنف والتهديد المستمر للحياة الإنسانية. يتضح أن المسارات البرية والبحرية للهجرة غير النظامية في الجزائر تعكس تفاعلاً معقداً بين العوامل الجغرافية والأمنية والاقتصادية، وتبرز الدور المحوري للجزائر كبلد عبور وانطلاق في منظومة الهجرة الإقليمية والدولية. وتُعد الخرائط أداة أساسية لفهم هذه المسارات وتحليل تطورها، بما يساهم في صياغة سياسات أكثر فعالية لإدارة الظاهرة.

المطلب الثاني: الفواعل الرئيسية ورهاناتها

تُعتبر الظاهرة في الجزائر نتاجاً لتفاعل معقد بين مجموعة من الفواعل المتعددة، تختلف في طبيعتها وأدوارها ورهاناتها، ما بين فواعل رسمية وغير رسمية، وطنية وإقليمية ودولية. ويساهم تداخل مصالح هذه الفواعل في إعادة إنتاج الظاهرة وتعقيد سبل إدارتها، بما يتجاوز المقاربات الأحادية القائمة على المعالجة الأمنية فقط.

¹ _ عبد الحكيم بوغراة، «تحولات المسارات غير النظامية في شمال إفريقيا»، مجلة السياسة الدولية، العدد 186 (2019): 83.

² _ الأمم المتحدة، تقرير الهجرة الدولية (نيويورك: الأمم المتحدة، 2020)، 61.

أولاً: الدولة الجزائرية : تُعد الدولة الجزائرية الفاعل المركزي في إدارة الظاهرة ، إذ تتمثل رهاناتها الأساسية في حماية السيادة الوطنية، ضبط الحدود، والحفاظ على الأمن القومي، خاصة في ظل الامتداد الجغرافي الواسع للحدود البرية والبحرية.¹ كما تسعى الدولة إلى التوفيق بين البعد الأمني والبعد الإنساني، من خلال الالتزام بالاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وحماية المهاجرين، رغم ما يفرضه ذلك من ضغوط مالية ومؤسسية.²

تواجه الدولة رهانات متعددة، أبرزها صعوبة المراقبة الشاملة للحدود، وضغوط الشركاء الأوروبية في إطار التعاون الأمني ومكافحة الهجرة، إضافة إلى التحديات الاجتماعية الداخلية المرتبطة بهذه الظاهرة التي أصبحت ترهق كيانها.³

ثانياً: المهاجرون غير النظاميين : يمثلون فاعلاً محورياً في الظاهرة، حيث تحكم تحركاتهم رهانات البقاء وتحسين شروط العيش، والهروب من الفقر، النزاعات المسلحة، أو الإقصاء الاجتماعي.⁴

يُنظر إلى المهاجر هنا كفاعل سلبي فقط، بل كصاحب استراتيجيات فردية وجماعية، تتكيف مع التحولات الأمنية وتغير المسارات، مستفيداً من شبكات الدعم الاجتماعي والاقتصادي العابرة للحدود

غير أن هذه الفئة تواجه رهانات إنسانية خطيرة، تتمثل في التعرض للاستغلال، العنف، الاحتجاز، وانتهاكات الحقوق الأساسية، سواء في الصحراء أو في عرض البحر.

¹ _ محمد بن عيسى، أمن الحدود في الجزائر (الجزائر: دار هومة، 2016)، 88.

² _ عبد القادر بوردع، «الهجرة غير النظامية في الجزائر والتحديات الحقوقية»، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 31 (2020): 52.

³ _ مصطفى علوي، «التعاون الأمني الجزائري-الأوروبي في مجال الهجرة»، مجلة شؤون متوسطية، العدد 8 (2019): 74.

⁴ _ عبد الباسط عبد المعطي، الهجرة غير الشرعية: الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية (القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2016)، 61.

ثالثاً: شبكات تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر : تُعد شبكات التهريب والجريمة المنظمة العابرة للحدود من أخطر الفواعل المرتبطة بالهجرة غير النظامية، حيث تقوم بتنظيم الرحلات، توفير وسائل النقل، وتسهيل العبور مقابل مكاسب مالية كبيرة.¹

تتمثل رهانات هذه الشبكات في تعظيم الأرباح واستغلال هشاشة المهاجرين، مستفيدة من ضعف الرقابة في بعض المناطق الحدودية، ومن تعقيد الإجراءات القانونية للهجرة النظامية وقد أدى تنامي نشاط هذه الشبكات إلى تحويل الهجرة غير النظامية إلى اقتصاد غير مشروع مرتبط بأنشطة إجرامية أخرى كتهريب الأسلحة والمخدرات.²

رابعاً: المجتمعات المحلية في مناطق العبور والاستقرار : تلعب المجتمعات المحلية، خاصة في المناطق الحدودية والولايات الساحلية، دوراً مزدوجاً في الظاهرة ، حيث تتراوح رهاناتها بين التضامن الإنساني من جهة، والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي من جهة أخرى.³ وفي بعض الحالات، قد تتخرب فئات محدودة من هذه المجتمعات في أنشطة غير قانونية مرتبطة بالتهريب، نتيجة الهشاشة الاقتصادية، ما يعقّد من معالجة الظاهرة محلياً.⁴

خامساً: المنظمات الدولية والإقليمية : تُعد المنظمات الدولية، مثل المنظمة الدولية للهجرة (IOM) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، فواعل أساسية في إدارة البعد الإنساني للهجرة غير النظامية، حيث تتمثل رهاناتها في حماية المهاجرين، تقديم المساعدات الإنسانية، ودعم برامج العودة الطوعية كما تسعى هذه المنظمات إلى موازنة الاعتبارات الإنسانية مع سياسات الدول، وهو ما يضعها أحياناً في موقع الوسيط بين الدولة والمهاجرين.⁵

¹ راجح لونيبي، سوسيولوجيا الهجرة: مقاربات نظرية وتطبيقية (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2017)، 105.

² فاطمة الزهراء قريشي، الهجرة غير الشرعية في المغرب العربي (الرباط: منشورات المعهد الجامعي للدراسات الإفريقية، 2015)، 173.

³ ناصر جابي، المجتمع والتحويلات في الجزائر (الجزائر: دار القصة للنشر، 2014)، 146.

⁴ عبد الحكيم بوغرة، «اقتصاد التهريب في المناطق الحدودية»، مجلة السياسة الدولية، العدد 187 (2019): 91.

⁵ المنظمة الدولية للهجرة، تقرير الهجرة العالمية (جنيف: IOM، 2020)، 82.

سادساً: الاتحاد الأوروبي : يمثل الاتحاد الأوروبي فاعلاً دولياً محورياً في ملف الهجرة غير النظامية عبر الجزائر، حيث تتمثل رهاناته الأساسية في الحد من تدفقات الهجرة نحو أراضيه، وتعزيز أمن حدوده الخارجية

وقد انعكس ذلك في سياسات التعاون الأمني والاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف مع دول جنوب المتوسط، بما فيها الجزائر، وهو ما يثير إشكاليات تتعلق بنقل عبء ضبط الهجرة إلى دول العبور.¹

يتضح أن الفواعل الرئيسية في هذه الظاهرة تتباين أدوارها ورهاناتها في الجزائر، وتتقاطع مصالحها أحياناً وتتصادم أحياناً أخرى. ويؤدي هذا التداخل إلى تعقيد إدارة الظاهرة، ما يستدعي مقاربة شاملة ومتعددة المستويات، تجمع بين البعد الأمني، الإنساني، والتموي، على المستويين الوطني والإقليمي.²

المبحث الثالث: انعكاسات الهجرة غير النظامية على الأمن القومي الجزائري

المطلب الأول: الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية

تعتبر من أخطر التحديات التي تواجه الأمن القومي الجزائري، نظراً لما تفرزه هذه الظاهرة من ضغوط مباشرة وغير مباشرة على بنية المجتمع، والاقتصاد الوطني، ومنظومة الاستقرار الاجتماعي. ولا تقتصر هذه الانعكاسات على الدولة فحسب، بل تمتد لتشمل المجتمعات المحلية والمهاجرين أنفسهم.

أولاً: الانعكاسات الاجتماعية : تُسهم هذه الظاهرة في إحداث تحولات اجتماعية معقدة داخل المجتمع الجزائري، خاصة في المناطق الحدودية والساحلية التي تشهد توافداً ملحوظاً للمهاجرين غير النظاميين. إذ يؤدي هذا التوافد إلى ضغط على النسيج الاجتماعي المحلي، وما يرافقه من توترات ناتجة عن التنافس على الموارد المحدودة، مثل السكن والخدمات الاجتماعية.³

¹ _ سمير أمين، العولمة وآفاقها (بيروت: دار ابن خلدون، 2006)، 119.

² _ مصطفى علوي، «سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الهجرة غير النظامية»، مجلة شؤون متوسطية، العدد 10 (2020): 67.

³ _ ناصر جابي، المجتمع والتحول في الجزائر (الجزائر: دار القصة للنشر، 2014)، 151.

كما تطرح الظاهرة إشكالات مرتبطة بالاندماج الاجتماعي، حيث يواجه المهاجرون غير النظاميين صعوبات في الاندماج بسبب اختلاف اللغة والثقافة، إلى جانب هشاشة وضعهم القانوني، ما يكرّس حالات التهميش والإقصاء الاجتماعي.¹

قد يؤدي ذلك إلى تشكّل فضاءات اجتماعية هامشية، تُضعف من التماسك الاجتماعي وتغذي الشعور بعدم الأمان ومن جهة أخرى، تُفرز الهجرة غير النظامية انعكاسات ديموغرافية غير متوازنة في بعض المناطق، خاصة تلك التي تتحول إلى فضاءات عبور أو استقرار مؤقت، الأمر الذي قد يؤثر في البنية العمرية والاجتماعية المحلية.²

كما قد تسهم في بروز أنماط جديدة من الانحراف الاجتماعي، نتيجة الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها المهاجرون.³

ثانياً: الانعكاسات الاقتصادية: على الصعيد الاقتصادي، تفرض الظاهرة أعباء مالية متزايدة على الدولة، تتمثل في تكاليف المراقبة الأمنية، الترحيل، الرعاية الصحية، والإغاثة الإنسانية، وهو ما يشكل ضغطاً إضافياً على الميزانية العمومية.⁴

كما تؤثر الظاهرة على سوق العمل، حيث يساهم تشغيل المهاجرين غير النظاميين في القطاع غير الرسمي في خلق منافسة غير متكافئة مع اليد العاملة المحلية، ويؤدي إلى انتشار العمل غير المهيكل، وتراجع معايير الحماية الاجتماعية.⁵

لا يمكن في المقابل إغفال أن بعض القطاعات الاقتصادية الهشة قد تستفيد من اليد العاملة الرخيصة، غير أن هذه الاستفادة تبقى محدودة ومصحوبة بتداعيات سلبية على الاقتصاد المنظم.⁶

¹ عبد الباسط عبد المعطي، الهجرة غير الشرعية: الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية (القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2016)، 83.

² عبد القادر بن زيد، الديموغرافيا والتنمية في الجزائر (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2016)، 92.

³ كمال بوشوشة، «الهجرة والانحراف الاجتماعي»، مجلة دراسات اجتماعية، العدد 21 (2019): 67.

⁴ محمد بن عيسى، أمن الحدود في الجزائر (الجزائر: دار هومة، 2016)، 121.

⁵ رابح لونيسي، سوسيولوجيا الهجرة: مقاربات نظرية وتطبيقية (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2017)، 141.

⁶ فاطمة الزهراء قرشي، الهجرة غير الشرعية في المغرب العربي (الرباط: منشورات المعهد الجامعي للدراسات الإفريقية، 2015)، 198.

وتُسهّم الهجرة غير النظامية أيضاً في توسيع الاقتصاد الموازي، وخلق شبكات مالية غير رسمية، ما يضعف قدرة الدولة على الجباية والتحكم في الدورة الاقتصادية، ويؤثر سلباً على مؤشرات التنمية والاستقرار الاقتصادي.¹

ثالثاً: البعد الاجتماعي والاقتصادي للأمن القومي: تؤكد الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية للظاهرة أن الأمن القومي الجزائري لا يقتصر على البعد العسكري والأمني، بل يمتد ليشمل الأمن الاجتماعي والاقتصادي، باعتبارهما شرطين أساسيين للاستقرار الداخلي. فكلما تفاقمت الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية، زادت قابلية المجتمع للتوتر وعدم الاستقرار ويتضح أن الظاهرة تُقرز انعكاسات اجتماعية واقتصادية متعددة الأبعاد تمس بشكل مباشر الأمن القومي الجزائري، من خلال الضغط على النسيج الاجتماعي، سوق العمل، والموارد الاقتصادية. ويستدعي ذلك اعتماد مقاربة شاملة تُعالج الأسباب البنيوية للظاهرة، وتوازن بين متطلبات الأمن واحترام الاعتبارات الإنسانية والاجتماعية.²

المطلب الثاني: الانعكاسات الأمنية والسياسية والعسكرية

تُعَدّ الانعكاسات الأمنية والسياسية والعسكرية للظاهرة من أخطر التحديات التي تمسّ الأمن القومي الجزائري، نظراً لارتباط هذه الظاهرة المباشر بقضايا السيادة الوطنية، استقرار الدولة، وأمن الحدود. إذ لا تقتصر على كونها ظاهرة اجتماعية أو اقتصادية، بل أصبحت قضية أمنية واستراتيجية ذات أبعاد متعددة.

أولاً: الانعكاسات الأمنية: تُسهّم الظاهرة في تعقيد المشهد الأمني الداخلي، خاصة في المناطق الحدودية والولايات الساحلية، حيث تؤدي كثافة تدفقات المهاجرين غير النظاميين إلى زيادة الضغط على الأجهزة الأمنية، وتوسيع نطاق التحديات المرتبطة بالمراقبة والمتابعة.³

¹ _ عبد الحكيم بوغراة، «الاقتصاد الموازي في الجزائر»، مجلة السياسة الاقتصادية، العدد 12 (2020): 54.

² _ سمير أمين، العولمة وآفاقها (بيروت: دار ابن خلدون، 2006)، 133.

³ _ محمد بن عيسى، أمن الحدود في الجزائر (الجزائر: دار هومة، 2016)، 137.

كما تتيح هذه الظاهرة فرص اختراق أمني من قبل عناصر إجرامية أو متطرفة قد تستغل مسارات الهجرة غير النظامية للتسلل أو الاختباء داخل التراب الوطني، مستفيدة من صعوبة التمييز بين المهاجرين لأسباب اقتصادية وأولئك ذوي الأهداف الأمنية.¹

نظيف إلى ذلك المخاطر المرتبطة بانتشار الجريمة المنظمة العابرة للحدود، حيث تتقاطع الهجرة غير النظامية مع أنشطة تهريب المخدرات، الأسلحة، والاتجار بالبشر، ما يعزز مناخ انعدام الأمن وقد ساهم هذا التداخل في تحويل بعض مناطق العبور إلى فضاءات هشة أمنياً.² ثانياً: الانعكاسات السياسية: على المستوى السياسي، تُشكل الظاهرة تحدياً لسيادة الدولة وقدرتها على التحكم في حدودها وإدارة فضائها الترابي، الأمر الذي ينعكس على صورتها داخلياً وخارجياً.³

كما تفرض الظاهرة ضغوطاً دبلوماسية على الجزائر، خاصة في علاقاتها مع دول الاتحاد الأوروبي، التي تسعى إلى الحد من تدفقات الهجرة نحو أراضيها، ما يضع الجزائر أحياناً في موقع دولة "حارسة للحدود" بالنيابة.⁴

ومن جهة أخرى، تؤثر الهجرة غير النظامية في صناعة القرار السياسي، حيث تُسهم في إعادة ترتيب الأولويات الوطنية، وتدفع الدولة إلى مراجعة سياساتها في مجالات الأمن، الهجرة، والتنمية، بما قد يحدّ أحياناً من هامش المبادرة السياسية في قضايا أخرى.⁵

ثالثاً: الانعكاسات العسكرية: تفرض الظاهرة أعباءً متزايدة على المؤسسة العسكرية، خاصة في ما يتعلق بحماية الحدود البرية والبحرية الشاسعة للجزائر، والتي تتطلب موارد بشرية ولوجستية وتقنية كبيرة، كما تستدعي مواجهة هذه الظاهرة تعزيز الانتشار العسكري في المناطق

¹ _ عبد القادر بودرع، «الهجرة غير النظامية والتهديدات الأمنية الجديدة»، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 34 (2021): 49.

² _ الأمم المتحدة، تقرير الجريمة المنظمة العابرة للحدود (نيويورك: الأمم المتحدة، 2019)، 61.

³ _ أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي (ترجمة محمد جبر، القاهرة: دار الشروق، 2010)، 233.

⁴ _ مصطفى علوي، «سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الهجرة غير النظامية»، مجلة شؤون متوسطية، العدد 10 (2020): 71.

⁵ _ ناصر جابي، الدولة والمجتمع في الجزائر (الجزائر: دار القصة للنشر، 2015)، 118.

الجنوبية والحدودية، وتكثيف عمليات المراقبة الجوية والبرية، ما قد يؤثر على توزيع الجهد العسكري ويُرهق القدرات الدفاعية للدولة.¹

يزداد البعد العسكري أهمية في ظل التداخل بين الهجرة غير النظامية والتهديدات الأمنية غير التقليدية، مثل الإرهاب والجريمة المنظمة، الأمر الذي يجعل من ضبط الهجرة جزءاً لا يتجزأ من العقيدة الدفاعية الشاملة للدولة الجزائرية.²

رابعاً: **الأمن القومي في بعده الشامل**: تكشف الانعكاسات الأمنية والسياسية والعسكرية للهجرة غير النظامية أن الأمن القومي الجزائري يُفهم في إطاره الشامل والمتكامل، حيث تتداخل الأبعاد الأمنية والعسكرية مع الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويؤدي أي خلل في أحد هذه الأبعاد إلى تهديد الاستقرار العام للدولة، ويتضح أن الظاهرة تشكل تحدياً مركباً للأمن القومي الجزائري، لما تفرزه من انعكاسات أمنية وسياسية وعسكرية تمسّ السيادة الوطنية، استقرار الدولة، وقدرتها الدفاعية. ويستدعي ذلك اعتماد مقاربة استراتيجية شاملة، تقوم على تعزيز أمن الحدود، تطوير التعاون الإقليمي والدولي، ومعالجة الأسباب البنيوية للظاهرة في إطار يحفظ التوازن بين متطلبات الأمن واحترام حقوق الإنسان.³

¹ _ محمد لعقاب، الأمن القومي والتحول الإقليمي (الجزائر: دار هومة، 2017)، 96.

² _ عبد الحكيم بوغراة، «التهديدات الأمنية غير التقليدية في الساحل الإفريقي»، مجلة السياسة الدولية، العدد 190 (2020): 88.

³ _ سمير أمين، العولمة وآفاقها (بيروت: دار ابن خلدون، 2006)، 141.

ـ خلاصة الفصل الثاني:

تناول الفصل الثاني بالدراسة والتحليل ظاهرة الهجرة غير النظامية في الجزائر من خلال التركيز على ثلاثة محاور أساسية تتمثل في الدوافع، والمسارات، والتأثيرات. وقد بين الفصل أن هذه الظاهرة لا يمكن تفسيرها بعامل واحد، بل هي نتاج تفاعل معقد بين مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، فمن حيث الدوافع، تبين أن العوامل الاقتصادية، وعلى رأسها البطالة وضعف فرص التشغيل، تمثل المحرك الأساسي للهجرة غير النظامية، إلى جانب عوامل اجتماعية مرتبطة بالتفكك الأسري والضغط المجتمعي وثقافة الهجرة، فضلاً عن العوامل النفسية التي تعكس حالة الإحباط وفقدان الأمل لدى فئة الشباب. كما برزت العوامل السياسية والمؤسسية، من خلال ضعف فعالية السياسات العمومية، والعوامل الديموغرافية المرتبطة بارتفاع نسبة الشباب، كعناصر إضافية تعزز النزعة نحو الهجرة، أما من حيث المسارات، فقد أبرز الفصل تنوع طرق الهجرة غير النظامية عبر الجزائر، حيث يشكل الطريق البري عبر الجنوب الجزائري المسار الرئيسي للمهاجرين القادمين من دول الساحل، في حين يُعدّ الطريق البحري نحو أوروبا المسار الأكثر خطورة بالنسبة للمهاجرين الجزائريين. كما تم التأكيد على الدور المحوري لشبكات التهريب في تنظيم هذه المسارات وتسهيلها، مستفيدة من الامتداد الجغرافي وصعوبة مراقبة الحدود، وفيما يتعلق بالتأثيرات، خلص الفصل إلى أن الهجرة غير النظامية تفرز انعكاسات متعددة الأبعاد على الجزائر، تشمل آثاراً اقتصادية مثل استنزاف الموارد البشرية وتوسّع الاقتصاد غير الرسمي، وآثاراً اجتماعية تتجلى في تفكك الروابط الأسرية وتغير القيم، إضافة إلى آثار أمنية مرتبطة بتنامي الجريمة المنظمة والضغط على الأجهزة الأمنية، فضلاً عن تداعيات إنسانية خطيرة تتمثل في انتهاكات حقوق الإنسان وفقدان الأرواح. وعليه، يخلص الفصل إلى أن الظاهرة في الجزائر مركبة تتجاوز البعد الأمني، ما يستدعي اعتماد مقاربة شاملة ومتكاملة تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، إلى جانب تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لمعالجة الأسباب الجذرية لهذه الظاهرة.

الفصل الثالث

الإستراتيجيات الجزائية لمكافحة الظاهرة
والرهانات المستقبلية

الفصل الثالث: الإستراتيجيات الجزائرية لمكافحة الظاهرة والرهانات المستقبلية

تُعتبر الظاهرة إحدى أبرز التحديات التي تواجه الجزائر، لما لها من انعكاسات أمنية، اجتماعية، واقتصادية. وقد أدركت الدولة أن معالجة الظاهرة تتطلب نهجاً متكاملاً يجمع بين الإجراءات الأمنية، والتنمية المحلية، وحماية حقوق المهاجرين. يهدف هذا الفصل إلى استعراض الإستراتيجيات الجزائرية لمكافحتها، بدءاً من مقارنة الأمننة الصارمة وصولاً إلى محاولات دمج البعد الإنساني في السياسات الوطنية. كما يتناول الفصل المبادرات الدولية والإقليمية الداعمة لجهود الجزائر، ويستشرف الرهانات المستقبلية للتعامل مع الظاهرة بما يضمن الأمن القومي والاستقرار الاجتماعي، يتوزع الفصل على مبحثين رئيسيين: الأول يعرض الاستراتيجيات والسياسات، والثاني يستشرف الرهانات والتحديات المستقبلية.

المبحث الأول: الإستراتيجيات الجزائرية والمبادرات الدولية

المطلب الأول: الإستراتيجية الجزائرية من الأمانة إلى محاولات الأمانة

تعتمد الجزائر في إدارتها لظاهرة الهجرة على مجموعة من الإستراتيجيات التي تتراوح بين المقاربة الأمنية والمقاربة الإنسانية وذلك حسب طبيعة المهاجرين والظروف التي دفعتهم إلى مغادرة بلدانهم، ويفهم هذا التوجه في إطار الانتقال النسبي من منطق الأمانة إلى منطق الأمانة في بعض الحالات، خاصة عندما يتعلق الأمر بالمهاجرين الفارين من الأزمات ومن بين هذه الإستراتيجيات حسب طبيعة التهديد.¹

_ أولاً: الإستراتيجية الجزائرية تجاه المهاجرين الأفارقة (إفريقيا جنوب الصحراء)

فيما يخص المهاجرين القادمين من دول إفريقيا جنوب الصحراء تعتمد الجزائر أساساً على إستراتيجية أمنية تقوم على مراقبة الحدود الجنوبية وتعزيز الإجراءات الأمنية لمكافحة الظاهرة وشبكات تهريب البشر إضافة إلى تنظيم عمليات إعادة المهاجرين غير النظاميين إلى بلدانهم الأصلية بالتنسيق مع سلطات تلك الدول، ويعود ذلك لكونها تعد دولة عبور نحو أوروبا مما يجعلها تسعى إلى الحد من تدفق المهاجرين غير النظاميين عبر أراضيها حفاظاً على أمنها الداخلي وإستقرارها.²

_ ثانياً : الإستراتيجية الجزائرية تجاه شبكات التهريب (نحو أوروبا)

فيما يتعلق بالشبكات الجزائرية المرتبطة بالهجرة السرية نحو أوروبا أو ما يعرف بظاهرة "الحرقة" تعتمد الدولة إستراتيجية أمنية وقانونية تقوم على تشديد الرقابة على السواحل وتفكيك شبكات تهريب المهاجرين وتطبيق القوانين التي تجرم تنظيم الهجرة السرية إضافة إلى تعزيز التعاون الأمني مع الدول الأوروبية في مجال مكافحة هذه الظاهرة.³

_ ثالثاً : الإستراتيجية الجزائرية تجاه المهاجرين من الأزمات (مالي _ سوريا)

¹ _ باري بوزان وآخرون، دراسات الامن : إطار جديد للتحليل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص45.

² _ المنظمة الدولية للهجرة، تقرير الهجرة في شمال إفريقيا، جنيف، 2020، ص32.

³ _ عبد القادر بن دماش، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، الجزائر :دار النشر الجامعي، 2015، ص76.

أما بالنسبة للمهاجرين القادمين نتيجة الأزمات والنزاعات مثل : القادمين من مالي أو سوريا فإن الجزائر تميل إلى اعتماد مقاربة أكثر إنسانية تقوم على تقديم المساعدات الإنسانية أو الإيواء المؤقت وتنسيق مع المنظمات الدولية لتقديم الدعم لهؤلاء اللاجئين أو النازحين ويعكس هذا التوجه إدراكا لخصوصية هذه الفئة التي غادرت بلدانها بسبب الحروب أو الأوضاع الأمنية غير المستقرة وليس بدافع الهجرة الاقتصادية.¹

يتضح الفرق بين هذه الإستراتيجيات في أن الإستراتيجية الأولى والثانية يغلب عليها الطابع الأمني الذي يركز على حماية الحدود ومكافحة شبكات التهريب الإجرامية المرتبطة بالظاهرة بينما تميل الإستراتيجية الأخيرة إلى الطابع الإنساني الذي يركز على حماية المهاجرين الفارين من النزاعات والأزمات وهو ما يعكس محاولة الجزائر تحقيق التوازن بين متطلبات الامن الوطني والإعتبارات الإنسانية في إدارة ملف الهجرة.²

بدأت الجزائر بإعتبار الظاهرة كتهديد أمني، نظراً لما تسببه من مخاطر على السيادة الوطنية واستقرار الحدود، وارتباطها المحتمل بشبكات التهريب والجريمة المنظمة والإرهاب.³

وقد تجسدت مقاربة الأمننة والأنسنة في الإجراءات التالية:

أولاً : مقاربة الأمننة :

أ/ تعزيز الرقابة على الحدود:

- 1_ الانتشار المكثف للوحدات العسكرية والأمنية على الحدود البرية الطويلة خاصة في الجنوب، والمناطق الساحلية المطلّة على البحر الأبيض المتوسط.
- 2_ استخدام التقنيات الحديثة في المراقبة، مثل الكاميرات الحرارية، الطائرات المسيّرة، وأجهزة الاستشعار الإلكترونيّة، لضمان كشف أي تحركات غير قانونية.

¹ _ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تقرير أوضاع اللاجئين في منطقة الساحل، 2019، ص18.

² _ باري بوزان وآخرون، دراسات الامن : إطار جديد للتحليل، المرجع سابق، ص45.

³ عبد القادر بودرع، «الهجرة غير النظامية والتهديدات الأمنية الجديدة»، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 34 (2021): 55.

3_ تنظيم دوريات مشتركة بين الجيش الوطني الشعبي والأمن الوطني لضبط نقاط العبور التقليدية وغير التقليدية.¹

ب/ مكافحة شبكات التهريب والجريمة المنظمة:

1_ تطبيق عقوبات صارمة على شبكات تهريب البشر والاتجار بالبشر، بما يحد من أنشطتها ويقلص المخاطر الأمنية.

2_ التنسيق مع الأجهزة الأمنية في الدول المجاورة لتبادل المعلومات ومتابعة الشبكات العابرة للحدود.²

ج : السيطرة على تدفقات المهاجرين:

1_ الاحتجاز المؤقت للمهاجرين غير النظاميين، وتسجيل معلومات دقيقة عنهم، بما يعزز القدرة على المراقبة والمتابعة القانونية

2_ الترحيل المنظم للمهاجرين إلى بلدانهم الأصلية وفق الإجراءات القانونية، بما يقلل من الضغط على الموارد المحلية.³

رغم فعالية هذه الإجراءات في الحد من التدفقات غير القانونية، إلا أنها لم تعالج الأسباب البنيوية للهجرة، مثل البطالة، الفقر، وعدم الاستقرار في دول المصدر، وهو ما دفع الجزائر لإعادة النظر في استراتيجيتها على نحو تدريجي.⁴

ثانياً: محاولات الأنسنة

مع تزايد الضغوط الدولية، خصوصاً من الاتحاد الأوروبي والمنظمات الإنسانية، بدأت الجزائر دمج البعد الإنساني ضمن استراتيجيتها لمكافحة الهجرة غير النظامية، وهو ما يُعرف بـ "محاولات الأنسنة".⁵

وتركز هذه المحاولات على عدة محاور:

¹ وزارة الدفاع الوطني الجزائرية، تقرير الاستراتيجية الدفاعية الوطنية (الجزائر: وزارة الدفاع الوطني، 2018)، 37.

² ناصر جابي، المجتمع والتحول في الجزائر (الجزائر: دار القصة للنشر، 2014)، 162.

³ محمد لعقاب، الأمن القومي والتحول الإقليمية (الجزائر: دار هومة، 2017)، 96.

⁴ المنظمة الدولية للهجرة، تقرير الهجرة العالمية (جنيف: IOM، 2020)، 87.

⁵ سمير أمين، العولمة وأفاقها (بيروت: دار ابن خلدون، 2006)، 153.

أ/_ حماية حقوق المهاجرين:

- 1_ احترام المعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان أثناء الاحتجاز والترحيل
- 2_ توفير الخدمات الأساسية للمهاجرين، مثل الرعاية الصحية والتعليم، ضمن مراكز الاحتجاز.¹

ب /_ برامج العودة الطوعية والإدماج:

- 1_ تشجيع المهاجرين على العودة الطوعية إلى بلدانهم الأصلية؛
- 2_ تقديم الدعم الاقتصادي والاجتماعي في إطار برامج إعادة الإدماج، لضمان انتقال آمن ومستدام.²

ج /_ التنمية المحلية كأداة للحد من الهجرة:

- 1_ تنفيذ مشاريع تنموية في المناطق الحدودية لتوفير فرص عمل للشباب
- 2_ دعم المجتمعات المحلية للحد من العوامل الدافعة للهجرة غير النظامية

د /_ التعاون الدولي والإنساني:

- 1_ شراكات استراتيجية مع المنظمة الدولية للهجرة (IOM) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR).

2_ تنسيق برامج الرعاية الإنسانية والإغاثة لضمان التوازن بين الأمن والإنسانية.³

يهدف هذا التحول إلى إعادة تعريف الهجرة غير النظامية ليس فقط كتهديد أمني، بل كمشكلة اقتصادية واجتماعية وإنسانية تتطلب حلولاً شاملة ومتوازنة، ما يعكس نضج الدولة في التعامل مع الظاهرة.

يتضح أن الاستراتيجية الجزائرية شهدت تحوُّلاً من مقاربة صارمة للأمننة إلى محاولات إدماج البعد الإنساني، عبر حماية حقوق المهاجرين، برامج العودة الطوعية، دعم التنمية المحلية،

¹ مصطفى علوي، «التعاون الأمني الجزائري-الأوروبي في مجال الهجرة»، مجلة شؤون متوسطية، العدد 8 (2019): 78.

² عبد الحكيم بوغرارة، «التحديات الأمنية غير التقليدية في الساحل الإفريقي»، مجلة السياسة الدولية، العدد 190 (2020): 88.

³ رابح لونيسي، سوسيولوجيا الهجرة: مقاربات نظرية وتطبيقية (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2017)، 141.

وتعزيز التعاون الدولي. ويعكس هذا التوازن بين الأمن والإنسانية فهماً استراتيجياً معمقاً للظاهرة، يسهم في الحد من انعكاساتها على المجتمع والاقتصاد والأمن القومي.¹

المطلب الثاني: المبادرات الأُممية والأوروبية وبرامج التعاون

تواجه الجزائر الظاهرة، في إطار تعاون دولي وإقليمي يهدف إلى ضبط التدفقات غير القانونية، حماية حقوق المهاجرين، وتعزيز التنمية في مناطق المصدر والعبور. وقد لعبت المبادرات الأُممية والأوروبية دوراً محورياً في دعم الجزائر عبر برامج متكاملة تجمع بين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان.²

أولاً: المبادرات الأُممية : تلعب الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها دوراً مهماً في مكافحة الهجرة، ومن أبرز المنظمات التابعة لها المنظمة الدولية للهجرة (IOM) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، تقوم بأدوار أساسية تتمثل في:

1_ تقديم الدعم الفني واللوجستي للجزائر في مراقبة الحدود، إدارة مراكز الاحتجاز، وتأهيل الكوادر الأمنية.

2_ تنفيذ برامج العودة الطوعية والإدماج للمهاجرين غير النظاميين، مع توفير الدعم الاقتصادي والاجتماعي لهم.³

3_ مراقبة حقوق المهاجرين وضمان احترام المعايير الإنسانية أثناء الاحتجاز أو الترحيل تُظهر هذه المبادرات أن التعاون مع المنظمات الدولية يساهم في دمج البعد الإنساني في الاستراتيجية الوطنية، ويحد من الانتقادات الدولية المتعلقة بمعاملة المهاجرين.⁴

¹ _ أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي (ترجمة محمد جبر، القاهرة: دار الشروق، 2010)، 245.

² _ المنظمة الدولية للهجرة، تقرير الهجرة العالمية (جنيف: IOM، 2020)، 87.

³ _ ناصر جابي، المجتمع والتحويلات في الجزائر (الجزائر: دار القصة للنشر، 2014)، 162.

⁴ _ عبد الباسط عبد المعطي، الهجرة غير الشرعية: الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية (القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2016)، 91.

ثانياً: المبادرات الأوروبية

تعد دول الاتحاد الأوروبي شريكاً استراتيجياً للجزائر في مواجهة الهجرة غير النظامية، خصوصاً عبر الاتفاقيات الثنائية والبرامج التمويلية:

1. تبادل المعلومات والتدريب الأمني:

- توفير الدعم لتطوير قدرات الأجهزة الأمنية الجزائرية في مراقبة الحدود وكشف شبكات التهريب.¹

2. تمويل مشاريع التنمية:

- دعم المشاريع الاقتصادية والاجتماعية في مناطق المصدر والعبور لتقليل عوامل الطرد الداخلية.²

3. برامج العودة الطوعية:

- التعاون مع الجزائر لتسهيل عودة المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية بطريقة آمنة وفعالة
- تعكس هذه المبادرات الترابط بين الأمن والتنمية في السياسة الأوروبية تجاه الهجرة غير النظامية عبر الجزائر.³

ثالثاً: برامج التعاون الإقليمي: تشارك الجزائر في عدة آليات إقليمية للتنسيق مع دول المغرب العربي ودول الساحل، أبرزها:

- 1_ شبكات المراقبة الحدودية المشتركة لتبادل المعلومات والاستخبارات الأمنية.
 - 2_ تنسيق العمليات البرية والبحرية لضبط تدفقات الهجرة والحد من شبكات التهريب.
 - 3_ مبادرات التنمية الإنسانية المشتركة لدعم المجتمعات المحلية والمهاجرين على حد سواء
- يساهم هذا التعاون في تعزيز الاستجابة المتكاملة للهجرة غير النظامية، ويدعم استراتيجية الجزائر في الموازنة بين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان، كما تُظهر المبادرات الأممية والأوروبية

¹ - مصطفى علوي، «التعاون الأمني الجزائري-الأوروبي في مجال الهجرة»، مجلة شؤون متوسطية، العدد 8 (2019): 78.

² - فاطمة الزهراء قريشي، الهجرة غير الشرعية في المغرب العربي (الرباط: منشورات المعهد الجامعي للدراسات الإفريقية، 2015)، 182.

³ - المنظمة الدولية للهجرة، برنامج العودة الطوعية في شمال إفريقيا (جنيف: IOM, (2021), 33.

وبرامج التعاون الإقليمي أن الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة الظاهرة تعتمد على مقارنة شاملة تجمع بين الأمن، التنمية، والبعد الإنساني. ويعكس ذلك إدراك الدولة لأهمية التعاون الدولي والإقليمي في مواجهة الظاهرة المعقدة والمستدامة.¹

المبحث الثاني: تحديات ورهانات المقاربة الجزائرية

المطلب الأول: الحوكمة والقوانين الدولية

تمثل الحوكمة القانونية والمؤسسية أحد الركائز الأساسية في الاستراتيجية الجزائرية لمواجهة الهجرة غير النظامية. فنجاح أي سياسة وطنية يعتمد على إطار قانوني متين وتنظيم إداري قادر على تنفيذ السياسات بفعالية، مع مراعاة التزامات الدولة تجاه القوانين الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والهجرة.²

أولاً: الإطار القانوني الوطني

1_ القوانين الوطنية المنظمة للهجرة: تعتمد الجزائر على مجموعة من القوانين واللوائح الوطنية التي تنظم دخول وخروج المهاجرين، وتفرض عقوبات على شبكات التهريب والإتجار بالبشر.³ تم تعديل بعض التشريعات لتتلاءم مع التحولات الإقليمية والدولية، بما يضمن استجابة فعالة لتحديات الهجرة غير النظامية.⁴

2_ الحوكمة الإدارية والتنظيمية: تشمل توزيع المهام بين الوزارات المعنية (الداخلية، الخارجية، الدفاع، العمل) لضمان تنسيق فعال. إنشاء اللجان الوطنية لتنسيق الهجرة واللاجئين بهدف توحيد السياسات ومتابعة تنفيذ البرامج التنموية والأمنية.

¹ رابح لونيسي، سوسيولوجيا الهجرة: مقاربات نظرية وتطبيقية (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2017)، 141.

² عبد الباسط عبد المعطي، الهجرة غير الشرعية: الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية (القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2016)، 91.

³ فاطمة الزهراء قريشي، الهجرة غير الشرعية في المغرب العربي (الرباط: منشورات المعهد الجامعي للدراسات الإفريقية، 2015)، 182.

⁴ وزارة الداخلية الجزائرية، القوانين المنظمة لدخول وخروج الأجانب (الجزائر: دار الوطن، 2018)، 57.

3_آليات الرصد والمتابعة: تطوير قواعد بيانات مركزية للمهاجرين غير النظاميين لتسهيل اتخاذ القرار الإداري والأمني، استخدام نظم المعلومات الجغرافية والتقنيات الرقمية لتحليل مسارات الهجرة وتوقع التدفقات المستقبلية.¹

_ ثانياً: الالتزامات الدولية

1_ الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالهجرة وحقوق الإنسان: الجزائر ملتزمة بعدد من الاتفاقيات الأممية، منها اتفاقية حقوق الطفل، الاتفاقية الدولية لمكافحة الاتجار بالبشر، والاتفاقية الدولية لحماية اللاجئين، تهدف هذه الالتزامات إلى ضمان حماية حقوق المهاجرين أثناء الاحتجاز أو الترحيل، والحد من الانتهاكات التي قد تضر بالصورة الدولية للجزائر.²

2_ التنسيق مع الشركاء الدوليين: التعاون مع المنظمات الدولية مثل (IOM) و (UNHCR) لضمان توافق السياسات الوطنية مع المعايير الدولية. المشاركة في المنتدى الإقليمية والدولية لتبادل الخبرات ووضع استراتيجيات مشتركة للتصدي للهجرة غير النظامية.³

_ ثالثاً: التحديات القانونية والحوكومية : رغم وجود إطار قانوني متكامل، تواجه الجزائر عدة تحديات:

- 1_ تعدد التشريعات وصعوبة التنسيق بين مختلف الأجهزة والوزارات.
- 2_ التحولات السريعة في أنماط الهجرة نتيجة النزاعات الإقليمية أو الأزمات الاقتصادية، ما يتطلب تحديث مستمر للقوانين.
- 3_ الحاجة إلى مواءمة السياسات الوطنية مع الالتزامات الدولية دون التأثير على السيادة الوطنية.⁴

¹ مصطفى علوي، «التقنيات الحديثة في مراقبة الحدود الجزائرية»، مجلة شؤون متوسطية، العدد 10 (2020): 77.

² عبد القادر بوردع، «حقوق المهاجرين في الجزائر: دراسة مقارنت»، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 36 (2022): 64.

³ رابح لونيسي، سوسبولوجيا الهجرة: مقاربات نظرية وتطبيقية (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2017)، 141.

⁴ محمد بن عيسى، أمن الحدود في الجزائر (الجزائر: دار هومة، 2016)، 144.

وتستلزم هذه التحديات تطوير حوكمة شاملة ومرنة تضمن الفاعلية في إدارة الهجرة غير النظامية مع احترام الحقوق الإنسانية، يمكن القول إن الحوكمة والقوانين الدولية تشكلان حجر الزاوية في استراتيجية الجزائر لمواجهة الهجرة غير النظامية، حيث يجمع الإطار الوطني بين القوانين الصارمة والإجراءات الأمنية، بينما تكفل الالتزامات الدولية حماية حقوق المهاجرين وضمان توافق السياسة الوطنية مع المعايير العالمية. وتظل الفاعلية القانونية رهينة تنسيق الأجهزة الوطنية وتحديث التشريعات لمواكبة الديناميات الإقليمية والدولية.

المطلب الثاني: الرهانات الجيوبوليتيكية والإقتصادية

تُعتبر الرهانات الجيوبوليتيكية والاقتصادية من أبرز التحديات التي تواجه الجزائر في إدارة ظاهرة الهجرة غير النظامية. فالهجرة العابرة للحدود ليست مجرد مسألة أمنية محلية، بل تتأثر بالتحولات الإقليمية والدولية، بما في ذلك النزاعات في منطقة الساحل والصحراء، ديناميكيات الأسواق الأوروبية، وتغير السياسات الدولية للهجرة.¹

أولاً: الرهانات الجيوبوليتيكية

- 1_ **الموقع الاستراتيجي للجزائر:** تقع الجزائر في مفترق طرق الهجرة بين إفريقيا جنوب الصحراء وأوروبا، ما يجعلها دولة عبور رئيسية، هذا الموقع يفرض على الجزائر تحالفات أمنية ودبلوماسية لضمان السيطرة على الحدود، ومنع تهريب البشر وانتقال الإرهاب.²
- 2_ **التأثيرات الإقليمية:** النزاعات المسلحة والأزمات السياسية في دول الجوار مثل ليبيا ومالي تزيد من ضغط الهجرة غير النظامية نحو الجزائر، تستلزم هذه التحولات استراتيجيات ديناميكية للتكيف مع تدفقات المهاجرين والتنسيق مع دول الجوار.³

¹ سمير أمين، **العولمة وأفاقها** (بيروت: دار ابن خلدون، 2006)، 153.

² عبد القادر بوردع، «الهجرة غير النظامية والتهديدات الأمنية الجديدة»، *مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية*، العدد 34 (2021): 55.

³ أحمد داود أوغلو، **العمق الاستراتيجي** (ترجمة محمد جبر، القاهرة: دار الشروق، 2010)، 245.

3_ الدور الدولي والإقليمي: تشكل ضغوط الاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية عاملاً مؤثراً في إعادة توجيه السياسات الوطنية نحو التوازن بين الأمن والإنسانية، المشاركة في المنتديات الدولية والإقليمية تتيح للجزائر المساهمة في صياغة سياسات جماعية لمواجهة الهجرة.¹

ثانياً: الرهانات الاقتصادية

1_ تكلفة الهجرة غير النظامية: تشكل الهجرة غير النظامية ضغطاً مالياً على الدولة بسبب تكاليف المراقبة، الاحتجاز، وبرامج العودة الطوعية. إضافة إلى ذلك، تتطلب معالجة القضايا الإنسانية والاجتماعية تخصيص موارد لدعم المهاجرين والفئات المحلية المتأثرة.²

2_ الفرص الاقتصادية: يمكن للهجرة أن تسهم في دعم الاقتصاد الجزائري إذا تم استثمار مهارات المهاجرين في سوق العمل، خاصة في المجالات الزراعية والصناعية. تعزيز التنمية المحلية في مناطق العبور يقلل من الدوافع الاقتصادية للهجرة غير النظامية ويخلق فرص عمل للشباب المحلي.³

3_ التأثير على الأسواق الإقليمية والدولية: الهجرة غير النظامية مرتبطة بتحولات اقتصادية في أوروبا ودول المغرب العربي، مما يفرض على الجزائر تطوير سياسات اقتصادية واستراتيجية مرنة تتكيف مع التغيرات في العرض والطلب على العمالة.⁴

تشير التحليلات إلى أن الرهانات الجيوبوليتيكية والاقتصادية تجعل من الظاهرة قضية معقدة متعددة الأبعاد، تتطلب من الجزائر مقاربة شاملة تجمع بين الأمن، التنمية، والدبلوماسية الإقليمية والدولية. ويظهر ذلك أهمية صياغة سياسات مرنة قادرة على الاستجابة للتحولات المستمرة، مع الحفاظ على الأمن القومي والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

¹ مصطفى علوي، «التعاون الأمني الجزائري-الأوروبي في مجال الهجرة»، مجلة شؤون متوسطية، العدد 8 (2019): 78.

² عبد الباسط عبد المعطي، الهجرة غير الشرعية: الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية (القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2016)، 91.

³ ناصر جابي، المجتمع والتحولات في الجزائر (الجزائر: دار القصة للنشر، 2014)، 162.

⁴ المنظمة الدولية للهجرة، تقرير الهجرة العالمية (جنيف: IOM, 2020)، 87.

المبحث الثالث: آليات المواجهة والاستجابة لظاهرة الهجرة غير النظامية

المطلب الأول: الآليات السياسية الداخلية

تمثل الآليات السياسية الداخلية أحد الأعمدة الأساسية في استراتيجية الجزائر لمواجهة الهجرة غير النظامية، إذ تهدف إلى تنظيم السياسات الوطنية، تنسيق الأجهزة الحكومية، وضمان استدامة الإجراءات الأمنية والإنسانية.¹

أولاً: التنسيق المؤسسي

1_ **اللجان الوطنية المتخصصة:** أنشأت الجزائر لجان وطنية لتنسيق السياسات المتعلقة بالهجرة واللاجئين، تضم ممثلين عن الوزارات المعنية (الداخلية، الخارجية، الدفاع، العمل). تهدف هذه اللجان إلى توحيد الرؤى والسياسات، وتسهيل تبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية والمدنية.²

2_ **مركزية اتخاذ القرار:** تم وضع آليات مركزية لمتابعة تنفيذ الخطط الوطنية، بما يضمن استجابة سريعة للتحديات الطارئة على الحدود. تعتمد هذه الآليات على قاعدة بيانات مركزية تشمل معلومات عن المهاجرين، الشبكات الإجرامية، ومسارات الهجرة.³

ثانياً: التشريعات والسياسات الوطنية

1_ **الإطار القانوني:** تضم الجزائر مجموعة من القوانين واللوائح المنظمة للهجرة غير النظامية، بما في ذلك العقوبات على التهريب والإتجار بالبشر. تم تعديل بعض القوانين لتواكب المستجدات الإقليمية والدولية، مثل تدفق المهاجرين من دول الساحل.⁴

¹ محمد بن عيسى، أمن الحدود في الجزائر (الجزائر: دار هومة، 2016)، 144.

² عبد الباسط عبد المعطي، الهجرة غير الشرعية: الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية (القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2016)، 91.

³ المنظمة الدولية للهجرة، قاعدة بيانات المهاجرين في شمال إفريقيا (جنيف: IOM، 2020)، 43.

⁴ عبد القادر بوردع، «الهجرة غير النظامية والتهديدات الأمنية الجديدة»، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 34 (2021): 55.

2_ سياسات الإدماج والعودة الطوعية: تتضمن السياسة الوطنية برامج العودة الطوعية للمهاجرين غير النظاميين، مع تقديم الدعم الاقتصادي والاجتماعي لهم، تهدف هذه السياسات إلى الحد من التدفقات غير القانونية، مع الحفاظ على البعد الإنساني في المعاملة.¹

ثالثاً: الآليات الأمنية والسياسية الداخلية

1_ تعزيز القدرات الأمنية:

_ انتشار وحدات الجيش والأمن الوطني على الحدود البرية والساحلية، مع استخدام التقنيات الحديثة لمراقبة الحركة غير القانونية

_ تنظيم عمليات مشتركة بين مختلف الأجهزة لمكافحة شبكات التهريب والإتجار بالبشر. الرقابة السياسية والإدارية:

_ إشراف الحكومة على تنفيذ السياسات، ومراجعة البرامج بشكل دوري لضمان الفاعلية والتوافق مع المعايير الدولية.

_ إشراك المجالس المحلية والمجتمع المدني في متابعة أثر السياسات على المجتمعات المحلية، ما يعزز الشفافية والمساءلة.²

تُظهر الآليات السياسية الداخلية أن الجزائر اعتمدت على تنسيق مؤسساتي فعال، تشريعات مرنة، وآليات أمنية متقدمة للتعامل مع الهجرة غير النظامية. ويهدف هذا الإطار إلى تحقيق التوازن بين الأمن، التنمية، والبعد الإنساني، مع ضمان استدامة السياسات الوطنية وقدرتها على مواجهة التحولات الإقليمية والدولية.

المطلب الثاني: تفعيل التعاون الإقليمي والدولي

يُعد التعاون الإقليمي والدولي عنصراً محورياً في استراتيجية الجزائر لمواجهة الهجرة غير النظامية، إذ لا يمكن معالجة الظاهرة على المستوى الوطني وحده، نظراً للطابع العابر للحدود والتشابك مع قضايا الأمن، التنمية، وحقوق الإنسان.³

¹ _ سمير أمين، العولمة وأفاقها (بيروت: دار ابن خلدون، 2006)، 153.

² _ مصطفى علوي، «التقنيات الحديثة في مراقبة الحدود الجزائرية»، مجلة شؤون متوسطية، العدد 10 (2020): 77.

³ _ محمد بن عيسى، أمن الحدود في الجزائر (الجزائر: دار هومة، 2016)، 144.

أولاً: التعاون الإقليمي

1_ الشراكات مع دول الجوار: تشارك الجزائر مع دول المغرب العربي ودول الساحل في مبادرات مشتركة لمراقبة الحدود، تبادل المعلومات الاستخباراتية، وتنظيم دوريات برية وبحرية. يتم ذلك عبر اللجان والتنسيقات الإقليمية التي تهدف إلى توحيد الجهود ومكافحة شبكات التهريب والاتجار بالبشر.¹

2_ المبادرات التنموية المشتركة: تنفذ الجزائر بالتعاون مع دول الجوار مشاريع تنموية في مناطق العبور، لتقليل الدوافع الاقتصادية للهجرة، تشمل هذه المبادرات برامج تشغيل الشباب، تحسين البنية التحتية، ودعم القطاعات الإنتاجية في المناطق الحدودية.²

ثانياً: التعاون الدولي

1_ الشراكات مع المنظمات الأممية: تعمل الجزائر مع المنظمة الدولية للهجرة (IOM) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ((UNHCR على تنفيذ برامج العودة الطوعية، تقديم الدعم الإنساني، وضمان حماية حقوق المهاجرين، يشمل التعاون تقديم الخبرة الفنية واللوجستية لتطوير مراكز الاحتجاز وتحسين قدرات الأجهزة الأمنية.³

2_ التنسيق مع الاتحاد الأوروبي: تمثل أوروبا شريكاً استراتيجياً للجزائر، من خلال اتفاقيات تمويل المشاريع التنموية ومبادرات التدريب الأمني، وتسعى هذه الشراكات إلى تحقيق التوازن بين ضبط الحدود وحماية حقوق المهاجرين، بما ينسجم مع المعايير الدولية.⁴

ثالثاً: رهانات وآفاق التعاون في مواجهة الهجرة غير النظامية

يساهم التعاون الإقليمي والدولي في تعزيز الاستجابة المتكاملة للحد من هذه الظاهرة، ويتيح للجزائر مواكبة التغيرات في أنماط الهجرة الإقليمية والدولية، بحيث يمثل هذا التعاون فرصة لتبادل أفضل الممارسات والخبرات التقنية، بما تملكه الدولة من قدرات على حماية حدودها ومجتمعها المحلي، بحيث أدركت الدولة أن الظاهرة أصبحت تتطلب تنسيقاً إقليمياً ودولياً فعالاً

¹ ناصر جابي، المجتمع والتحولات في الجزائر (الجزائر: دار القصة للنشر، 2014)، 162.

² عبد الباسط عبد المعطي، الهجرة غير الشرعية: الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية (القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2016)، 91.

³ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تقرير حماية اللاجئين في شمال إفريقيا (جنيف: UNHCR، 2019)، 45.

⁴ مصطفى علوي، «التعاون الأمني الجزائري-الأوروبي في مجال الهجرة»، مجلة شؤون متوسطية، العدد 8 (2019): 78.

وتبرز في هذا السياق جملة من الرهانات الأساسية في مقدمتها الرهان الأمني المرتبط بمكافحة شبكات التهريب المهاجرين والجريمة المنظمة العابرة للحدود إلى جانب الرهان السياسي الذي يتمثل في ضرورة تحقيق التوازن بين متطلبات التعاون الدولي والحفاظ على السيادة الوطنية خاصة في ظل الضغوط الأوروبية الرامية إلى تحويل دول العبور إلى فضاءات لإحتواء الهجرة كما يبرز الرهان التنموي كعنصر حاسم بإعتبار الظاهرة مرتبطة بإختلالات اقتصادية واجتماعية عميقة في دول المصدر مما يجعل من التنمية ومعالجة الفقر مدخلا أساسيا للحد من الظاهرة ولا يقل الرهان الإنساني أهمية احترام حقوق المهاجرين وضمان حمايتهم وفي المقابل تفتح هذه التحديات آفاقا واسعة لتعزيز التعاون على عدة مستويات سواء من خلال تطوير التنسيق الأمني بين دول الجوار أو توسيع الشراكات مع الاتحاد الأوروبي على أسس متوازنة أو دعم المبادرات التنموية في دول الساحل إضافة إلى تبني مقاربة شاملة تجمع بين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان وعليه فمستقبل التعامل مع الظاهرة يظل رهينا بقدرة الفاعلين الدوليين والاقليميين على بناء تعاون فعال ومستدام يتجاوز الحلول الظرفية نحو معالجة جذرية لأسباب الظاهرة ، كما يُظهر هذا المطلب أن تفعيل التعاون الإقليمي والدولي يُعد عنصراً أساسياً في استراتيجية الجزائر لمواجهة الهجرة غير النظامية، إذ يربط بين البعد الأمني، التنموي، والإنساني، ويسهم في تعزيز فعالية السياسات الوطنية وضمان استدامتها في مواجهة التحديات المعقدة والمتغيرة للظاهرة.¹

¹ _ أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي (ترجمة: محمد جبر، القاهرة: دار الشروق، 2010)، ص 245.

_ خلاصة الفصل الثالث:

يظهر الفصل الثالث المعنون بالاستراتيجيات الجزائرية لمكافحة الهجرة غير النظامية والرهانات المستقبلية، أن المقاربة الجزائرية عرفت تحولا تدريجيا من التركيز الأحادي على البعد الأمني إلى تبني رؤية أكثر شمولاً تدمج بين الإعتبارات الأمنية والإنسانية والتنمية فقد بين الفصل أن الجزائر اعتمدت جملة من الآليات لمواجهة الظاهرة، شملت تعزيز المراقبة الحدودية، تفكيك شبكات التهريب، وتكثيف التعاون الأمني مع دول الجوار والشركاء الدوليين، بالتوازي مع محاولات إدماج البعد الإنساني من خلال التعامل مع المهاجرين وفق مقاربة تراعي حقوق الإنسان في حدود الإمكانيات المتاحة كما أبرز تعدد التحديات التي تواجه هذه المقاربة سواء على المستوى الداخلي المرتبط بالضغط الاقتصادي وضعف الموارد أو على المستوى الخارجي المتعلق بتحولات الجيوسياسية في منطقة الساحل والضغط الأوربية المتزايدة، وفي هذا السياق تم التأكيد على أن الرهانات المرحلة المقبلة تتركز حول تحقيق التوازن دقيق بين متطلبات الأمن والسيادة من جهة، والانخراط في تعاون إقليمي ودولي فعال من جهة أخرى مع ضرورة الانتقال نحو معالجة الأسباب الجذرية لظاهرة عبر دعم التنمية وتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وعليه يخلص الفصل أن فعالية الإستجابة الجزائرية تظل رهينة تبني مقاربة متعددة الأبعاد تقوم على التكامل بين الأمن والتنمية والبعد الإنساني في إطار شراكات متوازنة ومستدامة .

خاتمة

_ خاتمة:

شكلت أزمة الهجرة غير النظامية في حوض البحر الأبيض المتوسط منذ عام 2011 وحتى 2025 إحدى أبرز التحديات التي واجهت الجزائر على المستويين الداخلي والإقليمي. فقد أبرزت هذه الظاهرة عن تعقيدات متعددة الأبعاد، حيث تتداخل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية مع التحولات الإقليمية والدولية لتنتج واقعاً صعب الإدارة، يستلزم من الجزائر اعتماد سياسات متكاملة تجمع بين ضبط الحدود، حماية الإنسان، والتفاعل مع الفاعلين الإقليميين والدوليين.

أولاً: أبعاد الأزمة والتحديات الوطنية

1_ على الصعيد الوطني: أظهرت هذه الأزمة هشاشة بعض القطاعات التقليدية في مواجهة تدفقات الهجرة غير النظامية. فالجزائر، كونها دولة عبور ودولة مضيفة جزئية للمهاجرين، واجهت ضغوطاً كبيرة على حدودها الجنوبية والشمالية، مع صعوبة مراقبة طرق التهريب عبر الصحراء الكبرى والحدود البحرية المطلة على المتوسط. لقد أظهرت التجربة أن الأمن وحده لا يكفي لمواجهة الظاهرة، بل يجب دمجها مع سياسات تنموية داخلية لمعالجة الأسباب الاقتصادية والاجتماعية للهجرة، مثل البطالة، الفقر، ونقص الخدمات الأساسية في بعض المناطق الحدودية.

2_ كشفت هذه الأزمة عن جدلية معقدة بين المقاربة الأمنية والمقاربة الإنسانية. فقد لجأت الجزائر إلى إجراءات أمنية مشددة، شملت الترحيل الجماعي والمراقبة المشددة للحدود، في حين كان لا بد من مراعاة حقوق الإنسان، وتوفير حماية قانونية ومادية للمهاجرين العالقين داخل الأراضي الجزائرية. إن هذه التحديات الإنسانية أثبتت أن المقاربة الأمنية وحدها قد تؤدي إلى تفاقم الظاهرة، إذ تتعرض بعض الفئات من المهاجرين، خصوصاً النساء والأطفال، لمخاطر الاستغلال والاعتداء، ما يستدعي تدخلات عاجلة ومستمرة من قبل الدولة والمنظمات الإنسانية.

ثانياً: التحديات الإقليمية والدولية

1_ على الصعيد الإقليمي: شكلت الجزائر لاعباً محورياً في إدارة الأزمة، نظراً لموقعها الجغرافي الاستراتيجي كممر بين افريقيا جنوب الصحراء وأوروبا. وقد استلزمت هذه المسؤولية تعزيز التعاون مع دول الجوار، مثل تونس وليبيا، لتنسيق الجهود الأمنية ومكافحة شبكات

التهدية، إلى جانب المشاركة في المبادرات الإقليمية للحد من تدفقات الهجرة غير النظامية. إلا أن هذا التعاون ظل رهيناً بالتحديات السياسية والدبلوماسية، خاصة في ظل توترات بين الجزائر وبعض الدول الأوروبية، التي طالبت بتحميل الجزائر جزءاً من عبء الهجرة، ما وضع البلاد أمام ضرورة الموازنة بين مصالحها الوطنية وضغوط الشركاء الأوروبيين.

2_ على المستوى الدولي: واجهت الجزائر ضغوطاً متزايدة من الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بسياسات إعادة التوطين والرقابة على الحدود، ما أبرز الحاجة إلى دبلوماسية فاعلة ومرنة تضمن حماية مصالح الجزائر الاستراتيجية، مع المساهمة في حلول إنسانية قابلة للتنفيذ. لقد أصبحت الأزمة بذلك قضية ذات بعد دولي، تتجاوز الحدود الوطنية لتصبح اختباراً لقدرة الجزائر على المشاركة الفعالة في منظومة متشابكة من الأمن، التنمية، والحقوق الإنسانية.

ثالثاً: الرهانات التنموية والاقتصادية

أثبتت الأزمة أن الرهان التنموي يمثل عنصراً أساسياً لمعالجة أسباب الهجرة غير النظامية. فبدل الاقتصاد على تدابير ضبط الحدود، بات من الضروري تطوير برامج اقتصادية واجتماعية في مناطق الضغط داخل الجزائر وخارجها، بالتعاون مع الدول المصدرة للهجرة. ويشمل ذلك توفير فرص عمل، تعزيز البنية التحتية، ودعم الشباب بالمهارات اللازمة لسوق العمل، وهو ما يسهم في الحد من دوافع الرحيل ويجعل المقاربة الأمنية أكثر فعالية على المدى الطويل.

رابعاً: الاستنتاج العام

في ضوء التحليل الشامل لأزمة الهجرة غير النظامية في المتوسط خلال الفترة (2011-2025)، يمكن القول إن الجزائر تواجه معضلة متعددة المستويات، تجمع بين الأمن الوطني، الالتزامات الإنسانية، الضغط الإقليمي والدولي، والحاجة إلى تنمية مستدامة. إن تجربتها تشير إلى أن إدارة الهجرة غير النظامية تتطلب توازناً دقيقاً بين الضوابط الأمنية، الحلول التنموية، والالتزامات الإنسانية، مع تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لضمان استقرار منطقة المتوسط واستدامة الأمن البشري والاجتماعي.

خامساً: توصيات عامة لمستقبل السياسات الجزائرية

دمج المقاربة الأمنية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مناطق الضغط، للحد من دوافع الهجرة غير النظامية.

تعزيز آليات التعاون الإقليمي والدولي مع دول الجوار والاتحاد الأوروبي لمواجهة شبكات التهريب وحماية المهاجرين.

اعتماد سياسات إنسانية متوازنة تحترم حقوق الإنسان، وتضمن الحماية القانونية والمادية للمهاجرين العالقين.

الاستثمار في البحث العلمي والدراسات الإقليمية لفهم ديناميات الهجرة، وتحليل السيناريوهات المستقبلية بما يتماشى مع التحولات الدولية.

إن هذه التوصيات تؤكد أن إدارة أزمة الهجرة غير النظامية ليست مهمة قصيرة المدى، بل هي رهان استراتيجي طويل المدى، يختبر قدرة الجزائر على الجمع بين الأمن، التنمية، والتزاماتها الإنسانية، بما يضمن استقرارها الداخلي ودورها الفاعل في منظومة البحر الأبيض المتوسط.



قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع والمصادر

_أولاً: الكتب العربية:

- 1_ أمين، سمير. التراكم على الصعيد العالمي. بيروت: دار ابن خلدون. 2004.
- 2_ أمين، سمير. العولمة وآفاقها. بيروت: دار ابن خلدون. 2006.
- 3_ أوغلو، أحمد داود. العمق الاستراتيجي (ترجمة محمد جبر). القاهرة: دار الشروق. 2010.
- 4_ بوزان، باري، وويفر، أولي. الأمن: إطار تحليلي جديد (ترجمة عربية). بيروت: الدار العربية للعلوم. 2009.
- 5_ بوزان، باري، وآخرون. دراسات الأمن: إطار جديد للتحليل. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 2007.
- 6_ بورايو، عبد الحميد. علم الاجتماع الاقتصادي. الجزائر: دار الهدى. 2018.
- 7_ بورايو، عبد الحميد. اقتصاديات الهجرة في الجزائر. الجزائر: دار الهدى. 2020.
- 8_ بن عيسى، محمد. أمن الحدود في الجزائر. الجزائر: دار هومة. 2016.
- 9_ بن عودة، محمد. الهجرة الجزائرية ما قبل الاستقلال. الجزائر: دار المعرفة. 2015.
- 10_ جابي، ناصر. الشباب والتحول الاجتماعي في الجزائر. الجزائر: دار القصة للنشر. 2014.
- 11_ جابي، ناصر. المجتمع والتحول في الجزائر. الجزائر: دار القصة للنشر. 2014.
- 12_ جابي، ناصر. الدولة والمجتمع في الجزائر. الجزائر: دار القصة للنشر. 2015.
- 13_ جديد، محمد. الهجرة غير النظامية في المغرب العربي. عمان: دار كنوز المعرفة. 2020.
- 14_ جراد، عبد العزيز. الهجرة والتنمية في الجزائر. الجزائر: منشورات جامعة الجزائر. 2017.
- 15_ راتزل، فريدريك. الجغرافيا السياسية (ترجمة عربية). بيروت: دار النهضة العربية. 2004.
- 16_ زهري، أيمن. مقدمة في دراسات الهجرة. القاهرة: مكتبة الشروق. 2016.
- 17_ شفيق، محمد. الهجرة الدولية غير النظامية: الأسباب والآثار. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث. 2018.
- 18_ صياد، عبد المالك. الهجرة أو مفارقات الآخر. بيروت: دار الساقي. 2006.
- 19_ عبد المعطي، عبد الباسط. الهجرة غير الشرعية: الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية. القاهرة: دار المعرفة الجامعية. 2016.

- 20_بن زيد، عبد القادر. الديموغرافيا والتنمية في الجزائر. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.2016.
- 21_غريب، جمال. العولمة والتحول الاجتماعي. القاهرة: دار المعرفة الجامعية.2014.
- 22_غريب، جمال. قضايا سكانية معاصرة. القاهرة: دار المعرفة الجامعية.2015.
- 23_غربي، محمد (محرر). الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط . الجزائر: دار الروافد الثقافية.2014.
- 24_قريشي، فاطمة الزهراء. الهجرة غير الشرعية في المغرب العربي. الرباط: منشورات المعهد الجامعي للدراسات الإفريقية.2015.
- 25_لعقاب، محمد. الإدارة والبيروقراطية في الجزائر. الجزائر: دار هومة.2013.
- 26_لعقاب، محمد. الأمن القومي والتحول الإقليمي. الجزائر: دار هومة.2017.
- 27_لونيس، رابح. سوسيولوجيا الهجرة: مقاربات نظرية وتطبيقية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.2017.
- 28_ابن منظور. لسان العرب (الجزء الخامس). بيروت: دار صادر.1997.
- _ثانياً: الدوريات والبحوث والأطروحات:**
- 1_بجقاوي، خالد، ولارك، شمس الدين. مكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر. جامعة سوق أهراس.2023.
- 2_بن زايد، ريم. واقع وأسباب الهجرة غير الشرعية في الجزائر. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة تلمسان.2020.
- 3_بوغرارة، عبد الحكيم. الأمن في منطقة الساحل الإفريقي. مجلة السياسة الدولية، (184)،2018.
- 4_بوغرارة، عبد الحكيم. (2019). تحولات المسارات غير النظامية في شمال إفريقيا. مجلة السياسة الدولية، (186)، 2019.
- 5_بوغرارة، عبد الحكيم. اقتصاد التهريب في المناطق الحدودية. مجلة السياسة الدولية، (187)،2019.
- 6_بوغرارة، عبد الحكيم. الاقتصاد الموازي في الجزائر. مجلة السياسة الاقتصادية، (12)،2020.

- 7_بوغرارة، عبد الحكيم. التهديدات الأمنية غير التقليدية في الساحل الإفريقي. مجلة السياسة الدولية، (190)، 2020.
- 8_بوشوشة، كمال. التفكك الأسري وعلاقته بانحراف الشباب. مجلة دراسات اجتماعية، (19)، 2018.
- 9_بوشوشة، كمال. الهجرة والانحراف الاجتماعي. مجلة دراسات اجتماعية، (21)، 2019.
- 10_بوزيدي، كريمة. دوافع الهجرة غير الشرعية للشباب الجزائري. مجلة الباحث، جامعة سكيكدة، (12)، 2021.
- 11_بوعزة، عبد القادر. الهجرة غير النظامية والتنمية في الجزائر. مجلة دراسات اجتماعية، (18)، 2019.
- 12_بوعزة، عبد القادر. الهجرة غير النظامية والتحديات الأمنية في الجزائر. مجلة دراسات استراتيجية، (15)، 2019.
- 13_بودرع، عبد القادر. الهجرة غير النظامية في الجزائر: الدوافع والتحديات. مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، (32)، 2020.
- 14_بودرع، عبد القادر. الهجرة غير النظامية في الجزائر والتحديات الحقوقية. مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، (31)، 2020.
- 15_بودرع، عبد القادر. الهجرة غير النظامية والتهديدات الأمنية الجديدة. مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، (34)، 2021.
- 16_بودرع، عبد القادر. حقوق المهاجرين في الجزائر: دراسة مقارنة. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، (36)، 2022.
- 17_جلالي، عبد القادر. التفاوت الجهوي والهجرة غير النظامية. مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر 2، (12)، 2019.
- 18_جلالي، عبد القادر. الهجرة السرية في الجزائر: قراءة اجتماعية تحليلية. مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر 2، (15)، 2020.
- 19_الطاهر، بن قويدر. الإطار المفاهيمي للهجرة غير الشرعية وواقعها في الجزائر. مجلة البحوث القانونية والسياسية، (7)، 2023.
- 20_عاشور، كمال. أزمة الثقة الاجتماعية لدى الشباب الجزائري. مجلة البحوث النفسية، جامعة وهران، (7)، 2020.

- 21_علوي، مصطفى. سياسات الهجرة الأوروبية وانعكاساتها على جنوب المتوسط. مجلة شؤون متوسطية، (9)، 2019.
- 22_علوي، مصطفى، التعاون الأمني الجزائري-الأوروبي في مجال الهجرة. مجلة شؤون متوسطية، (8)، 2019.
- 23_علوي، مصطفى. الهجرة غير النظامية عبر المتوسط الغربي. مجلة شؤون متوسطية، (10)، 2020.
- 24_علوي، مصطفى. التقنيات الحديثة في مراقبة الحدود الجزائرية. مجلة شؤون متوسطية، (10)، 2020.
- 25_عياد، سمير. الشباب والمشاركة السياسية في الجزائر. مجلة الفكر السياسي، (11)، 2019.
- 26_نكية، رؤوف. الهجرة غير الشرعية في المغرب العربي: دراسة في الاستراتيجيات والآفاق (أطروحة دكتوراه). جامعة الجزائر 3، الجزائر. 2021.
- _ثالثاً: التقارير والوثائق والمصادر الرسمية**
- 1_الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. القانون رقم 08-11 المؤرخ في 25 حزيران 2008 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم وتنقلهم. الجريدة الرسمية، العدد 36. (2008).
- 2_جامعة الجزائر 2. مقابلات ميدانية حول الشباب المهاجر. مخبر علم الاجتماع. 2022.
- 3_حرس السواحل الجزائري. تقرير العمليات السنوية. الجزائر. 2022.
- 4_الديوان الوطني للإحصائيات. سوق العمل في الجزائر 2023. الجزائر. 2023.
- 5_مركز البحث في الأنثروبولوجيا. وسائل التواصل الاجتماعي وخطاب الهجرة. الجزائر. 2021.
- 6_المديرية العامة للأمن الوطني. (2022). تقرير عمليات ضبط شبكات التهريب. الجزائر. 2022.
- 7_وزارة التضامن الوطني. تقرير حول الأسر المتضررة من الهجرة غير النظامية. الجزائر. 2021.
- 8_وزارة الداخلية والجماعات المحلية. تقرير حول الهجرة السرية عبر الحدود الجنوبية. الجزائر. 2021.

- 9_وزارة الدفاع الوطني. تقرير الاستراتيجية الدفاعية الوطنية. الجزائر. 2018.
- 10_وزارة الدفاع الوطني. بيان رسمي حول إحباط محاولات الهجرة غير الشرعية. الجزائر. 2022.
- 11_الهلال الأحمر الجزائري. تقرير التدخلات الإنسانية في الجنوب. الجزائر. 2022.

_ رابعاً: المراجع الأجنبية

- 1) Castles, S., & Miller, M. The age of migration: International population movements in the modern world (5th ed.). New York: Guilford Press. 2014.
- 2) Glick Schiller, N., Basch, L., & Szanton Blanc, C. Towards a transnational perspective on migration: Race, class, ethnicity, and nationalism reconsidered. Annals of the New York Academy of Sciences, 645. 1992.
- 3) International Organization for Migration (IOM). Glossary on migration (International Migration Law Series No. 34). Geneva: IOM. 2019.
- 4) International Organization for Migration (IOM). World migration report 2020. Geneva: IOM. 2020.
- 5) International Organization for Migration (IOM). World migration report 2022. Geneva: IOM. 2022.
- 6) International Organization for Migration (IOM). Missing migrants project report. Geneva. 2023.
- 7) United Nations. Report on transnational organized crime. New York: UN. 2019.
- 8) United Nations. International migration report. New York: UN. 2020.

9) UNHCR. Report on the situation of refugees in the Sahel.2019.

الملاحق

الملحق (ل).....الصفحة 56

الملحق (ب).....الصفحة 58

أ	مقدمة:	13
13	الفصل الأول: الإطار النظري والسياقي لظاهرة الهجرة	14
14	المبحث الأول: المفاهيم والأطر النظرية المفسرة لظاهرة الهجرة	14
14	المطلب الأول: مفهوم الهجرة وتصنيفاتها	21
21	المطلب الثاني: الأطر النظرية المفسرة لظاهرة الهجرة	30
30	المطلب الثالث: الهجرة غير النظامية	43
43	المبحث الثاني: السياق التاريخي والجغرافي للهجرة غير النظامية في الجزائر	43
43	المطلب الأول: التطور التاريخي للهجرة غير النظامية في الجزائر	44
44	المطلب الثاني: المعطى الجيوبوليتيكي والجغرافي للهجرة غير النظامية في الجزائر	48
48	الفصل الثاني: دوافع ومسارات وتأثيرات الهجرة غير النظامية في الجزائر	49
49	المبحث الأول: عوامل ودوافع ظاهرة الهجرة غير النظامية من وإلى الجزائر	49
49	المطلب الأول: العوامل الداخلية للهجرة الشباب الجزائري	51
51	المطلب الثاني: العوامل الإقليمية والدولية	54
54	المبحث الثاني: مسارات الهجرة والفواعل الرئيسية	54
54	المطلب الأول: خرائط المسارات البرية والبحرية للهجرة غير النظامية في الجزائر	59
59	المطلب الثاني: الفواعل الرئيسية ورهاناتها	62
62	المبحث الثالث: انعكاسات الهجرة غير النظامية على الأمن القومي الجزائري	62
62	المطلب الأول: الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية	69
69	الفصل الثالث: الإستراتيجيات الجزائرية لمكافحة الظاهرة والرهانات المستقبلية	70
70	المبحث الأول: الإستراتيجيات الجزائرية والمبادرات الدولية	70
70	المطلب الأول: الإستراتيجية الجزائرية من الأمنة إلى محاولات الأنسنة	74
74	المطلب الثاني: المبادرات الأممية والأوروبية وبرامج التعاون	76
76	المبحث الثاني: تحديات ورهانات المقاربة الجزائرية	76
76	المطلب الأول: الحوكمة والقوانين الدولية	78
78	المطلب الثاني: الرهانات الجيوبوليتيكية والإقتصادية	80
80	المبحث الثالث: آليات المواجهة والاستجابة لظاهرة الهجرة غير النظامية	80
80	المطلب الأول: الآليات السياسية الداخلية	81
81	المطلب الثاني: تفعيل التعاون الإقليمي والدولي	85
85	خاتمة:	89
89	قائمة المراجع والمصادر	

الملخص

يتناول البحث ظاهرة الهجرة غير النظامية في الجزائر (2011-2025)، مبرزاً تحولها إلى مركز محوري للمنشأ والعبور والاستقبال بفعل موقعها الاستراتيجي. ويحلل البحث العوامل الاقتصادية والأمنية والتحوليات الإقليمية التي ساهمت في نشاط شبكات التهريب، معتمداً على مقاربتين "الأمننة" و"الدفع والجذب". وخلصت الدراسة إلى أن الهجرة نتاج اختلالات تنموية وأزمات سياسية عميقة في المنطقة، مؤكدة أن المقاربة الأمنية وحدها لا تكفي لمعالجة الظاهرة. وأوصى البحث بضرورة تبني سياسات شاملة تركز على التنمية المستدامة والتعاون الإقليمي واحترام حقوق الإنسان لإدارة التدفقات بفعالية.

الكلمات المفتاحية:

الهجرة غير النظامية، الجزائر، البحر الأبيض المتوسط، الأمن القومي، الجيوبوليتيك، شبكات التهريب، التعاون الإقليمي، السياسات العامة.

Abstract

This research explores irregular migration in Algeria (2011–2025), highlighting its role as a vital origin, transit, and destination hub. It analyzes structural drivers and the rise of smuggling networks following regional shifts, using "Securitization" and "Push–Pull" theories. The study evaluates national policies and international cooperation in managing these complex population movements. Findings show that migration is deeply linked to developmental gaps and political crises in the region. It concludes that a purely security-based approach is insufficient for addressing such a multidimensional issue. Finally, it advocates for comprehensive strategies rooted in sustainable development, regional synergy, and human rights.

Keywords:

Irregular Migration, Algeria, Mediterranean Region, National Security, Geopolitics, Human Smuggling, Regional Cooperation, Public Policies.





ملحق بالقرار رقم 10822... المؤرخ في 27 فبراير 2020
الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): المعلمة حسيمة الصفة طالب، باحث، أستاذ، باحث
الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 801437068 والصادرة بتاريخ 2017/04/16 م
المسجل(ة) بكلية / معبد الحقوق قسم العلوم السياسية
والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،

عنوانها: مذكرة ماستر بعنوان: النزاهة في المجرمة في المتوسط النخبات والوظائف 2025 م
الجزائر وأزمة الهجرة في المتوسط النخبات والوظائف
أصبح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية
المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2026/05/10 م

توقيع المعني (ة)



من رئيس المجلس العلمي
البلدي ويتفويض منه
التصديق الاقليمي: مهنيه سراج

